

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

الموضوع:

أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار
- المخاطر و المكاسب -

تحت إشراف:

أ.د زايري بلقاسم

من إعداد:

يبو كريم

2013/09/23

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا:	أ.د سالم عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران
مقرا:	أ.د زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران
مناقشا:	د. مباركي ناصر	أستاذ محاضر - أ -	جامعة وهران
مناقشا:	د. حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر - أ -	جامعة وهران

السنة الجامعية: 2013/2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ

كلمات ربي و لو جئنا بمثله مددا ﴾

الآية 109 من سورة الكهف

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من علماني مكارم الأخلاق و سهرنا على تربيته و حرصا على

تعليمي، إلى نبع العنان والدي و والدي الكريمين، أطال الله في عمرهما

و جعلهما لنا ذخرا في أفراحنا و سعادتنا.

إلى كل أفراد عائلتي من أكبرهم سنا إلى أصغرهم سنا.

إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة من أجداد و جدات و باقي الأهل.

إلى كل الأصدقاء و الأحباء الذين جمعتم بنا مقاعد الدراسة من المسار الابتدائي

إلى الجامعي.

إلى كل من يعرفه قلبي و لم يكتبه قلبي....إلى طلاب العلم.

كريم

تشكرات

لا شكر لمنلوق قبل شكر الخالق عز و جل، الذي فتح أمامي الأبواب
و وهبني القدرة على طلب العلم، أحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا
العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمن كان سندا و عوناً بإرشاده و حسن توجيهه لي،
الأستاذ الدكتور زايد بلقاسم.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أثنى و أقدر كل مجهود بذل، و كل يد
ساعدت و كل كلمة طيبة قيلت في سبيل إنجاز هذه المذكرة.

كريم

01	1- مقدمة
01	2- إشكالية البحث
02	3- فرضيات البحث
03	4- أسباب اختيار الموضوع
03	5- أهداف البحث
04	6- منهج الدراسة
الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي	
06	مقدمة
08	المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي و أهم الدوافع و الأشكال
08	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي
10	المطلب الثاني: أهم مراحل التكامل الاقتصادي
11	1- منطقة التجارة الحرة
11	2- الاتحاد الجمركي
12	3- السوق المشتركة
13	4- الوحدة الاقتصادية
13	5- الاتحاد النقدي
14	6- التكامل الاقتصادي التام
16	المبحث الثاني: الاتحاد النقدي
16	المطلب الأول : نظرية منطقة العملة المثلى
17	1- المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى
17	1-1 معيار مرونة حركة عوامل الإنتاج
17	2-1 معيار الإنفتاح الاقتصادي (التبادل التجاري)
18	3-1 معيار تنوع الانتاج و الصادرات
18	4-1 معيار التضخم
19	5-1 تشابه الهياكل التجارية
20	6-1 درجة تكامل السياسات
21	7-1 معيار الإستجابة للصدمات
21	2- نظرية المنافع و التكاليف
22	1-2 المنافع
22	2-2 التكاليف
23	المطلب الثاني : مفهوم وصيغ التكامل النقدي
23	1- مفهوم التكامل النقدي
24	2- صيغ التكامل النقدي
25	1-2 الصيغة المباشرة
25	2-2 الصيغة غير المباشرة
25	1-2-2 إتحاد المدفوعات
26	2-2-2 تجميع الإحتياطي
26	3-2-2 التنسيق النقدي

27	4-2-2 تنسيق أسعار الصرف
27	5-2-2 العملة الموازية
27	6-2-2 تكامل الأسواق المالية
28	7-2-2 السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال
28	المطلب الثالث : آثار الإنضمام إلى إتحاد نقدي
28	1- الآثار الإيجابية
29	2- الآثار السلبية
29	المطلب الرابع: العلاقة ما بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي و البعد السياسي
29	1- العلاقة ما بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي
30	2- العلاقة بين التكامل النقدي والبعد السياسي
31	المبحث الثالث : التجربة الأوروبية وطموح الدول النامية
31	المطلب الأول : نشأة النظام النقدي الأوروبي
31	1- مؤتمر روما
32	2- تقرير(Werner)
32	3- الثعبان داخل النفق
33	المطلب الثاني : ميلاد الإتحاد النقدي الأوروبي
33	1- وحدة النقد الأوروبية
34	2- تقرير جاك ديبلور
34	3- اتفاقية ماستريخس
35	4- معايير التقارب النقدي و المالي
37	المطلب الثالث:الاطار المؤسستي للإتحاد النقدي الأوروبي
37	1- مؤسسة النقد الأوروبي
37	2- البنك المركزي الأوروبي
38	3- البنوك المركزية للدول الأعضاء (الوطنية)
38	المطلب الرابع: مراحل المرور إلى الوحدة النقدية الأوروبية(الأورو)
39	1- المرحلة الأولى
39	2- المرحلة الثانية
40	3- المرحلة الثالثة
40	المطلب الخامس: المزايا و التحديات للأخذ بالعملة الأوروبية الموحدة على الدول الأعضاء
42	المطلب السادس: التجربة الأوروبية تقييم أداء المجموعة الأوروبية والدروس المستفادة
42	1- تقييم أداء المجموعة الأوروبية
43	2- بعض الدروس المستفادة
44	المطلب السابع: التكامل النقدي للدول النامية
45	1- التكتل في دول الكرايب
45	2- الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا
49	الخاتمة
الفصل الثاني : معايير اختيار نظم سعر الصرف	
50	مقدمة

51	المبحث الأول : أنظمة سعر الصرف
51	المطلب الأول: المسار التاريخي لأنظمة أسعار الصرف
52	1- نظام ثبات سعر الصرف
54	2- نظام استقرار الأسعار
55	3- نظام الرقابة على سعر الصرف
57	4- نظام سعر صرف متقلب
58	5- نظام تعويم أسعار الصرف
59	المطلب الثاني: تحولات أنظمة سعر الصرف
59	1- نظم أسعار صرف ثابتة
59	1-1 ربط سعر الصرف بعملة واحدة
61	2-1 ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة عملات
62	3-1 ربط سعر صرف العملة بحقوق السحب الخاصة
63	2- أنظمة سعر الصرف العائمة(المرونة)
63	1-2 أنظمة ذات مرونة محدودة
64	2-2 أنظمة ذات مرونة عالية
64	1-2-2 أنظمة التعويم الموجه أو المدار
64	2-2-2 أنظمة التعويم المستقل
65	المطلب الثالث: الترتيبات الحالية لأنظمة سعر الصرف وفقا لصندوق النقد الدولي
65	1- الأنظمة الثابتة
66	1-1 مجلس العملة
66	2-1 إتحادات العملة
67	3-1 الأنظمة الثابتة التقليدية
67	2- أنظمة الصرف الوسيطة
67	1-2 الأنظمة الثابتة مع مجال أفقي
68	2-2 الأنظمة الثابتة الزاحفة
68	3-2 أنظمة المجال الزاحف
68	3- الأنظمة العائمة
68	1-3 نظام مرن موجه أو مدار
69	2-3 نظام التعويم المستقل أو الحر
70	المبحث الثاني: معايير إختيار أنظمة سعر الصرف من منظور الإطار النظري
70	المطلب الأول: نموذج مندل فلمنج
71	1- الشكل الأساسي لنموذج مندل فلمنج
71	1-1 الحالات المتطرفة لميزان المدفوعات
72	2- السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل نظام أسعار صرف ثابتة في إطار(نموذج مندل فلمنج)
72	1-2 السياسة المالية التوسعية
72	1-1-2 في حالة حركية تامة لرؤوس الأموال
73	2-1-2 في حالة حركية غير تامة لتتنقل رؤوس الأموال

74	2-2 السياسة النقدية التوسعية
75	3- السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل نظام أسعار صرف مرنة في إطار (نموذج مندل فلمنج)
75	1-3 السياسة المالية التوسعية
75	3-1-1 حركية غير تامة لتتنقل رؤوس الأموال
76	3-1-2 في حالة حركية تنقل رؤوس الأموال
77	2-3 السياسة النقدية التوسعية
79	المطلب الثاني: مثلث اللاتكافؤ
80	المطلب الثالث: تخفيض القيمة الخارجية للعملة من منظور أنظمة أسعار الصرف
81	1- أهداف التخفيض
82	2- شروط التخفيض
84	المطلب الرابع: أزمات سعر الصرف للأسواق الناشئة في ظل أنظمة أسعار الصرف
84	1- مفهومها
85	2- نموذج الجيل الأول
86	3- نموذج الجيل الثاني: التنبؤات ذاتية التحقيق
87	4- نموذج الجيل الثالث
87	5- أزمة سعر الصرف في المكسيك
89	6- أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا
91	7- العدوى
93	المبحث الثالث: إختيار أنظمة سعر الصرف في إطار تجارب الأقطار و المعايير المعتمدة
93	المطلب الأول: إختيار أنظمة سعر الصرف في ظل تجارب البلدان النامية
97	المطلب الثاني: نظرية الركن
98	المطلب الثالث: نظم أسعار صرف وسيطة
98	1- الأنظمة الوسيطة بين التنبؤ و التخلي
99	1-1 دوافع تبني أنظمة سعر الصرف الوسيطة
99	1-2 دوافع التخلي عن أنظمة سعر صرف وسيطية
100	المطلب الرابع: أهم محددات أنظمة سعر الصرف
100	1- النمو الإقتصادي
102	2- درجة تكامل سوق رأس المال مع أسواق رأس المال العالمية
103	3- معدل التضخم
104	4- الصدمات الحقيقية و الإسمية
109	الخاتمة
الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي	
110	مقدمة
111	المبحث الأول: لمحة عن دول مجلس التعاون الخليج العربي
111	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي
111	1- المجلس الأعلى
112	2- المجلس الوزاري

112	3- الأمانة العامة
131	المطلب الثاني: مشاريع العمل الاقتصادية و المؤسساتية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي
113	1- مشاريع العمل الاقتصادي المشترك
113	1-1 منطقة التجارة الحرة
115	2-1 الإتحاد الجمركي
116	3-1 السوق الخليجية المشتركة
117	2- المؤسسات الاقتصادية المشتركة
117	1-2 هيئة المواصفات و المقاييس لدول مجلس التعاون
117	2-2 مركز التحكيم التجاري لدول المجلس
117	3-2 مؤسسة الخليج للاستثمار
118	المطلب الثالث: أهداف مجلس التعاون الخليجي
119	المبحث الثاني: الملامح النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي
119	المطلب الأول: التطورات النقدية و المالية
119	1- العملات الخليجية
119	1-1 الدينار الكويتي
119	2-1 الدينار البحريني
120	3-1 الريال السعودي
120	4-1 الريال القطري
120	5-1 الدرهم الإماراتي
121	6-1 الريال العماني
121	2- عرض النقد و أداء القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي
124	3- المسار التاريخي لنظم سعر الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي
124	1-3 نظام سعر الصرف للإمارات العربية المتحدة
125	2-3 نظام سعر الصرف في دولة البحرين
125	3-3 نظام سعر الصرف في المملكة العربية السعودية
126	4-3 نظام سعر الصرف بسلطنة عمان
126	5-3 نظام سعر الصرف بقطر
127	6-3 نظام سعر الصرف بالكويت
129	4- السياسات النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي
130	1-4 السياسة المالية
130	2-4 السياسة النقدية
132	المبحث الثالث: الإتحاد النقدي الخليجي
132	المطلب الأول: البرنامج الزمني للإتحاد النقدي الخليجي
133	المطلب الثاني: مدى انطباق معايير منطقة العملة المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي
133	1- معيار تنوع الإقتصاد
134	2- معيار التبادل التجاري البيئي
134	3- حرية انتقال عوامل الإنتاج بين دول المجلس
136	4- تزامن الدورات الاقتصادية

137	5- معيار التشابه في معدلات التضخم
137	6- معيار تشابه هياكل الإنتاج
138	7- معيار تماثل القيم الثقافية و الحضارية
138	8- معايير التقارب النقدي و المالي
139	1-8 معيار التضخم
141	2-8 معيار سعر الفائدة
142	3-8 معيار عجز الموازنة
143	4-8 معيار احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي
144	5-8 معيار الدين العام
144	1-5-8 الدين العام على الحكومة العامة
144	2-5-8 الدين العام على الحكومة المركزية
146	المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الخليجي (الأسلوب و الصيغة)
146	1- أسلوب المقاربة
146	1-1 الأسلوب الفوري
146	2-1 الأسلوب المتدرج
147	2- الصيغة
149	الخاتمة
الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار	
150	مقدمة
152	المبحث الأول: دوافع انخفاض الدولار و اثر ذلك على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
152	المطلب الأول: دوافع انخفاض الدولار الأمريكي
155	المطلب الثاني: أثر انخفاض الدولار على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
155	1- تطورات سعر الصرف
158	2- تطورات التجارة الخارجية
160	3- التضخم
162	المبحث الثاني: هل فك الارتباط بالدولار أمرا حيويا لاقتصاديات الخليجية؟
162	المطلب الأول: دراسات نظرية و تجريبية سابقة حول اختيار عملة الربط الأنسب لدول مجلس التعاون الخليجي
165	المطلب الثاني: دراسة تجريبية حول اختيار عملة الربط
167	1- معيار التجارة
170	2- معيار التضخم
171	3- معيار الناتج
173	المطلب الثالث: التيارات و التوجهات لاختيار عملة الربط المناسبة
173	1- التيار الأول
174	2- التيار الثاني
176	3- التيار الثالث
177	الخاتمة
178	الخاتمة العامة

183	قائمة الجداول و الأشكال
185	قائمة المراجع
194	الملاحق

المقدمة العامة

1- مقدمة:

إن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة تعتبر ظاهرة صحية تمر بها الدول، و التي تشكلت في مجموعة من التكتلات الاقتصادية و النقدية، إقليمية كانت أو عالمية. الغرض الرئيسي منها هو مواجهة خطر الأزمات الاقتصادية و المالية المتكررة الحدوث دون سابق إنذار، في ظل ترابط الأسواق المالية و النقدية العالمية فيما بينها.

إن هذه الأوضاع المعقدة و المخيفة في آن واحد، ألزمت الدول على مختلف ميولاتها و توجهاتها الاقتصادية إلى البحث عن أساليب و ميكانزمات تعد جدار صد لكل صدمات محتملة. إن الارتكاز على فكر التكتلات الاقتصادية و النقدية نابع من مبادئ التعاون الدولي في ظل الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، و بغية إنشاء الهدف الأسمى للتكامل ألا و هو الاتحاد النقدي بعملة موحدة.

و لقد ارتأينا أن نسلط الضوء على منطقة العملة المثلى و مدى نجاح معاييرها، في توحيد الجهود الاقتصادية و الدفع بها في مأمّن عن الهزات العنيفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، و الحديث هنا يطول عن مجموع الاتحادات النقدية التي برزت منذ عقود سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، و يبرز من خلال ما سنتطرق إليه الاتحاد النقدي الخليجي، الذي أسس بناء على ما جاءت به مبادئ الاتفاقية الاقتصادية الخليجية.

يعتبر قرار رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع لقمة مسقط، في نهاية عام 2001، بإقامة اتحاد نقدي بعملة واحدة مشتركة و هذا بحلول أول يناير 2010، في ضوء ما يعرف بمنطقة العملة المثلى. لا يهدف بالضرورة إلى إقامة عملة خليجية موحدة بل تعدها إلى أكثر من ذلك في مدى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بالمرحلة التي يجب اتخاذها.

2- إشكالية الدراسة:

إن الحديث عن اتحاد نقدي خليجي بعملة مشتركة يبرز مدى استفاء دول مجلس التعاون الخليجي لالتزاماتها في ربط عملاتها بالدولار الأمريكي، في ظل رهانات عالمية جد متغيرة خصوصا الاستثناء الذي شكلته الكويت، من خلال ربط عملتها بسلة من العملات الخاصة بالشركاء التجاريين لها، هذا ما يسمح لنا بطرح الإشكال الرئيسي التالي:

المقدمة العامة

❖ ما هو أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار الأمريكي و ما انعكاس ذلك على الدول الأعضاء من جهة و المنطقة ككل من جهة أخرى، من ناحية المخاطر التي تهددها و المكاسب التي ستجنيها؟.

و انطلاقا من الإشكال المحوري تتفرع جملة من التساؤلات التي نحاول الإجابة عنها والمعروضة في النقاط الآتية:

✓ ما هو الإطار النظري الذي بنيت عليه نظرية التكامل النقدي و ما موقعه من التكامل الإقتصادي، هذا في ظل إبراز بعض نماذج مناطق العملة المثلى التي تحققت؟.

✓ ماهية المعايير التي يتم الاستناد عليها في اختيار نظم سعر صرف ملائمة للأقطار التي تشكل منطقة عملة مثلى هذا في ظل الأزمات المالية العالمية المتكررة؟.

✓ ما هو الاتحاد النقدي الخليجي و ماهية خصائصه النقدية و المالية التي يتميز بها عن باقي الاتحادات؟.

✓ هل تتسجم معايير اختيار عملة الربط المتعارف عليها من خلال تجارب سابقة مع طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي، و ما أثر فك ارتباط العملات الخليجية عن الدولار؟.

3- فرضيات البحث:

- لقد دفعتنا التساؤلات السابقة الذكر إلى بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة نتجت عنها العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية و التي كانت في أغلبها ناجحة في جميع النواحي الملتزم بها، و لهذا فإن تبني اتحاد نقدي خليجي سيكون بمثابة الجدار الذي تركز عليه الآمال و الأهداف التي سطرت و على رأسها العملة الخليجية الموحدة.

الفرضية الثانية:

إن الإشارة لنظرية منطقة العملة المثلى يعد بمثابة المبادئ و المعايير التي يتم الاعتماد عليها في إطلاق الاتحاد النقدي الخليجي.

الفرضية الثالثة:

إن الاعتماد على النفط كمورد رئيسي و أساسي للإيرادات و إعداد الموازنات الخليجية، سيكون بمثابة العنصر المهم و المحدد لاختيار عملة الربط المناسبة لعملات الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

4- أسباب اختيار الموضوع :

إن تكتل دول الخليج في إطار ما يسمى بدول مجلس التعاون الخليجي، و في ظل الأهداف التي جاءت بها قمة مسقط 2001، ناهيك على ما تزخر به من تطورات اقتصادية و مالية و غيرها من البنى التحتية الضخمة بالإضافة إلى تجانس عاداتها و ثقافتها إلى حد التشابه الكبير، انتابني إحساس بإجراء دراسة حول الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، هذا في ظروف جد حساسة تشهدها المنطقة خصوصا و العالم بأسره عامة، كما شجعني لإجراء هذا الموضوع الأسباب التالية:

أولاً: أهمية إنشاء اتحاد نقدي خليجي بعملة خليجية مشتركة و هو ما تم الاتفاق عليه في قمة مسقط 2001.

ثانياً: مدى استقاء دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير اختيار عملة الربط المناسبة في ظل التجربة التي مر بها الاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: التشوق لرؤية عملة خليجية موحدة كالأورو في إطار تمتعها بقوة كبقية العملات الرئيسية الأخرى.

5- أهداف الدراسة:

إن توجه دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء إتحاد نقدي و عملة موحدة تتمتع بقوة قبول داخلي وخارجي، سواء كان هذا بناء على قوة المنطقة اقتصاديا أو من خلال ربطها بإحدى العملات الرئيسية، و من هنا ارتأينا أن يدور موضوع مذكرتنا على هذا الجانب و المركز أساسا على أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار و ما ينجم عن ذلك من مخاطر و مكاسب و هنا لابد التطرق إلى:

أولاً: مدى التزام وتحقيق دول مجلس التعاون الخليجي لمعايير منطقة عملة مثلى في ظل طبيعة هذه المنطقة المتشابهة من حيث جميع الهياكل التي تتمتع بها سواء سياسية، اقتصادية، اجتماعية و ثقافية.

ثانياً: طبيعة العملة الخليجية المقترحة و الكيفية التي سيتم تبنيها لإطلاقها في ظل تحديات مواجهة العملات الرئيسية و المنافسة التي ستلقاها.

ثالثاً: الارتباط بالدولار و مخلفات ذلك على العملات الخليجية في ظل الأزمات التي تواجه عملة الدولار و انخفاض قيمته، و البديل المقترح عن ذلك من سلة عملات.

6- منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي تظهر معالمه من خلال التطرق إلى مجموعة من الجداول الإحصائية و الأشكال البيانية، لمحاولة معرفة الخصائص التي تزخر بها دول مجلس التعاون الخليجي، ضف إلى ذلك مدى التزامها بالمعايير المتخذة في اختيار عملة الربط المناسبة للعملات الخليجية كمعيار كل من التجارة، الناتج، التضخم، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار انخفاض عملة الدولار و انعكاسها على اقتصادات دول الخليج.

كما اعتمدنا كذلك على المنهج التاريخي، لتوضيح مختلف المراحل التي مرت بها نظم سعر الصرف و كذا الأزمات الناجمة عنها في ظل الإشارة إلى نظرية التكامل النقدي و موقعه من التكامل الإقتصادي.

و للإجابة على كل التساؤلات قسمنا موضوعنا إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

نستعرض من خلاله نظرية التكامل النقدي من حيث مفهومه وصيغته، و التركيز على النظريات والمعايير التي بني عليها و تحديد موقعه بالنسبة للتكامل الاقتصادي، هذا في ظل إبراز بعض التجارب التي أثبتت فاعليتها جهويا و إقليميا كالاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

سنتناول في الفصل الثاني نظم سعر الصرف من حيث مسارها التاريخي و التحولات التي مرت بها و كذا تصنيفاتها، كما تم الإشارة إلى معايير اختيار نظم سعر الصرف من حيث الإطار النظري، وكذا تجارب الأقطار عبر العالم.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

سننظر في هذا الفصل إلى لمحة عامة عن دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الهيكل التنظيمي بصفة عامة و كذا المشاريع الاقتصادية و المؤسساتية المشتركة، هذا وسيتم التذكير بالملامح النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، و في الأخير يتم التركيز على الاتحاد النقدي الخليجي من حيث النظريات و المعايير التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول، مع التركيز على العملة الخليجية المشتركة.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

و هنا سنستعرض الدوافع الكامنة وراء انخفاض قيمة الدولار و ما انعكاس ذلك على الاقتصاديات الخليجية، كما سيتم الإشارة إلى معايير اختيار عملة الربط المناسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ما بين الدولار و سلة العملات، هذا لإبراز أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظرية التكامل
النقدي

مقدمة:

إن التحديات التي يشهدها العالم حالياً، فرضت على جميع الدول و بصفة آلية البحث عن استقرار اقتصادي يضمن لها الديمومة في مواصلة درب التنمية الاقتصادية و حتى خارج إطارها الاقتصادي، و ذلك لما تشهده هذه الأقطار من أزمات اقتصادية عنيفة ومتواترة على مدار العقود.

إن اهتمام المفكرين الاقتصاديين انصب حول هذه المشاكل، ما جعل من إسهامات العديد منهم في بناء الصرح الاقتصادي الدولي على أسس متينة وفقاً على تكتلات إقليمية و دولية لخلق نشاطات اقتصادية أكثر ملائمة، و انسجاماً مع تطلعات شعوبها.

إن تعدد التكتلات في العالم الحالي لإشارة إلى الدور المنوط بها في التوجه نحو التكامل الأمثل، من خلال ما توصلت إليه دول الإتحاد الأوروبي من ذروة في الانسجام و التكامل، و الذي نجم عنه ميلاد عملة موحدة.

و بناءاً على هذه الأفكار، يطرح التساؤل عن سر بلوغ قيام إتحاد نقدي من خلال مايلي:

ما موقع الإتحاد النقدي من التكامل الإقتصادي؟

ما هي النظريات و المعايير التي بني عليها الإتحاد النقدي؟

ما هي المراحل التي اتبعتها و عبر مرور العقود دول الإتحاد الأوروبي لبلوغ هذا الإتحاد؟

و من خلال هذه التساؤلات المطروحة تم تخصيص الفصل الأول كإطار نظري للإتحاد النقدي

والذي شكل من خلال ثلاث مباحث:

حيث تم التطرق في المبحث الأول عن مفهوم التكامل الاقتصادي و أهم مراحله، أما المبحث الثاني فخصص للإتحاد النقدي و أهم النظريات و المعايير المتعلقة به، كما تطرق المبحث الثالث عن التجربة الأوروبية و طموح الدول النامية.

إن الحديث عن الإتحاد النقدي والاقتصادي في مجموعة من دول العالم ينطوي على عدد من العناصر يكاد يشمل أبعاد الحياة الإنسانية كافة:

فهو ينشأ في ظل توجهات سياسية معينة، باعتباره يتطلب قدراً من التوافق بين أطرافه، يسهل الاتفاق على قرارات تصدرها السلطات السياسية في الدول المعنية. كما يصاغ وفق مفهوم اقتصادي نظري، يناقش الوضع في إطار التكامل، ويبين العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي لكل اقتصاد يعمل منفرداً، وكيف يمكن تنقيتها من الشوائب التي تؤثر سلباً في ذلك الأداء ويفسر الكيفية التي يساهم فيها التكامل في رفع معدلاته. ربما كان الهاجس الأول للدول هو التنمية، فإن التكامل ينظر إليه عادة على أنه سبيل يعزز الجهود الإنمائية لتلك الدول.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

وفي هذا الإطار فإن التجمع التكامل يأخذ شكل إقليم جغرافي معين، ومع ذلك فإن تحديد الإقليم وتعيين مواصفاته هما من الأمور التي يجب أن يقرر بتفاهم بين أعضائه، ومن الواضح أن أهم ما يحدد هذا التفاهم هو وجود آمال وطموحات مشتركة بين الدول الأعضاء.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهم الدوافع والأشكال

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي، كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلى تجمعات إقليمية لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، و السياسية والأمنية.

وقد شهدت قارة أوروبا ولادة أول وأكبر تجمع إقليمي في العالم، وهو الاتحاد الأوروبي. كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور عدد من التجمعات الإقليمية في آسيا، والأمريكتين، وأفريقيا بخصوص الأدبيات الاقتصادية فإن اصطلاح "التكامل الاقتصادي" هو موضوع اختلاف بين الفقهاء في تعريفه، إذ نجد البعض يدخل في نطاقه صوراً مختلفة من التعاون الدولي، كما يرى آخرون أنه مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة¹، إن التصورات الأولى للتكامل الاقتصادي تعود إلى الاقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر في مؤلفه مشاكل الاتحادات الجمركية المنشورة في سنة 1950، بوضع الأساس لتقييم جهود التكامل الاقتصادي من وجهة النظر التحليلية، وذلك من خلال اقتراحه لمفهومين هما خلق التجارة، و تحول التجارة². ثم إلى اقتصاديين آخرين مثل مين وليبسي، هؤلاء توصلوا إلى وضع حتى نماذج رياضية لأنه لا توجد هناك صيغة نهائية لمختلف أشكال التكامل الاقتصادي تفرض التكامل، فالإنجاز المستمر، الإرادة السياسية، المصالح، وضرورات الوقت الراهن و التحفيزات على المدى الطويل كلها تشكل أرضية خصبة لتغذية وتشديد مؤسسة التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

لقد اختلف المفكرون في تحديد تعريف التكامل الاقتصادي، و منهم حتى من يرى بأنه مفهوم غير دقيق و جامد وغير ملائم لقضية التنمية و ذلك لاعتبارات نظرية، فهو من الموضوعات التي حفل بها الأدب الاقتصادي كان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً، إذ يوجد في كل المجالات، في الأدبيات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وكذلك في الخطابات السياسية والدولية، هذا المفهوم له عدة مفاهيم متباينة: الاندماج، الارتباط، الانضمام، الاتحاد،...

ويمكن إعطاء مفهوم للتكامل على ضوء العلاقة التي يؤديها في النمو والتنمية، فنجد له ثلاث جوانب، في المقام الأول نجد الجانب المادي أي قاعدة الهياكل القاعدية المتاحة للدولة ومن ثمة

¹: حسين عمر "التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر" دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 07.

²: عيسى محمد الغزالي "التجارة الخارجية و التكامل الإقليمي" مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009، ص 07.

ملائمتها أو عدم تناسقها مع المنطقة التي تشكل التكامل، الجانب الثاني هو شكلي مرتبط بعدد العلاقات أو الاتصالات بين الأطراف المعنية، والجانب الثالث مرتبط في الواقع بالأهداف من قبل المناطق المختلفة، أما فيما يخص تعريف التكامل الاقتصادي فقد عرف من طرف مفكرين بارزين ورواد عصرهم و ذلك من خلال إسهاماتهم كما يلي:

✓ **ميردال G.Myrdal**: حسب ميردال يكون إلغاء الحواجز متزامنة مع حرية انتقال عوامل الانتاج بما فيها الانتقال الاجتماعي على المستوى الدولي أو على المستوى الاقليمي. أما الاقتصادي Haberler فينظر إلى التكامل الاقتصادي على انه كل العلاقات و الاتفاقات الموسعة، التي موضوعها الجوانب الاقتصادية المتنوعة مع افتراض الغياب الكلي لتكاليف النقل و كذا الرسوم الجمركية مع تشابه التكاليف الجبائية على النشاطات الانتاجية التي يجب أن تمثل سوقا واحدا¹.

✓ **بيلا بلاسا B.Balassa**: الذي يرى في مؤلفه "نظرية التكامل الإقتصادي"، بأن التكامل في بعده الإقتصادي يأخذ أشكالا متعددة، تمثل مراحل مختلفة و يتمثل الشكل الأول في التكامل التجاري الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي².

أما الشكل الثاني فيتمثل في أسواق عناصر الإنتاج ليقود إلى السوق المشتركة ليتجاوز الشكل الثالث الأسواق إلى التكامل على مستوى السياسات لينتهي إلى إتحاد اقتصادي.

✓ **تبرجن J.Tinbergen**: فإنه يميز بين التكامل السلبي الذي يتميز بإزالة كافة العقبات و العراقيل لحرية انتقال عوامل الإنتاج، و تسهيل نفاذ السلع و الخدمات، أما التكامل الايجابي فيهدف إلى تغيير الأدوات و الوسائل الموجودة و تعويضها بأدوات و مؤسسات جديدة من أجل ضمان فعالية و نجاعة ميكانيزمات السوق³.

✓ و يرى **فرانسو بيرو F.peroux** على أن "فعل التكامل يجمع عناصر لغرض تكوين كل أو ينمي انسجام كل موجود من قبل".

¹:أ.د زايري بلقاسم" تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد1، فبراير 2009، ص58.

²:محمد محمود الإمام "التكامل الإقتصادي:الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي"، في "الإعتماد المتبادل مقاربات نظرية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1990،ص228.

³:أ.د.زايري بلقاسم"الأثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2003-2004، ص08.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

و يجب الإشارة هنا إلى الفرق بين التعاون و التكامل، فالتعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكامل الذي يهدف إلى إزالة كافة أشكال التمييز بينهما و خلق كيان اقتصادي جديد.

و من الضروري التأكيد على أنه إذا كانت هناك صعوبة في الوصول على تعريف محدد للتكامل الإقتصادي، إلا أنه يجب أن يتفق على مفهوم شمولي له يتلخص في أن:

❖ يعرف التكامل بأنه عملية و حالة: فهو عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد منها القضاء على قدر من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، مثل إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي، وحالة، لأنه يتمثل في اختيار مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية¹.

❖ كما يعرف بأنه العملية التي تضمن تحويل الولاءات و النشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة².

المطلب الثاني: أهم مراحل التكامل الاقتصادي

انطلاقاً من التجارب المستخلصة من نظام التكامل الاقتصادي، تمكنت التصورات النظرية من الظهور، ولهذا السبب بالذات لا يوجد هناك مخطط نهائي مفروض إتباعه للتكامل الاقتصادي، فالإرادة السياسية والنقدية وحقائق ومستجدات الساعة والمحفزات على المدى الطويل، كلها تشكل أرضاً خصبة التي من خلالها يتم تغذية وتشبيد المؤسسة التكاملية الاقتصادية.

لذا فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي، فنجد مثلاً "بيلا بلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام، في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي.

¹: حسين عمر، "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر" مرجع سابق، ص07.
²:محمد بوعشة " التكامل الاقتصادي و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة" دار الجيل، الطبعة الأولى، 1999، ص166.

1- منطقة التجارة الحرة

تتطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، و لذلك تقتصر هذه المرحلة على السلع فقط و تصل الرسوم الجمركية في نهايتها إلى الصفر¹. في حين تقوم الدول الأعضاء بإلغاء التعريفات الجمركية على منتجات بعضهم البعض، و لكن في الوقت ذاته تحتفظ كل دولة باستقلالها في وضع السياسات التجارية مع دول العالم الخارجي غير الأعضاء في التكامل².

مما سبق تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة، كون النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها. وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر. ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين (الشركات)، والأشخاص الطبيعيين (الأفراد)، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

ويلاحظ أنه عند تطبيق تلك المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة، ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفات المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفات، لذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد المنشأ، والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج لكي تجعله إنتاجاً وطنياً حقيقياً يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء.

2- الاتحاد الجمركي

بالإضافة إلى ما تشمله منطقة التجارة الحرة، يتميز عنها الاتحاد الجمركي بتوحيد التعريفات الجمركية في مواجهة الدول غير الأعضاء³. و يكون بالاتفاق على حرية تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركي وبدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة، ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفات جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى.

¹: عبد الحميد عبد المطلب "السوق العربية المشتركة" مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص27.

²: عماد الليثي "بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص17.

³: محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى "الاقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص217.

يتضح من هذا أن الاتحاد الجمركي يتميز عن منطقة التجارة الحرة بتوحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بانحراف التجارة، الإنتاج، الاستثمار.

ويتميز الاتحاد الجمركي على منطقة التجارة الحرة كذلك في أنه يقيد حرية أي دولة عضو في اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات دفع مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، ولا بد من موافقة الدول الأعضاء في هذا الشأن ولعل مرد ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريف الجمركية الموحدة، وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي، والذي قد ينجم عن منح الغير مزايا تفضيلية أكبر.

و من أمثلة هذا الاتحاد الجمركي "اتحاد البنلوكس" الذي تم توقيعه في سنة 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وتم تنفيذه سنة 1948¹.

و إذا نجحت الدول المعنية في تجسيد هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي يمكنها أن تتبنى شكلا أكثر تطورا و هو السوق المشتركة.

3- السوق المشتركة

يعرف قاموس الاقتصاد السوق المشتركة، بأنها مجموعة من الدول يطبق فيها نظام للمساواة في المعاملة الاقتصادية، و يتطلب هذا النظام إنشاء اتحاد جمركي و تعريف جمركية موحدة و حرية الحركة لعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى السلع و الخدمات و درجة ملموسة من التقارب في النظام الضريبي و السياسات الاقتصادية الأخرى².

و هناك عدد من نظم السوق المشتركة في العالم منها السوق الأوروبية المشتركة، و نظام السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية و نظام السوق المشتركة للبحر الكاريبي، و نظام السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا.

هذا و تعتبر السوق المشتركة في الأدبيات الاقتصادية، مرحلة متقدمة من التكامل الاقتصادي بعد مرحلتي منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي و تسبق مرحلتي الإتحاد النقدي و الوحدة الاقتصادية و هي المرحلة الأخيرة للتكامل الاقتصادي.

¹ إكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي" مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 64.65

² د. عبد العزيز حمد العويشق "السوق الخليجية المشتركة من الحلم على الواقع"، مجلة التعاون، العدد 66، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2008، ص 13.

4- الوحدة الاقتصادية

ويلاحظ أن المرحلة الرابعة الممثلة في الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الحاسمة في التكامل الاقتصادي، حيث تنطوي ليس فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة، ولكن تتضمن أيضاً ما يسمى بتكامل السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية.¹

هذا ويقصد بالوحدة أو الاتحاد الاقتصادي اندماج اقتصاديات الدول في اتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة.²

إضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء كي يتحقق التنسيق والانسجام فيما بينها، وعلى ذلك فإن الوحدة الاقتصادية تتضمن ما يلي:

- إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفات الجمركية قبل الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول.
 - إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.
 - تحقيق التنسيق الكامل بين السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، وإنشاء سلطة عليا مركزية للقيام بالرقابة والإشراف على تحقيق أهداف الاتفاق.
- بالإضافة إلى ذلك فإن تلك المرحلة تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية وإنشاء سلطة عليا فوق القومية، يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء، مع المضي قدماً نحو الاتجاه لإقامة إطار للاتحاد السياسي وتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة.

5- الإتحاد النقدي

قيام التجارة و تحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقفا على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء و تحرير تجارتها السلعية، فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.

¹: نور الدين دلال "رؤوس الأموال العربية كاداة التكامل الاقتصادي العربي" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2006، ص 08.

²: إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي" مرجع سابق، ص 66.

فيتم هنا إدراج كافة الصيغ و الترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع و عناصر الإنتاج بين الدول، و يقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي و التكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد. و إن دراستنا ستركز على هذا الفرع الأساسي من التكامل الاقتصادي بناء على ما جاءت به النظريات و المعايير المعتمدة.

6- التكامل الإقتصادي التام

أو الإتحاد الاقتصادي التام، وهو يمثل أرقى شكل من أشكال التكامل وأكثرها تطوراً، بحيث يتم من خلال ذلك ضمان حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية عموماً،¹ سواء كانت سياسات تجارية أو سياسات نقدية أو مالية أو غيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الموحدة الناجمة عن الإتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدول السابقة المتكاملة، وهذا يتطلب بالضرورة إنشاء سلطة تفوق في سلطتها سلطات الدول التي تشكل الإتحاد فيما بينها، بحيث تكون قرارات مثل هذه السلطة ملزمة للجميع ويمكن أن تكون هناك عملة واحدة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة مبادلاتها، وتؤدي بها كافة النشاطات الاقتصادية.

و في هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية و خضوعها في كثير من المجالات للسلطة فوق الوطنية، و هذا يعني أن التكامل الاقتصادي الشامل لا يحتاج إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية.

¹:فليح حسن خلف "اقتصاديات الوطن العربي" الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص226.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

الجدول رقم(1): متطلبات المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي

المرحلة الاقتصادية	حرية التبادل التجاري	سياسة تجارية موحدة	تنقل الخدمات و عوامل الإنتاج	سياسة نقدية و مالية موحدة
منطقة التجارة الحرة	نعم	لا	لا	لا
الإتحاد الجمركي	نعم	نعم	لا	لا
السوق المشتركة	نعم	نعم	نعم	لا
الإتحاد النقدي	نعم
الوحدة الاقتصادية	نعم	نعم	نعم	نعم

المصدر: د. عبد العزيز حمد العويشق، "السوق الخليجية المشتركة من الحلم على الواقع"، مجلة التعاون، العدد 66،

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2008، ص.15.

المبحث الثاني: الإتحاد النقدي

إن تشكيل إتحاد نقدي في أي منطقة من مناطق العالم، يجب أن يركز على أسس و مفاهيم متعارف عليها دولياً على حسب خصوصية المنطقة الراغبة في تشكيل إتحاد نقدي، و بناءاً على هذا فسيتم التطرق و من خلال المبحث الثاني إلى أهم مراحل التكامل النقدي بثتى صيغته، و في إطار المعايير التي أنتت بها نظرية منطقة العملة المثلى.

المطلب الأول: نظرية منطقة العملة المثلى

إن مختلف الدراسات و التحاليل المتعلقة بالمنطقة العملة المثلى، كانت الإطار النظري الذي بني عليه التكامل النقدي¹، و لهذا جاء توضيح مفهوم منطقة العملة المثلى على أنه ذلك الفضاء الإقتصادي(عامة مجموعة من الدول)، من صالحها أن تحوز على عملة وحيدة عوض تعدد العملات ذات أسعار صرف متغيرة².

أو هو عبارة عن إقليم، يتم فيه تثبيت أسعار الصرف بين عملات مجموعة من الدول الوثيقة الصلة فيما بينها من الناحيتين الإقتصادية و السياسية، و التي يتحقق فيما بينها قدر كبير من حرية الحركة لعوامل الإنتاج و السلع، و قدر من الإنسجام في السياسات النقدية و المالية.

كما يوصف إقليم معين بأنه منطقة عملة مثلى (ZMO)، إذا كان بالإمكان تحقيق كفاءة إقتصادية أعلى من خلال تشارك كامل الإقليم في عملة واحدة، أو هو الإقليم الذي تكون فيه تكاليف التخلي عن أسعار الصرف كأداة للتكبير أقل بكثير من المنافع المتحققة من تبني عملة موحدة أو نظام سعر صرف ثابت³.

و مما سبق ذكره يمكننا القول أن منطقة العملة المثلى، أنها إقليم محدد و مبني على أسس مشتركة تهدف إلى تصحيح الإختلالات عديمة التماثل، و يهدف إلى إصدار عملة موحدة و بسياسة نقدية و مالية منسجمة و مستقلة.

هذه النظرية اقترحت في بادئ الأمر من طرف R.Mundell (1961)، تلتها مساهمات إقتصاديين آخرين من بينهم رونالد ميكنون (MCKINNON) (1963)، و بتركينن (KENEN) (1969).

¹: التكامل النقدي هو الإتحاد النقدي

²: قحايريةآمال "الوحدة النقدية الأوروبية(الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)" رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، دفعة 2006/2005 ص208.

³: عبد الرحمان بن محمد السلطان "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" ورقة مقدمة للملتقى السابع عشر، الجمعية الاقتصادية السعودية، الرياض، 2009 ص04.

حيث تطورت نظرية منطقة العملة المثلى من خلال ما توصل إليه من نتائج و تحاليل، أسهمت في وضع معايير اقتصادية التي يمكن على أساسها تكوين منطقة مثلى تمتلك الخصائص اللازمة لقيامها.

1- المعايير التقليدية لمنطقة العملة المثلى

1-1 معيار مرونة حركة عوامل الإنتاج (MUNDSELL): و الذي يعتبر منطقة العملة المثلى على أنها إقليم (مجموعة من الدول)، و تتميز بقابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخليا و قابلية محدودة على الانتقال خارجيا¹.

و لهذا دعم فرضيته بوجود بلدين ينتميان إلى نفس منطقة العملة المثلى، مع وجود حركة عوامل الإنتاج بينهما مرتفعة و أكثر من غيرها مع بقية الدول الأخرى. ولهذا الغرض رأى أن انتقال عوامل الإنتاج بسهولة من قطر إلى آخر تضمن إستعادة التوازن الإقتصادي الكلي الناتج عن الصدمة عديمة التماثل، الأمر الذي يعني عن الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف².

و لتوضيح هذه النظرية نستعين بهذا المثال المبسط دولتين (أ) و (ب)، نفترض أن الطلب على منتج الدولة (أ) زاد و العكس بالنسبة ل(ب)، ففي هذه الحالة فإن النشاط الإقتصادي بالنسبة للدولة (أ) يرتفع مع تزايد نسبة إنتقال عناصر الإنتاج (رأس المال و اليد العاملة) و كذا نسب التضخم، و العكس في الدولة (ب) التي تشهد نسب بطالة مرتفعة.

لقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات نوجزها فيما يلي:

- إن قوة و ضعف انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء لا يساهم في تعديل اختلالات موازين المدفوعات، و هذا على المديين الطويل و القصير.
- تكاليف تنقل عناصر الإنتاج يساهم في تقادم اختلال التوازن.

2-1 معيار الانفتاح الاقتصادي (التبادل التجاري) ROBERT (McKinnon):

لقد ركز في دراسته على أن درجة الإنفتاح الإقتصادي هي شرط أساسي لقيام منطقة عملة مثلى، ولذا صنف المنتج المحلي بين سلع تجارية ويقصد بها التصدير، و الأخرى غير تجارية والتي

¹: Sopanha-S.Julia-G, "Les progrès de l'intégration monétaire et financière en asie", revue de stabilité financière, N8, banque de France, Mais2006.p.127.

²: جون وليامسون و آخرون، "التكامل النقدي العربي (المبررات، المشاكل، الوسائل)", مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص.35.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

يمكن استيرادها، و بالتالي فإذا كانت السلع المصدرة أكبر من المستوردة فهذا يعني حسب (MCKINON) أن الإقتصاد أكثر انفتاحا و العكس صحيح، و لذا يرى أنه في حالة التبادل التجاري المرتفع تكون أسعار الصرف المرنة غير مجدية، لأنها تفقد قوتها كسياسة تنافسية من خلال ما ينجر عنها من إنعكاسات سلبية كالتضخم و الوهم النقدي، و لذا فعلى الدول التي تعتمد على تجارتها الخارجية كدخل قومي أن تنظم إلى منطقة العملة المثلى بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في الأسعار المحلية¹.

هذا و قد تعرضت نظرية (McKinnon) إلى الإنتقادات التالية:

- أنه من غير الممكن للإقتصادات الكبيرة أن تكون منفتحة على الإقتصادات الخارجية، لأن هذه الأخيرة يمكن أن تعتمد على أنظمة صرف مرنة، لأنها تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية عن غيرها من الإقتصادات الصغيرة.

رغم هذه الانتقادات، تبين من خلال تجربة الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي أن شرط الانفتاح الاقتصادي كمحدد للانضمام إلى منطقة نقدية و ذات قطاع ضخم للتجارة الخارجية، تعتبر عاملا محددًا لتصحيح الاختلالات الناجمة عن الصدمات عديمة التماثل و الانضمام إلى منطقة نقدية².

1-3 معيار تنوع الإنتاج و الصادرات (KENEN):

إن مفهوم منطقة العملة المثلى لدى (KENEN) مرتبط بدرجة تنوع الإنتاج و الصادرات على حد سواء، إذ يسمح هذا التنوع بتجنب حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن الإقتصاديات المتنوعة تكون أقل تأثرا بالصدمات الخارجية، لأن الطلب الخارجي لا يؤثر على كل المنتجات المصدرة الأمر الذي يساعدها على تثبيت أسعار صرفها و عدم اللجوء إلى تغييره، بغية تصحيح الاختلالات المتكررة. كما أن تعرض القطر (الدولة) المتنوع لانخفاض في الطلب على صادراته الأساسية لن يؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحصل للقطر ذي الإنتاج الواحد.

1-4 معيار التضخم:

ركزا كل من (FLEMING) و (HABERLER) على شرط التضخم و البطالة كمعيار للتقارب بين الدول الأعضاء، إذ تعتبر كتحد للسياسة الاقتصادية المعتمدة.

¹: عبد الرحمان بن محمد السلطان، "مدى أهمية العملة الموحدة ضمن مسيرة التكامل الخليجي" مرجع سابق، ص.05.
²: فحارية أمال، مرجع سابق، ص.211.

بالرغم من أهمية هذا المعيار في اختيار مدى فاعلية إنشاء منطقة سعر صرف ثابت، إلا أن غالبية الدراسات الخاصة بتحديد معايير إقامة منطقة عملة مثلى تعتبر أن الاختلالات الخارجية مصدرها الأساسي هي عوامل اقتصادية جزئية، لكن الواقع العملي قد يخالف ذلك في بعض الحالات، بأن يكون مصدر الاختلالات عوامل اقتصادية كلية كالتضخم. إن اختلاف معدل التضخم بين الدول الطامحة لتشكيل اتحاد نقدي، قد يعود أساساً إلى اختلافات في مستوى التطور الاقتصادي أو في تنوع المؤسسات المكلفة بسوق العمل أو في تباين السياسات الاقتصادية وربما في عدم تشابه التفضيلات الاجتماعية (اختلاف منحنيات السواء).

و يرى الاقتصادي فلامينج أنه عندما يكون معدل التضخم منخفضاً و متقارباً بين مجموعة الدول، سينجم عنه استقراراً نسبياً في معدلات التبادل التجاري، مما سيعزز توازن الحساب الجاري ويقلل من الحاجة إلى آلية سعر الصرف الاسمي كأداة للتوازن. كما كانت هناك مساهمة للاقتصاديين آخرين في وضع بعض المعايير اللازم توفرها للإنضمام إلى منطقة العملة المثلى، ك (INGRAW.Y) (1969) و Johnson (1969) باعتمادهما على الاندماج المالي.

1- 5 تشابه الهياكل التجارية:

إن تشابه الهياكل التجارية لعدد من الدول الراغبة في تكوين اتحاد نقدي فيما بينها فضلاً عن تعاملها مع نفس الشركاء التجاريين، سيجعلها تخضع في المدى القصير و المتوسط لصددمات اقتصادية متماثلة و مشتركة أو على الأقل سيقبل من أثر الصدمات غير المتماثلة، الناجمة عن تغيرات في ظروف الطلب أو العرض أو الاثنين معاً. ولمعالجة هذه الصدمات و امتصاص أثرها، ستنتهج تلك الدول نفس السياسة الاقتصادية، خاصة النقدية منها، مما يسهل عليها تبني إقامة منطقة عملة مثلى.

و في هذا السياق يرى الاقتصادي (Francesco Paolo Mongelli)، الباحث بالبنك المركزي الأوروبي، أنه إذا كانت صدمات العرض و الطلب أو السرعة التي تعدل بها متشابهة بين جميع الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة المتبعة للحد من الصدمات، في هذه الحالة تقل الحاجة إلى إتباع سياسة مستقلة، كما أن المكاسب الصافية لتبني عملة موحدة ستكون معتبرة¹. إلا أنه جدير

¹: عباس بلفاطمي "هل تشكل دول المجلس التعاون الخليجي منطقة عملة مثلى" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2011.

بالتنويه إذا ما كانت سرعة اقتصاديات ما على مواجهة الصدمات بطيئة، أدى ذلك على زيادة تكلفة تثبيت سعر الصرف فيما بينها و التخلي عن استقلالية السياسة.

1- 6 درجة تكامل السياسات:

تلعب الخصائص الاقتصادية لمجموعة من الدول دورا مهما في تحديد قرار المضي نحو إقامة منطقة عملة مثلى يسود فيها سعر صرف ثابت، إلا أن العامل الأكثر حسما في ذلك هو اتجاهات السياسات الاقتصادية لتلك الدول، خاصة السياسة المالية و النقدية و التجارية و كذا مستوى التنسيق و التناغم الذي بلغته.

ولقد ظلت أهمية هذا المعيار من أكثر الموضوعات إثارة للجدل و النقاش بين مدرستين فكريتين: الأولى و يطلق عليها اسم المدرسة الاقتصادية، إذ يطرح الاقتصادي كونفريد هابرلر تساؤلا جوهريا، فيقول هل يعتبر مدخلا صحيحا أن يبدأ بالتكامل النقدي دون أن تنتظر حتى يصل التنسيق في السياسات الاقتصادية نقطة معينة. يفهم من ذلك أن التوافر المسبق لشروط معينة ضروري لنجاح التكامل النقدي. و يضيف الاقتصادي هابرلر أن التكامل الإقتصادي يقود منطقيا نحو أسعار صرف ثابتة و بالتالي إلى إقامة اتحاد نقدي فعملة مشتركة.

أما الثانية و هي المدرسة النقدية، فترى بأن الإسراع في إقامة التكامل النقدي سيهيئ الظروف والطريق أمام تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية. إذ يعتبرون أن الخطوات الإيجابية نحو التكامل النقدي في المرحلة الإنتقالية ستؤدي إلى تقوية و تسريع عملية التكامل الإقتصادي، و سوف تجبر الدول الأطراف على تنسيق سياساتها الاقتصادية و المالية، و بذلك تقلل من الإختلالات في اتجاهات الأجر و الأسعار، و تجعل من السهل تحقيق ثبات في أسعار الصرف.

تجدر الإشارة أن المدرسة الاقتصادية قد شككت من صحة موقف المدرسة النقدية، و حرية رؤوس الأموال و العمل سيزيد من الإختلالات في المدفوعات بدلا من أن يخفف منها. إلا أننا نرى أنه من الواقع العملي لا يثار مثل هذا الجدل، فاهتمام العديد من الدول على إنشاء صيغة من صيغ التكامل النقدي لا يأتي إلا بين دول تربطها علاقات اقتصادية مميزة مقارنة بدول أخرى، و يأتي التكامل النقدي ليعزز و يقوي تلك العلاقات، و عليه هناك ترابط وثيق و تأثير متبادل بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي.

7-1 معيار الاستجابة للصدمات:

لقد تزايد الاهتمام بتحليل الصدمات التي تتعرض لها الإقتصادات المعنية، و مدى تأثرها بها ما دام امتصاص الصدمات يجمع الأثر الصافي لعدد من المعايير التقليدية، و إحدى المعايير المهمة التي ترد في هذا الصدد تتعلق بدرجة انتظام الصدمات الاقتصادية المحلية التي تتعرض لها إقتصادات الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي، ذلك أن هذا الأخير يتضمن سعر الصرف الإسمي الذي لا يمكن أن يتحرك لتسهيل عملية التكيف مع الصدمات من أي نوع كان، مما يؤدي ازدياد التكاليف المصاحبة لفقدان استقلالية السياسة النقدية، مع ارتفاع درجة عدم انتظام الصدمات بين الدول الأعضاء¹.

2- نظرية المنافع و التكاليف

إن ما تم تناوله من معايير لم يرقى إلى الأسس الحقيقية التي ينبغي التقيد بها لإنشاء منطقة العملة المثلى، و لهذا الغرض كانت مساهمة الاقصاديين في تحديد حجم المنافع و التكاليف وفق مؤشرات عامة يمكن عن طريقها أن نعطي الإطار الذي تحدد به هذه المنطقة، بناء على تداول عملات متعددة ترتبط بأسعار صرف ثابتة و دائمة فيما بينها.

إن الاقصادي الإنجليزي وود الذي تعامل مع منطقة العملة المثلى على أساس تحليل (الكلفة-المنفعة) فيرى أن تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها، و يرى أن هناك أربعة منافع كمية يمكن تحقيقها من خلال منطقة العملة المثلى القائمة بين أقطار المنطقة هي:²

♣ مردودات تنشأ عن الاقصاد في الموارد، وخاصة في المعاملات الخاصة بحقل الصيرفة و الصرف الأجنبي.

♣ هناك مردودات تنشأ عن إعادة توزيع الموارد، ناتجة بصورة رئيسية من تجميع الاحتياطات في منطقة العملة.

♣ مردودات ناشئة عن كفاءة أكبر في عمل الآلية النقدية.

أما الكلفة فيمكن أن تنشأ عن عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن أي فقدان السيطرة على إحدى الوسائل المهمة للسياسة النقدية و الاقتصادية.

¹ : د. عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية الموحدة" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، نوفمبر 2008، ص40.

² : د. عبد المنعم السيد علي، نفس المرجع، ص 41.

1-2-1 المنافع:

- العملة: استقرار قيمة العملة يعطيها مصداقية أكبر لاستخدامها على نطاق أوسع مما كانت عليه، لأن العملة المشتركة داخل منطقة العملة المثلى يعزز مكانتها كوسيط للتبادل ووحدة قياس، مع التقليل من تكلفة التحويل.
- سعر الصرف: إن إنشاء منطقة عملة مثلى يحول دون وقوع مخاطر سعر الصرف، لأن إقامة عملة موحدة يسمح بزيادة المبادلات البيئية للدول الأعضاء، و الإستعمال الأمثل لرأس المال.
- الاحتياطات الأجنبية: تسمح المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بنمو الإحتياطي الأجنبي وبتحسين تسييره.
- النظام المالي: تحسين النظام المالي من خلال الإلتحام الجماعي للدول الأعضاء و التقيد بالمعايير المعتمدة.
- المنافسة: إن منطقة العملة المثلى تكون بمثابة الأداة الفاعلة في تنمية الاقتصاديات النامية وتشجيعها على المنافسة، و ذلك بتخفيض تكاليف المعاملات عن طريق الإستثمارات الناجحة والتحكم في مخاطر سعر الصرف.
- قوة اقتصادية: يسمح إنشاء منطقة عملة مثلى بتشكيل قوة إقتصادية و سياسية يدعم قدرتها التفاوضية على الساحة الدولية، خصوصا في مجال العلاقات النقدية.

2-2-2 التكاليف:

- إن استخدام عملة مشتركة يلزم الدول الأعضاء سياسة نقدية موحدة مما يفقدها حق استعمال سياسة نقدية على الصعيد المحلي، كما أن معايير التقارب التي تفرضها منطقة الإتحاد تحد من قدرة الدول الأعضاء على التكيف من خلال السياسات المالية، فيما يتعلق بتحديد النفقات العامة والاستثمارية و كذا الضرائب.
- إن درجة الانفتاح الاقتصادي و ارتفاع معدلات التبادل التجاري بين دول الإتحاد تحد من جدوى تغييرات أسعار الصرف كأداة للتكيف، إلا أنها أيضا تزيد من انكشاف اقتصاديات دول الإتحاد على الصدمات الخارجية ما يزيد من حاجتها لامتلاك أدوات للتكيف، ما قد يجعل تكلفة الإتحاد النقدي تزيد مع انفتاح الاقتصاد بدلا من أن تقل كما يملئها معيار مكنون.

- إن فقدان الدول الأعضاء لحرية استخدام السياسات النقدية و المالية و في ظل أسعار صرف ثابتة، قد تمثل عائق في تحقيق الأهداف دول الأعضاء للتحكم في نسب البطالة و التضخم، إذ تتباين مستويات أو نسب قبولها ما بين الأقطار الأمر الذي يدفع إلى تصحيحها، ما ينعكس سلبيا بضغط على بعض الدول الأعضاء مؤديا في الغالب إلى زيادة في تكاليف دول الاتحاد.
- زيادة حدوث صدمات غير متماثلة في الدول الأعضاء للإتحاد النقدي نتيجة للتخصيص في الإنتاج وفقا للميزة النسبية (شرط كنين)، مما ينعكس إلى حدوث فقدان خاصية التنوع في هيكل الإنتاج و الصادرات، هذا ما تم في أوروبا ما بعد عام 1989 إذ تعرضت إلى أزمة عديمة التماثل.

المطلب الثاني: مفهوم وصيغ التكامل النقدي

1- مفهوم التكامل النقدي

يستخدم مصطلح الإتحاد النقدي و اتحاد العملة تبادليا و هما يعنيان نفس الشيء، و الواقع أن الإتحاد النقدي هو المرحلة الأخيرة في عملية موسعة للتكامل الاقتصادي و المالي، تعرف باسم الإتحاد الاقتصادي و النقدي، و التي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية عديدة بما في ذلك زيادة التجارة البينية، و تحقيق الشفافية في الأسعار، و تعزيز حرية انتقال العمالة و زيادة وفورات الحجم، و تحسين مناخ الأعمال، و تعزيز أسواق رأس المال.

و يرى أغلب الاقتصاديين أن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية، و ذلك بإحلال عملة واحدة مشتركة محل مجموعة من العملات التي ينفذ تداولها بين مجموعة من الدول الأعضاء، و يعرف الاقتصادي ماكلوب التكامل النقدي على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية¹. و على هذا الأساس ينظر ماكلوب إلى أن التكامل النقدي هو أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية، حيث أن حرية التنقل و الهجرة و حرية تحويل رؤوس الأموال و حرية التجارة ليست شرطا كافيا لتحقيق التكامل بصفة تامة، و خاصة أن التجارة تستدعي المدفوعات و أن حركة رؤوس الأموال تستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة، وأن الهجرة على نطاق واسع تستدعي توفير الفرص للحصول على أجور ثم القيام بتحويلها، و من ثم يتم إنشاء نظام

¹:صديقي أحمد "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2011، ص.244.

مدفوعات دولي، يسمح بإجراء المدفوعات، و بإجراء عمليات الصرف الأجنبي بلا قيود أو رقابة، وهو ما يعرف بالتكامل النقدي¹.

و من هذا التعريف يتضح أن جوهر التكامل النقدي هو اتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية المنفصلة.

2- صيغ التكامل النقدي

وفي هذا الصدد نجد أن التكامل النقدي يأخذ أشكالا مختلفة بين مجموعة من البلدان، وذلك وفقا لمدى شموليته التنازل عن السيادة الاقتصادية و السياسية و كذا الإدارية، سواء من الناحية الموسعة لحدوده أو على شكل تكامل مصغر في شكل تعاون نقدي أو غيره من ناحية تنسيق السياسات الاقتصادية، دون الحاجة للتنازل عن سيادتها النقدية و الاقتصادية.

من هذا المنطلق يتم تمييز بين نوعين من التكامل النقدي، هي التكامل النقدي الكامل، و الذي يتم من خلاله إنشاء عملة واحدة مشتركة فيما بين الدول الأعضاء لتحل محل عملاتها المحلية في أداء جميع وظائف النقود، أو من خلال تكامل نقدي جزئي، و الذي يشمل صورا و أشكالا عديدة من التعاون النقدي بين مجموعة من الدول و التي تمتلك عملات وطنية متعددة، حيث تتوج في الأخير بإنشاء عملة مشتركة و سلطة نقدية موحدة.

من خلال ما تم الإشارة إليه فإن أي نوع من أنواع التكامل النقدي هو وسيلة لأهداف معينة ذات طبيعة اقتصادية، الغاية منها القضاء أو تذليل العقبات النقدية التي تعرقل حركة السلع و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، بغية تسيير المبادلات و تحقيق تنمية متكاملة.

ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة وطيدة بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي من جهة، و التكامل النقدي و الإرادة السياسية للدول الأعضاء من جهة أخرى، و هو ما يتم التطرق إليه في نفس الفصل. إذن نقول أن رغبة الدول الأعضاء في إتحاد نقدي لا تتم إلا بعد الحد من التباين الحاصل بينها من الناحية الاقتصادية و السياسية، الأمر الذي جعل ظهور صيغ للتكامل النقدي و التي نميزها بالصيغتين التاليتين:

¹: صديقي أحمد، المرجع سابق، ص245.

1-2 الصيغة المباشرة

كما سبقا وأن أشرنا فإن التوجه المباشر إلى إتحاد نقدي كامل لا يتم إلا بخلق عملة مشتركة يتم تداولها بين الدول الأعضاء، و يكون هذا على حساب العملات المحلية مع إقامة سلطة نقدية مشتركة (بنك مركزي موحد)، في ظل إتباع سياسة سعر صرف مشترك تجاه العالم الخارجي. و يكون هذا التكامل ناجحا في الغالب من الناحية الميدانية، من خلال تقارب الدول الأعضاء لأهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

2-2 الصيغة غير المباشرة

أو ما يسمى بالتكامل النقدي الجزئي، و تكون هذه الصيغة وفقا لما تواجهه عملية التكامل النقدي من تباينات و فوارق إقتصادية و سياسية، نتيجة للحساسيات الموجودة بين الدول الأعضاء من ناحية تنازلاتها عن السيادة الوطنية (عملة مشتركة، سياسة نقدية موحدة..)¹، وأفضل مثال على ذلك هي المراحل التي مر على تشكيلها الإتحاد النقدي الأوروبي إلى غاية بلوغه عملة مشتركة. و من هنا يمكن تعريف التكامل النقدي الجزئي، بأنه مبني على التدرج و تعدد مراحلها دون تنازل الدول الأعضاء عن كامل سيادتها الإقتصادية و النقدية بغية الحد أو التذليل من التباينات الموجودة فيما بينها، للوصول في نهاية المطاف إلى تشكيل عملة مشتركة و سلطة نقدية موحدة، و من أهم مراحل التكامل النقدي الجزئي نسرده فيمايلي:

1-2-2 إتحاد المدفوعات:

يمثل إتحاد المدفوعات أحد أهم تنظيم في مجال التعاون النقدي، الذي تلجأ إليه دول ذات عملات غير قابلة للتحويل لتسوية المدفوعات الناجمة عن المعاملات التجارية، و يكون هذا بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف يضم الدول الأعضاء في منطقة الإتحاد، بحيث يكون لديها علم بجميع معاملات مصارف الإتحاد المركزية (أي إخطار المصارف المركزية غرفة المقاصة بالوضع المالي لكل عضو)، و التي تقوم بمراجعة دورية للأرصدة الصافية.

¹: جون وليامسون و آخرون، مرجع سابق، ص.23.

و في هذا الصدد إذا ثبت لدى عمل المقاصة اختلال في ميزان المدفوعات كعجز الميزان التجاري في تعامله مع بقية الأعضاء الآخرين، فإنه يتم تسوية و تصحيح هذه الإختلالات عن طريق مساهمة دول الفائض بتقديم تسهيلات ائتمانية لدول العجز¹.

و من هنا يتبين لنا جليا مدى قدرة و أهمية إتحاد المدفوعات في تنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء في الإتحاد، من خلال تسوية الأرصدة الدائنة و المدينة و التسيير الجيد للاحتياطات الدولية في مواجهة العجز المحتمل، وأحسن مثال عن ذلك هي ظروف إنشاء الإتحاد الأوروبي للمدفوعات ومدى مساهمته في بناء إتحاد اقتصادي و نقدي كامل خلال الفترة (1950-1958).

2-2-2- جميع الاحتياطي:

هو ترتيب تقوم بموجبه الدول الأعضاء بالتنازل عن جانب من احتياطياتها إلى مؤسسة نقدية واحدة تعمل كوكيل عنهم، و تكون النسب المودعة من هذه الاحتياطات حسب معايير محددة تأخذ في الحسبان قدرة كل عضو من خلال مؤشرات الاقتصادية الكلية (الدخل القومي ، سعر الصرف،...). تتمثل مهمته في تقديم تسهيلات ائتمانية، كتقديم القروض للدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها، و يكون هذا وفق شروط محددة (قيمة القرض، مدته،..)، بغية الحفاظ على سيولة هذه الاحتياطات و التي تعتبر كأداة مساهمة في تنسيق أسعار الصرف (تثبيتها)².

3-2-2 التنسيق النقدي:

هو التزام يتم من خلاله اعتماد سياسة نقدية متفق عليها من طرف الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي، و التي ينظر إليها الاقتصادي كينز على أنها أهداف موحدة بناء على سعر الفائدة، أو تكون من خلال عرض النقود طبقا لسياسة أسعار الصرف المتبعة في هذه الدول، ولهذا الغرض يجب وضع سلطة نقدية تقوم بالتنسيق وفقا لما تمليه الأوضاع و التغيرات الكلية للاقتصادات الوطنية، إلى جانب احتياجات التكامل الاقتصادي الإقليمي، و يكون هذا بتنسيق معدلات نمو العرض النقدي والائتمان، من خلال سياسات مشتركة لتجنب انتقال الصدمات الاقتصادية (استقرار أسعار الصرف)³.

¹: هيل عجمي جميل "إمكانيات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص.34

²: جون وليامسون و آخرون، مرجع سابق، ص.44.

³: د.عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص.68.

2-2-4 تنسيق أسعار الصرف:

هو إجراء تقوم به الدول الأعضاء من خلال اتفاقها على المحافظة على أسعار الصرف بين عملاتها، و يكون هذا ضمن نطاق محدود، لأن مخاطر سعر الصرف تعتبر من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين، ولهذا يتم تحديد سعر الصرف المركزي بين مختلف أسعار العملات للدول الأعضاء في نطاق هوامش ضيقة للتقلب حولها.

وفي حالة عدم التزامها بهذه الإجراءات، كعدم احترام السعر المركزي من خلال استخدام أدوات الرقابة على الصرف، فهذا يوجب من السلطة النقدية الفوقية استعمال سياسة التدخل.

2-2-5 العملة الموازية:

نشأ هذا الاقتراح في وقت واحد و بصور مستقلة، على يد كل من (مانيفيكو) ووليامسون ثم فورلانج فهي عملة تستخدم إلى جانب العملات الوطنية داخل الإتحاد وليست بديلاً لها، و من ميزتها أنها ذات قبول لجميع الدول الأعضاء و قابلة للتحويل¹.

و يمكن تقييم هذه العملة وفق مبدئين مختلفين، إما على أساس وحدة نقدية أجنبية خارج منطقة الإتحاد، و التي تكون ذات وزن كبير أو على أساس حقوق السحب الخاصة، أما المبدأ الثاني فيتم من خلاله تقييم العملة على أساس سلة من عملات المشاركين في الإتحاد.

و الغاية من هذا تشجيع العمليات البنائية تجارية كانت أم مالية و كذا المعاملات الدولية، مع تفادي أخطار أسعار الصرف التي تتعرض لها الدول الأعضاء.

و من أهم النجاحات لهذه العملة نستدل بـ ecu الإكيو، التي كانت تتداولها دول الإتحاد الأوروبي، و التي ساهمت من خلالها في تسوية المدفوعات المحلية و الأجنبية و تغطية عجز الموازين من خلال التسهيلات الائتمانية.

2-2-6 تكامل الأسواق المالية:

هو عبارة عن إجراء تنفق من خلاله الدول الأعضاء في الإتحاد، على إحداث ترابط ما بين أسواق هذه الأخيرة مما يساهم في تحقيق زيادة تحركات رؤوس الأموال، و ذلك بإلغاء أو رفع قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال داخل منطقة الإتحاد إذ يترتب على ذلك:

- تعظيم العائدات على المدخرات.

¹: جون وليامسون و آخرون، مرجع سابق، ص. 46.

- يساعد على تعميق الخبرات و تبادلها في الاستثمار للأنشطة الاقتصادية المختلفة، و يؤدي إلى تقليل المخاطر للمستثمرين بتنوع المحافظ المالية.

2-2-7 السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال:

تكلمة لما جاء في الترتيب السابق، و الذي ركزنا من خلاله على تحرير حركة رأس المال، فإنه يمكن للدول الأعضاء أن تتبع سياسة توحيد مشتركة إزاء تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، و هذا من خلال تنسيق سياساتها تجاه حركات الاستثمارات المباشرة من الخارج، بالإضافة إلى توحيد قيود التحويل التي تعتمد في مواجهة العالم الخارجي، الأمر الذي يساعد على تحقيق تكافؤ في المعاملات الداخلية¹.

المطلب الثالث: آثار الانضمام إلى اتحاد نقدي

بالإضافة إلى ما تم الإشارة إليه من أهداف تم التطرق إليها في التكامل النقدي الجزئي والكامل، يمكننا أن نميز بعض الآثار إيجابية كانت أو سلبية، تكون ناجمة عن الانضمام إلى اتحاد نقدي:

1- الآثار الإيجابية

- الحد من مخاطر سعر الصرف، و إلغاء جميع تكاليف العملة في تلك المعاملات بين الدول الأعضاء.
- الأخذ بعملة مشتركة دون العملات الوطنية يجنب المنطقة من انتقال رؤوس الأموال بدافع المضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى انتقالها من سوق دولة عضو إلى عضو آخر.
- تسهيل انسياب السلع و عناصر الإنتاج إلى سياسة متكاملة للتنمية الاقتصادية الكلية بين الدول الأعضاء.
- يؤدي تجميع أسواق العملات الوطنية في سوق واحد للعملة الموحدة، إلى ارتفاع درجة السيولة في أسواق الصرف و في أسواق مشتقات العملة، مما يسمح بزيادة حجم العملات في وقت واحد و دون التأثير على الأسعار بسبب اتساع حجم السوق.

¹: د. عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص. 67.

- يسمح التكامل النقدي بتحقيق اتفاقيات الدول الأعضاء في مجال التصدي للصدمات الخارجية، ومثالا عن ذلك تخفيض الحاجة للاحتياطات النقدية الدولية، خوفا من تعرضها للإختلالات في موازين مدفوعاته.

-فاعلية مؤسسات الإتحاد النقدي من معالجة مؤشرات اقتصادية كلية، طالما كانت تعاني منها الدول الأعضاء في حالتها المنفردة كالتضخم .

2- الآثار السلبية

- فقدان إمكانية استخدام السياسة النقدية كأداة قطرية، حيث رسم هذه السياسة ينتقل إلى الجهة المركزية للإتحاد.

- عدم إمكان استخدام سعر الصرف كأداة لتكييف الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الرابع: العلاقة ما بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي و البعد السياسي

1- العلاقة ما بين التكامل النقدي و التكامل الاقتصادي

إن التكامل النقدي و بمختلف صيغه مباشرة كانت أو غير مباشرة لا تعد في حد ذاتها هدفا، بل هو أداة لغاية منشودة أو مرغوب في تحقيقها، و تكون في أغلب الأحيان اقتصادية، و بالتالي فإن التكامل النقدي يسهم بشكل أو آخر في تخفيف من العقبات النقدية، التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة الدول الأعضاء، و يمكن الإشارة أن هناك ارتباطا بين التكامل النقدي و بين التكامل الاقتصادي، بحيث أن التكامل النقدي ييسر و يسهل تحرير التجارة و انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، كما أنه يمكن أن يؤدي كذلك في التنمية بين مجموعة من الدول.

لكن هناك اختلاف نظري حول إذا ما كان التكامل الاقتصادي يجب أن يسبق التكامل النقدي، وهذا ما تثبته تجربة الإتحاد الأوروبي بتشكيل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث لم تعطي أهمية بتشكيل إتحاد نقدي بمختلف صورته إلا بالنظر لما حققته العلاقات الاقتصادية فيما بينها، و العكس تشير إليه تجربة الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا و التي شهدت قيام إتحاد نقدي كامل فيما بينها منذ سنة 1955، على الرغم من أنها لم تقطع شوطا يذكر في التكامل الاقتصادي، مع غياب أي عملية تنمية تكاملية فيما بينها، و هذا ما يؤكد أن إنشاء بعض صيغ التكامل النقدي من شأنه أن يعزز ويدعم العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء للإتحاد.

2- العلاقة بين التكامل النقدي والبعد السياسي

خلافا لما كان سابقا من العلاقة الوثيقة التي تربط بين التكامل النقدي و الاقتصادي و مدى تناسقهما في جميع النواحي التبادلية، فإنه لتحقيق تكامل نقدي لابد من توفر إرادة سياسية لدى جميع دول الأعضاء في الإتحاد، وذلك باتخاذ القرارات و الإجراءات اللازمة لتنفيذه، كما أنها تحدد المراحل التي يجب أن يستغرقها هذا التنفيذ مع توفر الموارد الضرورية لذلك.

لأن تحقيق تكامل نقدي لا يعود في الأصل إلى إحداث تغيير معين في مجال التعاون النقدي، لأنه أكبر من ذلك من خلال:

♣ إرادة التحرر (من التبعية النقدية للخارج).

♣ إرادة التنمية (أهمية التنمية لتقدم الإقتصادات الوطنية و تحريرها من التبعية و لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي فيما بينها).

♣ إرادة التكامل (الذي يوفر الأساس الوحيد لنجاح التنمية و استمرارها في الدول المتخلفة، بسبب ما يؤدي إليه من توسيع السوق أمام الإنتاج في كل بلد و بسبب ما يتوفر من مقومات لنجاح التنمية المتكاملة لا يتوفر مثلها بدون التكامل).

لذا كان لزاما على الدول الأعضاء في الإتحاد، أن تتنازل لقدر ما عن ممارسة كل من الدول الأطراف لجزء من سيادتها و تحويله للأجهزة المسؤولة عن العمل المشترك، و الذي لا يتم إلا من خلال ما يروج له المفكرين السياسيين و الاقتصاديين لتحقيق هذا التكامل، بإبراز ما يترتب عنه من مزايا عديدة تعود بالإيجاب في المدى الطويل على أعضائه ناهيك عن آثاره السلبية المحدودة.

المبحث الثالث: التجربة الأوروبية وطموح الدول النامية

إن إعطاء مفاهيم للإتحاد النقدي و المعايير التي يجب إتباعها لقيام منطقة عملة مثلى، ليس إلا ما تم استنباطه من تجارب بعض الاتحادات النقدية، و هذا ما سيتم الإشارة إليه في المبحث الثالث إلى مدى بلوغ التجربة الأوروبية من أمثلية التكامل، و مدى طموح دول نامية أخرى لإتباع نفس النهج.

المطلب الأول: نشأة النظام النقدي الأوروبي

يعتبر النظام النقدي الأوروبي تنظيم إقليمي، يهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتسهيل المبادلات فيما بين الدول الأعضاء .

ولهذا سعت المجموعة الأوروبية إلى تحقيق وحدة نقدية مشتركة، ولكن هذا لم يكن إلا بتخطيها عدة مراحل متعددة في ظل ظروف جد معقدة و التي توجت أولى جهودها بمايلي:

1- مؤتمر روما

كان سنة 1957 بمشاركة كل من الدول (فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا ولكسمبورغ)، وكانت أهم أهدافه¹:

- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال و الأشخاص و الخدمات بين الدول الأعضاء.
- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء، ووضع تعريف جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء .

كما تعتبر هذه المعاهدة مهذا لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، لكن الظروف السائدة آنذاك لم ترقى به إلى الهدف المنشود من استقرار نقدي يمهد إلى خلق إتحاد نقدي كامل، فتوج بمؤتمر (la Haye) 1969، والذي قررت من خلاله الدول الأوروبية التحول التدريجي لإنشاء سوق أوروبية مشتركة في مدة عشرة سنوات، و هذا ما تم فعلا و قبل أوانه.

¹: عبد السلام عرفة "المنظمات الدولية و الإقليمية" دار الجماهيرية، ليبيا، 1993، ص 389.399.

2- تقرير (Werner)

بدأ النظام النقدي الأوروبي مع بداية رحلة التكامل الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي في عام 1975، و ذلك بعد تكوين الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء على معاهدة روما، حيث بدأت الدول الأعضاء التفكير في إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر الستينات، ففي تشرين الثاني 1969 تم تشكيل لجنة أوروبية أطلق عليها "لجنة وارنر"، و ذلك لتقوم بوضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، و قد قدمت هذه اللجنة تقريرها عام 1970،¹ بإنشاء الأسس المكونة للإتحاد الاقتصادي و النقدي المستقبلي تحضيراً لإنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي، و هذا خلال فترة عشر سنوات².

إن عدم الاستقرار الذي شهده العالم من الناحية النقدية على وجه الخصوص، عجل بالتخلي عن نظام بريتون وودز بقرار نيكسون الشهير سنة 1971 بالتخلي أو عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فاتحا المجال نحو خلق آلية أو نظام أكثر ملائمة و حفاظا على هامش التقلبات الحادة بإنشاء:

3- الثعبان داخل النفق

كان هذا الاسم تحت إطار اتفاق بازل، ويرجع إسم الثعبان داخل النفق إلى تحركات أسعار صرف العملات في حدود هوامش تقلب بالنسبة للدولار بشكل منحنى متموج في شكل ثعبان. ولهذا طلب مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبية CEE، من جميع الأعضاء بالالتزام الشديد لحدود الهامش الذي يمكن لأسعار صرف العملات هذه المجموعة أن تتقلب داخله صعودا وهبوطا بالنسبة للدولار بنسبة 2.25%، هذا و بقي الدولار العملة المرجعية لأغلب العملات الأوروبية على الرغم من انخفاضه سنة 1973 بنسبة 10%³.

إلا أن بعض الدول كانت مستغنية تماما عن هذا التنظيم، بتعميم عملاتها كإنجلترا و إيطاليا، و من أهم الأسباب التي عجلت بانهيائه هو تخفيض بعض الدول لعملاتها لتشجيع صادراتها و هذا ما حدث سنة 1973 حينما توقع قيام ألمانيا بإعادة تقويم عملتها، الأمر الذي ساهم في خلق أزمة نقدية، بحيث ازداد الطلب على المارك الألماني و تدني قيمة الدولار.

¹: بسام الحجار "العلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة الأولى، مجد لمؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع، لبنان، 2003، ص210.

²: Jord-Oppermann « (Rapport werner/Rapport delors) » mémoire, université du Québec montréal, Juin 1997, P.27.

³: قحاييرية أمل "الوحدة النقدية الأوروبية، مرجع سابق، ص175.

المطلب الثاني: ميلاد الاتحاد النقدي الأوروبي

إن ما تم التطرق إليه من مراحل إنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي، تكمل بنجاح تأسيسه من طرف المجلس الأوروبي في ديسمبر 1978، و دخل حيز التنفيذ في مارس 1979، طبقا للاتفاق ما بين البنوك المركزية للدول الأعضاء كما أنه كان يهدف إلى ما يلي:

(1) تحقيق استقرار في أسعار الصرف مع إلزام الدول الأعضاء بأسعار صرف ثابتة، يتم المحافظة عليها ضمن هامش محدودة من التقلبات.

(2) إنشاء وحدة نقدية أوروبية (ECU¹).

(3) إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي (FECOM)، (تقديم الدعم للدول الأعضاء).

يمكن التطرق و بإمعان، إلى أول شكل من أشكال الوحدة النقدية الكاملة و المتمثلة في الوحدة النقدية الأوروبية (ECU).

1- وحدة النقد الأوروبية

إضافة إلى ما جاء به الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، من تسهيل العمليات المالية بين الدول الأعضاء كتنسيق القروض و القيام بدور المقاصة بين البنوك المركزية، كانت له أيضا وظيفة إصدار وحدة النقد الأوروبي (ECU).

اعتمدت (ECU) منذ ديسمبر 1978، بحيث تمثل قيمتها سلة من العملات للدول الأعضاء (الأوروبية)²، إذ يمكن لقيمة هذه الوحدة (ECU) أن تتغير بالنسبة للعملات المكونة لها، كما يتم تحديد وزن كل عملة حسب مساهمتها أو حسب نشاطها الاقتصادي الكلي.

هذا و يتم مراجعة نسب العملات في السلة كل خمس سنوات، إما للتصحيح أو لإضافة عملات أخرى.

ويقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها من الذهب، و كذلك 20% من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

¹: كانت تعني في الأصل وحدة نقدية فرنسية متداولة في العصور الوسطى مرسوم على أحد أوجهها درع أو ترس و الإكيو ظهرت حوالي 1260 من طرف سانت لويس.

²: Baptiste-Venet, "Système monétaire européen et union économique et monétaire", université paris, Avril 2001, fichier pdf.

2- تقرير جاك ديلاور

يعتبر تقرير جاك ديلاور الانطلاقة الأساسية و الحاسمة نحو إنشاء اتحاد اقتصادي و نقدي أوروبي متكامل، و لهذا الغرض قام المجلس الأوروبي في جوان 1988 بإنشاء لجنة برئاسة جاك ديلاور¹، وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، إذ جاء فيه مجموعة من الاقتراحات تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية كمايلي:

- إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزية.
- تدعيم التعاون بين البنوك المركزية.
- التحويل الشامل للعملات و ذلك بوضع التكافؤات بين العملات، بغية تحقيق عملة موحدة أوروبية.
- الهدف لإنشاء نظام نقدي للبنوك المركزية (ESCB)، بحيث يكون مسؤولاً عن اعتماد سياسات نقدية ملزمة للبنوك المركزية للدول الأعضاء بتطبيقها².

3- اتفاقية ماستريخس

بغية تحقيق واستكمال المراحل السابقة لتشكيل اتحاد نقدي مكتمل، قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بعقد مؤتمر ماستريخس في 7 فيفري 1992 بهولندا، و دخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق في نوفمبر 1993، و تم عقد هذه الاتفاقية بناء على تحديد الخطوط العريضة لتقرير جاك ديلاور رئيس المفوضية الأوروبية لتحقيق وحدة نقدية أوروبية، وفق ثلاث مراحل متعاقبة كمايلي:

(1) المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة قبل اتفاقية ماستريخس في يوليو 1990 و انتهت عام 1994، حيث ركزت على تحرير تحركات رؤوس الأموال، للتوصل إلى سوق أوروبية مشتركة بنهاية عام 1992 و العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية و مراقبتها³.

(2) المرحلة الثانية: تحققت هذه المرحلة في يناير 1994 و حتى عام 1996 تم فيها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، تحت إشراف المؤسسة النقدية الأوروبية و ذلك لتحقيق سياسات نقدية مشتركة و موحدة بدلاً من سياسات مستقلة لكل عضو، كما تهدف إلى تضيق التقلبات في

¹: مجدى محمود شهاب " الوحدة النقدية الأوروبية " دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص.75.

²: قلابرية أمال "الوحدة النقدية الأوروبية" مرجع سبق ذكره. ص.184.

³: نبيل حشاد "الجات و منظمة التجارة العالمية" دار إيجي، الطبعة الثانية، مصر، 1999 ص 68. 70.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

هوامش أسعار الصرف، في حين وضعت إجراءات ملزمة للدول الأعضاء لتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و التي سيتم التطرق إليها فيما بعد.

(3) المرحلة الثالثة: تميزت فترة هذه المرحلة ما بين 1997 إلى غاية يناير 1999، بتثبيت أسعار الصرف بين العملات للدول الأعضاء (11 دولة) بشكل قاطع غير قابل للتغير، على أن يتم الاعتماد على عملة موحدة أوروبية محل العملات المحلية.

أما الفترة ما بين 1999 و 2002 تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها بال(EURO)، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو(EURO).

4- معايير التقارب النقدي و المالي

حسب ما جاءت به معاهدة ماستريختش كشرط أساسي للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية، هو وضع معايير للتقارب بين جميع الدول الأعضاء و الالتزام بها، بغية البقاء أو انضمام أعضاء جدد، ويمكننا توضيحها فيما يلي:¹

- ❖ استقرار الأسعار: على ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5%.
- ❖ استقرار أسعار الصرف: استقرار عملة الدولة المعنية و ذلك باحترام الهوامش الطبيعية للتقلبات في نطاق معلوم لآلية سعر الصرف في نظام النقد الأوروبي، و هذا خلال سنتين على الأقل.
- ❖ الدين العام: يجب أن لا يتجاوز دينها العمومي نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ عجز الموازنة: يشترط على الدول الأعضاء تحقيق انخفاض مستمر في عجز الموازنة العامة، بحيث لا تزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ❖ أسعار الفائدة طويلة الأجل: ألا يفوق معدل الفائدة على السندات الحكومية طويلة الأجل على 2% لثلاث دول تشهد أقل معدلات التضخم.

¹: Gérard-Bossuat, "L'union économique et monétaire un défi pour l'identité européenne", conférence, université de cergy-pontoise, septembre 2009. Fichier pdf.consulter le 10/05/2009.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

الجدول رقم(2): موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى الأورو و مشاركتها في ميكانيزم سعر الصرف في ماي 1998

معدل التضخم 1997	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1997	الديون بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 1997	معدل الفائدة طويل الأجل 1997	مشاركة في ميكانيزم الصرف بداية من ماي 1998
2,7	3,5-	60	7,8	نعم
المعدل المتفق عليه				
الدول المشاركة في الاتحاد النقدي				
1,4	2,7-	61,3	5,6	نعم
1,2	3-	58	5,5	نعم
1,8	2,7-	121,6	6,7	نعم
1,8	2,6-	68,8	6,3	نعم
1,8	1,4-	72,1	5,5	نعم
1,4	2,1-	122,2	5,7	نعم
1,1	2,5-	66,1	5,6	نعم
1,3	0,9-	55,8	5,9	نعم
1,8	2,5-	62	6,2	نعم
1,2	0,9	66,3	6,2	نعم
1,4	1,7	6,7	5,6	نعم
الدول خارج الاتحاد النقدي				
1,8	1,9-	53,4	7	لا
1,9	0,8-	76,6	6,5	لا
1,9	0,7	65,1	6,2	نعم
5,2	0,4-	108,7	9,8	نعم

المصدر : مغاوري شلبي علي، "اليورو" مكتبة زهراء الشرق، 2000، ص155

ومما تم الإشارة إليه فإنه تم قبول عضوية 11 دولة (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا، هولندا، بلجيكا، ألمانيا، فلندا، لكسمبورغ، البرتغال في ماي 1998،¹ التحقت اليونان في جانفي 2002)، وهذا نظرا لاستفاءها المعايير السابق ذكرها.

¹ فرج عبد الفتاح "البنك المركزي الأوروبي" الملتقى الدولي حول اليورو، الأغواط، أبريل 2005، ص103.

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للإتحاد النقدي الأوروبي

إن مضامين اتفاقية ماستريخس، شددت على إلزامية تطوير و بناء هياكل مؤسسية نقدية ومالية، للإشراف على إنجاز وحدة نقدية أوروبية في إطار سياسات مستقلة، و في هذا الصدد سنتطرق إلى أهم هذه المؤسسات:

1- مؤسسة النقد الأوروبي

كانت في فرانكفورت بألمانيا و التي حلت محل محافظي البنوك المركزية، من أهم وظائفها الأساسية تشجيع التعاون النقدي و توفير شروط التنسيق ما بين السياسات النقدية، و التحضير الفعلي لتحقيق قاعدة العملة الوحيدة و ذلك بمراقبة مراحل التقارب، هذا و تعتبر تمهيدا لإنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية و الذي يشمل البنك المركزي الأوروبي و البنوك المركزية للدول الأعضاء.

2- البنك المركزي الأوروبي (BCE)

لقد تمت بداية مهام البنك المركزي الأوروبي فعليا في يناير 1999، و الذي يقع مقره في مدينة فرانكفورت الألمانية، حيث حل محل مؤسسة النقد الأوروبية، يتكون البنك المركزي الأوروبي من هيئات تقوم باتخاذ القرار و تأطير نظام الأورو في الإتحاد النقدي الأوروبي¹.

*مجلس المحافظين:

يشمل محافظي البنوك المركزية لمنطقة الأورو وأعضاء من المجلس التنفيذي، يعتبر الجهة المخولة لإعداد السياسة النقدية لمنطقة الأورو.

*المجلس التنفيذي:

يقوم المجلس التنفيذي بتطبيق السياسات النقدية وفقا لتوجيهات مجلس المحافظين، كما يحضر للاجتماعات بالإضافة إلى تسيير أعمال البنك المركزي اليومية.

¹: Jerome-C.Jacky-F,"La banque centrale et l'union monétaire européenne(les tribulations de la crédibilité)",mars2002.Fichier.pdf.consulter le 15/04/2009.

*المجلس العام:

هو هيئة تتكون من الرئيس و نائب رئيس البنك المركزي و محافظي البنوك المركزية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، بما فيها أعضاء دول خارج الإتحاد الاقتصادي والنقدي، فمهمته في الأساس استثنائية من اتفاقات ومشاورات بين الدول الأعضاء.

3- البنوك المركزية للدول الأعضاء (الوطنية)

يعتبر مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي الركيزة الأساسية، التي تمثل الدور الفعال الذي تلعبه البنوك المركزية الوطنية في تطبيق وتوجيه السياسة النقدية، هذا ولا تزال هذه البنوك تقوم بوظائفها السابقة لكن تحت هيئة وإشراف وبتفويض من البنك المركزي الأوروبي.

كما تلتزم هذه البنوك في الالتزام بمساهمتها في تشكيل رأس المال البنك المركزي الأوروبي، وتكون هذه النسب حسب قدرة كل بلد عضو.

مما تم الإشارة إليه سابقا فإن النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB)، اشتملت وظائفه الأساسية على ما يلي:¹

- صياغة و تنفيذ السياسة النقدية للإتحاد النقدي الأوروبي.
 - تدعيم موازنة المدفوعات للدول الأعضاء و سياساتها الاقتصادية لما يحقق أهدافها التنموية.
 - الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي.
 - إصدار أوراق البنكنوت و سك الوحدات المعدنية لليورو.
 - وضع الضوابط التي تحافظ على الإستقرار المالي و النقدي في دول الإتحاد الأوروبي.
- إن هذه الإجراءات ساهمت في تخلي دول الإتحاد الأوروبي عن استقلالها النقدي، و عن حقها في إصدار عملاتها الوطنية ابتداء من ديسمبر 1999.

المطلب الرابع: مراحل المرور إلى الوحدة النقدية الأوروبية(الأورو)

تعتبر قمة (DUBLIN) من أهم الإتفاقيات التي وقعت و التي كانت في الأساس المنطلق الحقيقي لتحقيق عملة أوروبية موحدة و التي تتمثل في ثلاث مراحل متصلة:

¹: قحاييرية آمال "الوحدة النقدية الأوروبية" مرجع سابق. 187.

1- المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة على مدى سنة 1998م بكاملها، وفيها تم اتخاذ قرار إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية، في حين تم تحديد الدول الأعضاء بالأورو، و التي استكملت شروط الانضمام، كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية و البنك المركزي الأوروبي، كما قامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية، و التصديق على تشريعات التحول إلى الأورو، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية و إصدار أوراق البنكنوت للأورو¹.

كما تعتمد هذه الخطة في مراحلها الأولى على استمرار المستهلكين في استخدام عملاتهم الوطنية في عمليات الدفع نقداً، حيث لا تكون وحدات العملة الموحدة "الأورو" أو أجزائها قد أصدرت بعد. إلا أنه يمكن لبعض الطلبات العمومية أن تقوم من خلالها المؤسسات بعرض منتجاتها أو خدماتها بالأورو، ويستطيع زبائنهم إنهاء هذه العمليات بالأورو وذلك عن طريق استخدام الصكوك أو السفجات أو التحويلات.

2- المرحلة الثانية:

تعتبر هذه المرحلة الانطلاقة الفعلية للوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية حيث تم تحديد تاريخ 01 جانفي 1999 كتاريخ بداية اعتماد "الأورو" كوحدة نقدية أوروبية موحدة في التعاملات أي اعتماد نظام نقدي أوروبي جديد في التعامل، حيث يتم فيه تحديد قيمة العملات الأوروبية بالنسبة إلى "الأورو" وليس إلى سعر صرف مركزي كالسابق، أي أن أسعار صرف عملات الدول الأوروبية بالنسبة لبعضها البعض تحدد بالنسبة للعملة الموحدة "الأورو" بصفة نهائية ودون رجعة، كما يتم اعتماد الأورو كعملة مستقلة نهائياً، تحدد قيمته على أساس سلة العملات الأوروبية، وخلال هذه المرحلة يكون المتعاملون الاقتصاديون أحراراً في استعمال أو عدم استعمال العملة الجديدة أي أن المعاملات فيما بينهم تتميز بصيغة عدم الإجمار وعدم المنع في استخدام العملة الموحدة التي تبقى صفتها في الظهور هي الصفة الحسابية، وتكون عمليات الدفع بالأورو مغطاة من طرف البنوك بالعملة المحلية "الوطنية" وأي مبلغ بالعملة الوطنية يمكن أن يحول ويدفع إلى المؤسسات "بالأورو".

¹مصطفى كامل " العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة، العدد الثالث و العشرون، 2009، ص08.

كما أنه على أسواق رأس المال والصراف أن تتضافر جهودها من أجل دعم الوحدة النقدية الأوروبية، في حين تبقى الإدارة العامة تعمل على تحضير عملية المرور إلى ذلك، أما بالنسبة للديون العامة فقد تقرر بأن تكون بالعملة الموحدة "الأورو".

3- المرحلة الثالثة:

تم خلال المجلس الأوروبي المنعقد في مدريد تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى مدتها ستة أشهر وتبدأ من 01 جانفي 2002م إلى غاية 30 جوان 2002م، أما الثانية تبدأ بتاريخ 01 جويلية 2002م، و تتم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية و القطع المعدنية لليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالاتحاد النقدي الأوروبي، و ذلك على أن يتم سحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، و بذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار و تسديد الضرائب باليورو، و بذلك يصبح اليورو هو العملة المتداولة في أرجاء الاتحاد الأوروبي عام 2002.¹

المطلب الخامس: المزايا و التحديات للأخذ بالعملة الأوروبية الموحدة على الدول لأعضاء

يتمثل الأثر المباشر للوحدة النقدية الأوروبية في تعظيم المنافسة و إعادة توزيع الدخل والثروات عبر الدول المكونة للإتحاد الأوروبي وذلك من خلال:²

- تحقيق ما يسمى بشفافية أسعار الصرف بما يسمح بالألا تتضمن تكلفة الإنتاج أي تكاليف لعمليات تغطية لمخاطر أسعار الصرف وبالتالي يكون العامل الرئيسي في المنافسة هو القدرة على الإنتاج بميزة تنافسية أعلى من الدول الأخرى
- تعزيز التجارة بين الدول المشاركة في النظام من جانب وتعليل تكلفة العمليات التجارية من جانب آخر، مما يؤدي إلى تعاضد القوة الاقتصادية داخل نطاق منطقة اليورو وخاصة بالنسبة للشركات الدولية.
- انتقاء مخاطر العملة في منطقة اليورو مما يؤدي إلى اتساع نشاط صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق التقاعد التي انحصرت تعاملها في الأوراق المالية المحلية خارج حدود بلادها، كما

¹د.مغايي شلبي علي "العرب و الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى المشاركة" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العشرون للإقتصاديين المصريين، القاهرة، 1997، ص10.

²د. فضيل رابع "التكامل الأورومغاربي بين العولمة و الإقليمية" أطروحة دكتوراه دولة، الجزائر، جوان 2004، ص79.80.

يمكن تأسيس صناديق شاملة لكل أوروبا مما يساهم في توسيع وخلق فرص عمل جديدة، أو يؤدي إلى خفض نسبة البطالة.

- دعم استقرار سوق صرف العملة الأوروبية الموحدة من خلال عدم وجود تفاوت بين مؤشرات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء في الوحدة طبقاً لشروط اتفاقية ماستريخس.
- زوال تكاليف ورسوم استبدال عملة أوروبية بعملة أخرى، وقدرت المفوضية الأوروبية الوفرة الناتجة من انتقاء هذه الرسوم بنحو 30 مليون مارك ألماني "16.7 بليون دولار أمريكي"، إلى جانب توفير الوقت والجهد سواءً بالنسبة للأفراد أو البنوك أو المؤسسات وكأنها تتم داخل دولة واحدة.
- قوة الأسواق المالية الأوروبية بسبب تجاوز العديد من المخاطر التي تنتج عن التذبذب في أسعار العملات والتي بلغت تكاليفها بضعة بلايين من الدولارات خلال السنوات العشرة الماضية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق وزيادة توظيف رؤوس الأموال، علاوة على خلق سوق مالية ضخمة بحجم يماثل سوق الولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ)¹، الأمر الذي يمثل عامل جذب للمستثمرين من خارج دول المجموعة.

لكن هناك مجموعة من التحديات يتحدث عنها المهتمين في هذا المجال والمتمثلة في:

- حداثة الاتحاد الأوروبي ككيان مستقل والاختلافات القائمة بين دوله على العديد من القضايا وأهمها الجوانب السياسية.
- الحد من حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة في حكومات دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك حرية اتخاذ قرارات السياسة النقدية والمالية.
- تحمل المؤسسات تكاليف باهظة نتيجة تغيير الأنظمة المحاسبية والاستثمارات الهائلة التي استنفذت للتنسيق بين خمسة عشر نظام اقتصادي ومالي نقدي مختلف، والصعوبة التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي للتوفيق بين تلك السياسات والأنظمة.
- توحيد السياسات النقدية قد يقود إلى أضرار محتملة نظراً لأن الأزمات الاقتصادية غير موحدة الأثر في جميع دول الإتحاد الأوروبي.
- إلغاء عدد من العملات الأوروبية يثير عدداً من المشاكل القانونية والفنية في صناعة المشتقات تتطلب وضع حلول مدروسة وسريعة، وكمثال هناك عقود خاصة بـ "مبادلات أسعار الفائدة"،

¹: (و م أ) و تعني بها الولايات المتحدة الأمريكية.

و"خيارات العملة" تمتد إلى ما بعد تاريخ بدء العمل بالوحدة النقدية وقد تم تقويمها بعملات سوف تختفي تماماً، بالإضافة إلى أن توحيد العملة سوف يؤدي إلى إلغاء شرائح معينة من المشتقات تعتمد على مبادلة العملات.

• احتمالات التدخل السياسي من جانب الدول الأعضاء للتأثير على قرارات البنك المركزي الأوروبي.

• الخطر المرتبط بإعادة تقييم الديون الحكومية والمعاملات التي يتم تسويقها مع بداية التعامل باليورو¹.

المطلب السادس : التجربة الأوروبية تقييم أداء المجموعة الأوروبية والدروس المستفادة

1- تقييم أداء المجموعة الأوروبية

يمكن تقييم أداء المجموعة الأوروبية من خلال تناول النقاط التالية:

✓ القدرة على تحقيق الأهداف

إذ أن التجربة استطاعت تحقيق الأهداف التي توختها من الأطراف التي شاركت في صنعها ومن بين هذه الأهداف نذكر:

إحلال السلام وإبعاد شبح الصراعات التي تحولت إلى حروب عالمية طاحنة، فقد نجحت التجربة في تأمين أوروبا شر الحروب، وأوجدت بديلاً يتم بعد انضمام اقتصاديات الدول إلى بعضها البعض بأسلوب سلمي.

✓ تأمين وضع دولي مرموق

ففي مرحلة سيادة القطبين "السوفيياتي والأمريكي" استطاعت التجربة أن تجد مكانتها المرموقة وذلك بفضل ثقل وزنها في المبادلات الدولية، إذ في سنة 1967م كانت أوروبا "25 دولة حالياً" تستحوذ على 45% من التجارة الدولية، واستخدامها مؤسساتها في التجمعات والمؤتمرات الدولية.

واستطاعت أن تقيم أكبر صرح مالي في العالم، وهو بنك الاستثمار الأوروبي، الذي يعتبر ساعدها الأيمن في تمويل الاستثمار داخل المجموعة "الاتحاد الأوروبي حالياً" وفي تقديم الدعم الاستثماري

¹: سمير محمد عبد العزيز "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص299.

للدول الأقل تقدماً، وهي تسعى الآن لتكوين عنصراً قائداً في بناء تجمعات إقليمية (منطقة التجارة الحرة لحوض البحر الأبيض المتوسط التي أنشأت على أثر إعلان برشلونة نوفمبر 1995¹.

✓ رفع مستوى المعيشة

إذ تم هذا في جميع الدول الأعضاء مع تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، والتصدي لمعضلة البطالة التي أضحت من أهم المشاكل التي يجب التعاون على حلها اليوم.

✓ تعميق التكامل الاقتصادي والانتقال إلى التكامل النقدي

إذ ينجر عن التكامل النقدي حرية تامة لانتقال عناصر الإنتاج، ومع اتساع المجموعة وتزايد التباين بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بعد انضمام دول الجنوب الأقل تقدماً، ثم دول الشمال لمناطقها المفتوحة إلى أسباب الحياة الميسرة، تبنت الجماعة هدفاً لها وهو تحقيق الاندماج أو التماسك الاقتصادي والاجتماعي، وأدى هذا إلى إعادة ترتيب الأولويات واعتماد سياسة هيكلية تساندها مخصصات كافية لصناديق هيكلية، ويساعد هذا على تأهيل الأعضاء الجدد أو حديثي العضوية للالتحاق بالجماعة على أساس التكافؤ مع أعضائها.

2- بعض الدروس المستفادة

إن جدوى دراسة التجربة الأوروبية ليس فقط لكونها من التجارب الأساسية في التطبيق، بل ولأنه كثيراً ما يشاد بها عندما يتم التطرق إلى دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي، ومن الدروس التي يمكن استخلاصها:

(1) أن التكامل يحتاج إلى قاعدة يقوم عليها، فهو ليس الطريق إلى معالجة الإختلالات الهيكلية التي قد تكون الدول الأعضاء تعاني منها، بل أن التعاون أو العمل المشترك من أجل التخلص من تلك الإختلالات مقدمة ضرورية للتكامل.

(2) دول المجموعة الأوروبية لم تكن بحاجة إلى خلق علاقات فيما بينها، بل كانت علاقتها الاقتصادية وثيقة، لأنها في مراحل متقاربة من النمو، وهي تقع في منطقة جغرافية واحدة لها حضارة مشتركة وثقافات متقاربة، فمفهومها والأنماط المعيشية متماثل، ومن هنا كانت وظيفة التكامل وهي تعزيز علاقات قائمة والاستفادة منها ، ثم دفعها مزيداً إلى الأمام حتى تؤمن التقارب السياسي الذي كان هدفها الأول.

¹: د. فضيل رابح، مرجع سابق، ص107،106.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

(3) تفاديا مما قد يترتب على ترك القرار إلى أجهزة متباينة من احتمالات التضارب، ثم العمل على إدماج التنظيمات المختلفة في جماعة واحدة، حيث أصبح لها برلمان واحد، ومجلس وزراء واحد وبهذا توحدت جهات اتخاذ القرار، وعدم ترك الفرصة إلى خلق مؤسسات مستقلة تتخذ قرارات خارج الأجهزة الموحدة المخول لها ذلك.

(4) كما تميزت التجربة الأوروبية بظاهرة التغير المثالي في عدد أعضائها.

(5) وفي أكثر من مجال أظهرت التجربة الأوروبية أن التكامل بحد ذاته لا يأتي بحل تلقائي للأمر التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الأعضاء واقتصاد المجموعة ككل.

ولعل الدرس الأكثر أهمية الذي يجب أن تستفيد منه البلدان النامية هو الكيفية التي تم فيها التعامل مع موضوع السيادة، وكيفية التنازل عن جانب من سيادة الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية لصالح الاتحاد، فمن كان يتصور مثلا أن تتخلى فرنسا وألمانيا عن الفرنك و المارك وهي رموز وطنية كانت تعتبر راسخة، لولا القناعة بأن الوحدة تكون لصالح دولها وشعوبها على المدى البعيد.

المطلب السابع: التكامل النقدي للدول النامية

إن ما تم التطرق إليه فيما يخص الإتحاد النقدي الأوروبي، دليل على أن هذا التكامل هو أمثل من سابقه من النماذج في مختلف قارات العالم، و يعود ذلك لمدى تطور دول الإتحاد الأوروبي من ناحية المؤسسات المالية و النقدية و كذا تنوع هياكلها الإنتاجية، إلا أن التكاملات النقدية السابقة والتي تركزت في دول العالم الثالث، على الرغم من ريادتها المشهود لها إلا أنها لم ترقى إلى طموح مجتمعاتها بتطوير اقتصادياتها و يكون ذلك ناتجا عن أسباب و خصائص سنتطرق إليها بعد عرض بعض تجارب هذه البلدان.

1- التكتل في دول الكرايب:

الوحدة الكرايبية:

أنشأت هذه الوحدة في 1973 و جاءت في مكان الرابطة الكرايبية، حيث حددت أهدافها بناء على اتفاقية على النحو التالي:

- تقوية الروابط و التنظيمات الاقتصادية و التجارية و النقدية بين الدول الأعضاء، لتحقيق تنمية متوازنة.
- دعم و تشجيع التكامل الاقتصادي.
- التنسيق لحل المشاكل الخارجية.

2- الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا

نشأ هذا الإتحاد في إطار معاهدة تم توقيعها عام 1962، تنص على إصدار عملة مشتركة وإنشاء مصرف مشترك، وفي عام 1973 وقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الإتحاد و عدلت نظام البنك المركزي وأنشأت بنك التنمية لغرب إفريقيا، و عندما تم تخفيض قيمة الفرنك الإفريقي بنسبة 50%، وقعت الدول السبع في 1993/01/10 معاهدة تم بموجبها دمج الإتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، ليكون الإتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا¹.

إن هذا الوصف المبسط لهذين التكتلين يبين مدى ريادة هذه البلدان في تناسق سياساتها الاقتصادية، بغية تحقيق تنمية شاملة و لهذا نجد إقتصاداتها تتميز بالخصائص التالية:

❖ تشابه هيكلها الإنتاجية بحيث تعتمد على سلعة أو سلعتين في الغالب زراعية، و بهذا تكون صادراتها أقل من وارداتها التي تعتمد على الصناعات الأخرى و الخدمات، الأمر الذي يجعلها أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ومثال ذلك التعامل بين فرنسا وتكتل غرب إفريقيا حيث كانت الزراعة تمثل 40% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

❖ ضعف التجارة البينية بين الدول الأعضاء، إذ تمثل بين دول إتحاد غرب إفريقيا 5%.

❖ ضعف سياستها النقدية و ذلك نتيجة قصور أدواتها الكمية التقليدية العامة، المتمثلة في متطلبات الاحتياطي القانوني و سعر إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التأثير في عرض النقد و اتجاهات الائتمان فيها، و لهذا فهي تلجأ إلى ممارسة رقابة نقدية نوعية.

¹: جون وليامسون و آخرون، مرجع سابق، ص 245.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

❖ إختلالات و تباينات من حيث سياسات سعر الصرف التي تشكل حواجز تساهم في عرقلة تنسيق أسعار الصرف بين عملاتها، من خلال التثبيت إلى عملة واحدة كالدولار أو إلى حقوق السحب الخاصة أو إلى سلة عملات من شركائها التجاريين، الأمر الذي ينعكس سلبيا على تحقيق الاستقرار.

❖ تباين من حيث التطور الهيكلي لمنشآتها القاعدية، الأمر الذي ينجر عنه تباين في نمو اقتصادياتها من قطر لآخر.

و لإعطاء نظرة واضحة لهذه التكتلات النقدية نستعين بالجدول رقم(3) الآتي و الذي يظهر لنا الخصائص الرئيسية للاتحادات النقدية:

يبرز لنا التكامل النقدي بين الدول المتقدمة و المتمثل في منطقة اليورو، والدول النامية و نجدها في كل من (الاتحادات المتبقية).

يلاحظ من خلال الجدول رقم(3)، أن منطقة اليورو هي النموذج الأمثل، الذي يجب أن تتبعه باقي الاتحادات النقدية لما يتوفر عليه من شروط فعلية لتكوين إتحاد اقتصادي و نقدي كامل.

إن هذا التباين بين الدول المتقدمة و النامية نرجعه إلى خصائص الدول النامية التي تم ذكرها، كما يرجع إلى مدى تمتع الدول المتطورة (منطقة اليورو) بمعدلات نمو عالية و أجهزة إنتاجية وأسواق نقدية و مالية متنوعة ومزدهرة.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظرية التكامل النقدي

جدول رقم(3): الخصائص الرئيسية للاتحادات النقدية

عدد الدول الأعضاء	الاتحاد النقدي لمنطقة الكاريبي الشرقية	الاتحاد الاقتصادي و النقدي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الاقتصادي و النقدي لأفريقيا الوسطى	منطقة اليورو	المنطقة النقدية المشتركة	دول مجلس التعاون الخليجي
8	8	8	6	12	4	6
عملة موحدة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا، و لكن راند يداول في جميع الدول	نعم
بنك مركزي موحد	نعم	نعم	نعم	نعم، ولكن البنوك المركزية القطرية تنفذ السياسة النقدية	لا، و لكن بنك الاحتياط لأفريقيا الجنوبية له نفوذ هام	لم يتقرر بعد
صندوق احتياطات مشترك	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لم يتقرر بعد
منطقة تجارة حرة	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم
تعرفة جمركية خارجية موحدة	لا	نعم	نعم، من حيث المبدأ	نعم	نعم	نعم
حساب خارجي قابل للتحويل	نعم	نعم، بضمانة الخزانة الفرنسية	نعم، بضمانة الخزانة الفرنسية	نعم	نعم	نعم
درجة تحرك رأس المال داخل المنطقة	معتدلة	متدنية و لكم من حيث المبدأ حرة	متدنية و لكم من حيث المبدأ حرة	مرتفعة	مرتفعة	حرة من حيث المبدأ
مثبت خارجي لسعر الصرف	نعم، مربوط بالدولار	نعم، مربوط بالاورو	نعم، مربوط بالاورو	لا	لا	نعم، مربوط بالدولار

المصدر: د.راجان غوفيل"دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة التكامل الإقتصادي" صندوق النقد العربي، 2005،ص226.

على جانب ذلك و من خلال الجدول تظهر الفروقات في مايلي:

(1) التطور الذي شهدته الدول المتقدمة أكسبها الريادة من حيث تنوع هياكلها الإنتاجية و النقدية، ما أكسبها ميزة التفوق السريع و الجريء للوصول إلى تكامل نقدي، و العكس نلاحظه في الدول النامية ما يسبب لها المزيد من المجهودات و التكاليف لإنشاء مثل هذه الهياكل(كدول مجلس التعاون الخليجي).

(2) اختلاف أهداف إنشاء كتل نقدي موحد، إذ أن الدول النامية تسعى إلى تحقيق زيادة و تطوير التجارة البينية و الإستغلال الأمثل لعناصر إنتاجها من خلال إزالة كل العراقيل الإدارية و النقدية عكس الدول النامية، و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول، أن كل من الإتحاد النقدي لمنطقة الكرايبيي الشرقية لا تتوفر على منطقة حرة للتجارة كما أنها لا تشتمل على تعريف جمركية خارجية موحدة.

(3) كل من التكتلات الخاصة بالدول المتقدمة و المتطورة تتحمل تكاليف من جراء تنازلها عن سيادتها النقدية و المالية يكون هذا على حسب الأهداف الإقتصادية، كما أنها لا تستطيع أن تتشابه فيما بينها من حيث مراحل الانتقال إلى تكامل نقدي كامل و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم(3)، و هذا بغية إيجاد عملة مشتركة واحدة و سلطة نقدية و مالية موحدة.

الخاتمة:

إن بلوغ مرحلة الاتحاد النقدي لأي تكتل كان إقليمياً أو دولياً، يعتبر بمثابة تحقيق نموذج أسمى، الغاية منه إعلاء كلمة الوحدة في جميع المجالات و التخصصات، بغية الحد من سلبيات الصدمات التي تتعرض لها الأقطار العضو في الاتحاد، خصوصاً وأن النماذج و المعايير التي تم التطرق إليها كانت بمثابة الخطوات البناءة في سبيل إرساء قواعد الاتحاد النقدي و هذا ما تم خلال عقود متواصلة، الأمر الذي أثبتته التجارب لأقطار سابقة من خلال الاتحاد الأوروبي و المراحل التي استلزمها لبلوغ اتحاد نقدي و عملة موحدة، ما يبرز قمة التنسيق و التكامل التي بلغتها دول الأعضاء فيه، على الرغم من الصعوبات و العراقيل.

إلا أنه لا يمكن تناسي بعض تجارب الدول النامية و مساهمتها في تحقيق اتحادات نقدية لمجابهة الأزمات الدورية، من خلال ما تم الإشارة إليه من وقائع و حقائق الاتحاد النقدي، و يمكن القول أن الفصل الأول كان بمثابة إعطاء نظرة عن الجوانب النظرية للاتحاد النقدي، و ذلك لإمكانية جميع أقطار العالم سواء متقدمة أو نامية في تشكيل منطقة عملة مثلى، لإبراز أهميتها و مدى مساهمتها في تطوير و استغلال الإمكانيات المتاحة لها على الرغم من ندرتها في ظل تكتلات و اتحادات رائدة.

الفصل الثاني

معايير اختيار نظم سعر
الصراف

مقدمة:

إن اختيار نظام سعر الصرف ظل رهينة الظروف الاقتصادية المعقدة التي شهدها العالم منذ عدة عقود، حيث اعتبر انهيار نظام بريتون وودز النقطة الفاصلة نحو مزيد من الحرية في اختيار نظام سعر صرف ملائم لكل بلد حسب مناخه الإقتصادي، ما عجل في ظهور عدة أزمات سواء بنكية كانت أو أزمات سعر الصرف، الأمر الذي خلق جوا من الفوضى في الأسواق المالية العالمية في ظل أنظمة غير منسجمة مع منهج السياسات الاقتصادية المتخذة.

الشيء الذي خلق جدالا واسعا حول أمثلية نظام سعر الصرف المتبع، بناء على دراسات و تجارب قام بها العديد من الخبراء الاقتصاديين في ظل الأزمات المتتالية، ما جعل عملية التفضيل بين أنظمة أسعار الصرف الثابتة، الوسيطة أو المرنة من أهم أولوياتهم.

و بالتالي يمكن طرح التساؤل عن أي نظام يجب أن يتبع؟، أيهم الأقدر على مواجهة الصدمات العنيفة المتواترة؟، إلى أي عملة يجب الربط؟ هل الأخذ بالأنظمة الوسيطة حل يرضي؟.

بين هذا و ذلك خصصنا الفصل الثاني للبحث في معايير اختيار نظم سعر الصرف بناء على ثلاث مباحث:

المبحث الأول يتطرق إلى التعريف بأنظمة سعر الصرف من حيث المسار التاريخي إلى غاية التحولات التي مرت بها، و أخيرا تصنيفها من خلال صندوق النقد الدولي.

أما المبحث الثاني تحدثنا من خلاله عن معايير اختيار أنظمة سعر الصرف من منظور الإطار النظري، أما المبحث الثالث فخصصناه إلى إختيار أنظمة سعر الصرف في إطار التجارب والمعايير.

المبحث الأول: أنظمة سعر الصرف

المطلب الأول: المسار التاريخي لأنظمة أسعار الصرف

إن التسارع الكبير لحركة الإقتصاد العالمي منذ الثورة الصناعية، ساهم بشكل غير مسبوق نحو حجم تجارة متزايدة في منحى تصاعدي، و في ظل أجواء يسودها الخطر التسويقي من جهة والأزمات المالية من جهة أخرى، جعل القائمين عليها في اتخاذ اجراءات عملية في الحد من مخاطر سعر الصرف باتخاذهم أنظمة صرف متنوعة.

فمنذ أواخر القرن التاسع عشر كان لقاعدة الذهب القوة الضاربة من حيث التثبيت، إذ كانت تمثل العملة نسبة تعادل من وزن معين من الذهب أو ارتباطها بعملة دولة أخرى تكون هذه الأخيرة مرتبطة بالذهب.

لقد كان لتداعيات الحرب العالمية الأولى و كذا أزمة الكساد العالمية الأثر البالغ للتخلي عن قاعدة الذهب، نظر للنفقات الباهظة التي لم تسمح بخلق المزيد من النقود التي كانت تعادل قيمتها قيمة الذهب بحوزة البلد المذكور، ما أدى إلى إتباع أنظمة صرف أخرى كنظام الرقابة بغية الحفاظ على الإحتياطيات النقدية من الخروج، الشيء الذي عجل إلى عقد إتفاقية بريتون وودز عقب الحرب العالمية الثانية، والتي أثمرت بإنشاء نظام نقدي دولي جديد يحدد مساره صندوق النقد الدولي، إذ شهدت هذه الفترة استقرارا في أنظمة سعر الصرف بفضل اعتبار الدولار عملة الربط التي كانت بدورها محددة بوزن معين من الذهب، إلا أنه في نهاية المطاف لم يصمد نظرا لظاهرة المضاربة والطلب على تحويل الدولار إلى ذهب نظرا لوفرتة، الشيء الذي خلق عجزا في ميزان مدفوعات (وم أ) ولذا جاء بعده قرار الرئيس نيكسون في سنة 1971، و من بين إجراءاته إيقاف تحويل الدولار المملوك للحكومات و البنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول إحتياطية أخرى. ويعتبر إنهاء نظام بريتون وودز المنطلق نحو التوجه لإختيار أنظمة سعر صرف مختلفة لكل دولة حسب سياستها المنتهجة.

الجدول رقم(4): المراحل التاريخية التي مرت عليها أنظمة سعر الصرف:

العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة، التعويم.	1917-1880
قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض.	1945-1919
الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم (كندا)، أسعار صرف ثنائية متعددة.	1971-1946
تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.	2000-1971

المصدر: د. علي توفيق، د. علي أحمد بلبل، د. محمد مصطفى عمران، "نظم سعر الصرف"، صندوق النقد العربي -17/18 كانون الأول، ديسمبر، 2002، أبوظبي.

1- نظام ثبات سعر الصرف

تميزت مرحلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1870-1914)، باستقرار نقدي دولي مبني على قاعدة الذهب،¹ والتي اتخذت ثلاث أشكال رئيسية من المصكوكات الذهبية فالسبائك إلى الصرف بالعملة الأجنبية، إذن إن ثبات سعر الصرف في ظل هذه القاعدة يعتمد على التزام السلطات النقدية في أنحاء جميع دول العالم بتعريف وحدة النقد الرسمية بها في شكل محدد من الذهب والذي يسمى بسعر التعادل أو التكافؤ.²

و لقد كان سعر التعادل بين العملتين معادلاً للنسبة بين وزن الذهب الخالص في كل منهما، فإن السعر الفعلي الذي يتحدد في سوق سعر الصرف الخارجي قد يختلف قليلاً عن سعر التعادل وطلب كل من العملتين، غير أن اختلاف السعر الفعلي عن سعر التعادل لا يمكن أن يتجاوز حدين ضيقين يعرفان باسم حدي الذهب، أي حدي خروج الذهب ودخوله، إذ ينتج هذا الاختلاف عن تكلفة

¹ : Dominique Plihon, "Les taux de change", 3^{eme} édition, paris, 2001, p.81

²: د. مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص ص

النقل، الشحن والتأمين والتي تضاف إلى سعر التعادل في حالة النقل الفعلي للذهب من دولة إلى أخرى.

ولقد تميز نظام ثبات سعر الصرف بمزايا ومساوئ تمثلت في مايلي:

• المزايا:

- استقرار النظام النقدي ساهم في زيادة الإنتاجية والعمالة.
- إتباع قاعدة الذهب ساهم بشكل كبير في ثبات سعر الصرف بعيدا عن المرونة في حركة أسعار الصرف إلا في حدود معينة مع تحقيق التوازن بين موازين مدفوعات الدول¹.
- تشجيع وتنشيط التجارة الدولية من خلال تغيرات سعر التعادل.
- استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، إذ تميزت فترة 35 عاما من أية حروب واضطرابات.
- اتسام العملات بالقوة والثقة في المبادلات التجارية والتعاملات.

• المساوئ:

ظهور أزمة قاعدة الذهب، وفي هذا الصدد يرى هاملتون (J.D.hamilton) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة ما بين 1926-1927، نتيجة السياسة النقدية و المالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك، نظرا للظروف الإقتصادية التي كانت تعانيها ونتيجة التدفق للذهب إليها من دول العالم خاصة (وم أ)، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ و في نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة استثمار في نهاية سنة 1928، فرفعت سعر الفائدة من 3% إلى 4.5%، مما أدى إلى انخفاض المخزون الإحتياطي للدولار الذهبي².

- إعطاء مختلف الدول الأولوية لتوازنها الإقتصادي الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، وذلك بعدم إتباعها سياسات نقدية ملائمة من أجل تحقيق استقرار الأوضاع الإقتصادية الداخلية.

¹: David.B, Satnley.F, Rudiger.D "macroéconomie" dunod, 2^{ème} édition, paris, 2002, p.373.

²: بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص.4.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- اختلاف معدلات التضخم وتفاوت مستويات الأسعار الناجم عن نظام أسعار التعادل، أدى إلى عدم استقرار العملات.
- الابتعاد عن نظام قيود الذهب الذي كان يفرض على السلطات النقدية تحديد كمية النقود، التي تناسب احتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التوسع في خلق النقود الناجم عن نفقات الحرب العالمية الأولى أدى بدوره إلى اختلال موازين المدفوعات.
- انتشار ظاهرة المضاربة والناجمة عن تنقل رؤوس الأموال التي لم تكن تستجيب لتغيرات أسعار الفائدة، والذي يطلق عليه بالأموال الساخنة و هذا ما حدث لإنجلترا عندما أعادت تمسكها بقاعدة الذهب عام 1925، مما أدى بها إلى التخلي عنها عام 1931.

2- نظام استقرار الأسعار

- نظرا لما شهدته سنوات الثلاثينات من تقلبات واضطرابات متواصلة لأسعار الصرف المختلفة، وما نجم عن مخلفات الحرب العالمية الثانية من دمار شامل للاقتصاديات الدولية كان لزاما على المجتمع الدولي إقامة نظام دولي نقدي يهدف إلى تفادي الهزات والنقائص الفادحة، وهو ما تم تحقيقه من خلال إتفاقية (بريتون وودز) سنة 1944 وهي ما تمخض عنها قرارات أسهمت بشكل كبير في استقرار أسعار الصرف ومن أهمها:

- اعتبار الدولار الأمريكي محورا أساسيا للنظام النقدي الدولي وهذا لارتباطه بالذهب بسعر ثابت قدره 35 دولار للأوقية.

- إخطار الدول الأعضاء لصندوق النقد الدولي، بأسعار صرف عملاتها بالنسبة للدولار كما كان لزاما عليها المساهمة في استقرار أسعار التعادل إذ لا يسمح لها تجاوز أن تسمح بتقلب سعر صرف عملتها بالارتفاع والانخفاض عن 1%.

- المساهمة في تطوير التجارة المتعددة الأطراف، برفع الرقابة وإصلاح الخلل في موازين المدفوعات من خلال تغيير سعر التعادل، مع مشاوررة صندوق النقد الدولي في حدود 10% صعودا

وهبوطاً. مع وضع آليات أخرى كتوفير ائتمان خاص بالدول الأعضاء يتمثل في حقوق السحب العادية!¹.

إن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ساهم بشكل كبير في ندرة الدولار نظراً لعجز موازين المدفوعات الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى إقرار خطة مارشال التي أنعشت اقتصاديات الدول الأوروبية مخلفة زيادة صادراتها بالمقابل فائض من الدولار الأمريكي لدى أرصدتها والذي عجل بما يلي:

- عجز ميزان المدفوعات الأمريكية.

- زيادة معدلات التضخم العالمي الناجم عن الخلق المزدوج للنقود والذي كان مستنداً إلى وفرة الدولار.

- تحويل قيمة الدولار بالذهب مما أدى إلى نقص مخزون الرصيد الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية
- تنقل رؤوس أموال كبيرة من (و م أ) إلى الدول الأوروبية واليابان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة بها.
- إن هذه النتائج أدت إلى إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحول الذهب إلى دولار، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار لنظام "بريتون وودز"². والذي أتاح لدول العالم الانتقال إلى نظم أسعار صرف متنوعة.

3- نظام الرقابة على سعر الصرف

كانت البداية الأولى لهذا النظام أثناء الأزمة العالمية الاقتصادية، وانتشرت خلال الحرب العالمية الثانية على باقي دول العالم في ظل التقلبات العنيفة للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

¹: د. مدحت صادق "النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي" مرجع سابق، ص ص 29.30.31 .

²: عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص.115.

³: د. أحمد المنذور "مقدمة في الاقتصاد الدولي" الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص.16.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- يعتبر نظام الرقابة على الصرف ذلك الإشراف المنظم والمحكم من طرف الدولة على عرض وطلب العملات الأجنبية، بهدف التأثير على أسعارها بغية الوصول إلى الخطة المرسومة حسب السياسة الاقتصادية.

يتخذ هذا النظام أساليب محددة تتمثل في مايلي:

- تحديد سعر صرف واحد من قبل السلطات النقدية وذلك بالتدخل المباشر بالبيع والشراء للعملات الأجنبية.
- تقليل حجم وقيمة التجارة الدولية، فعندما تقيد إحدى الدول من وارداتها من الدول الأخرى، تقوم هذه الدول باتباع سياسة المعاملة بالمثل و من ثم تقيد صادراتها من الدولة الأولى.
- إخضاع كل من الاستيراد والتصدير إلى أسس معينة إذ تساهم في تشجيع بعض الصادرات والواردات والعكس في الجهة المقابلة، بغية تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

يمكن تمييز نوعين من نظام الرقابة على الصرف إذ نجد:

- ✓ نظام الرقابة الجزئية والذي يركز على تحديد حرية الأشخاص في امتلاك العملات الأجنبية بصفتهم ذوي حقوق، كما انه يساهم في وضع معايير على حركة رؤوس الأموال الدولية.
- ✓ نظام الرقابة التامة الذي ينهي حرية سوق الصرف ويلغي اثر كل العوامل المؤثرة على عرض وطلب كل العملات الأجنبية، وهذا النوع من نظام الرقابة يتميز بالسيطرة التامة على كل فقرات ميزان المدفوعات من قبل الدولة¹.

تعتبر الرقابة على الصرف كأداة تستخدم لتحقيق العديد من الأهداف تتمثل في مايلي:

- يسمح هذا النظام في الحد من خروج رؤوس الأموال بغرض المضاربة، وتوجيهها إلى استثمارات سواء محلية كانت أو أجنبية إلى تحقيق أهداف منشودة من طرف الدولة.

¹ جيبوري محمد "أنظمة أسعار الصرف و النمو الإقتصادي" مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، دفعة 2006، ص.71-72.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

-تنظيم حركتي الإستيراد والتصدير والحد من التحويلات الخارجية كبعثات، العلاج، السياحة، وغيرها بغية تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

-المحافظة على استقرار العملة الوطنية.

على الرغم لما حققه نظام الرقابة على سعر الصرف من استقرار، في موازين المدفوعات وهذا في ظل الحرب العالمية الثانية وتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أنه كان محل انتقادات ناجمة عن تدخل السلطات النقدية مباشرة بقراراتها في قوى العرض والطلب في السوق التي أدت بدورها إلى تقليل حجم التجارة المتعددة الأطراف إلى تجارة ثنائية، وإلى ظهور أسواق صرف موازية مما عجل إلى بحث أنظمة سعر صرف أخرى تكون أكثر مرونة وجاهزية.

4- نظام سعر صرف متقلب

لقد تميز نظام سعر الصرف المتقلب عكس سابقه، والذي اعتمد على قاعدة الذهب في تثبيت النظام(سعر صرف الثابت) وما إن تم التوقف عن العمل بهذه القاعدة، أفسح المجال للنقود الورقية غير قابلة للتحويل و التي ميزت هذا النظام (المتقلب) كونه مبني على مايلي:

-تحديد أسعار الصرف وفقا لمبادئ العرض والطلب على العملة (الصرف الأجنبي) والذي يكون خلال المدة القصيرة.

-تحقيق التوازن في المعاملات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغيير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية، ومثالا عن ذلك: في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية وبالموازاة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي بدوره إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات والعكس في الجهة المقابلة.

على الرغم ما يتسم به هذا النظام من ايجابيات كتشجيع للاستثمارات الأجنبية والحد من المنافسة، إلا أن ضمان العلاقات الدولية في مجال الاقتصاد الوطني من أثر التقلبات والتغيرات التي كانت تطرأ على قيمة العملة أسهم بشكل كبير للسلطات النقدية بالتدخل، مما فتح الباب أمام أنظمة سعر صرف أخرى.

5- نظام تعويم أسعار الصرف

إن اختفاء نظام المعيار الذهبي التلقائي في عام 1941 بالرغم من المحاولات التي جرت بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية لإعادة إحيائه، وإن القصد الحسن لنظام بروتن وودز بتطبيق معدلات صرف مستقرة دام 25 عاما و قدم للعالم بأمانة و شرف، ولكنه انتهى أيضا إلى الانهيار بسبب استحالة تثبيت أسعار الصرف في عالم تخضع فيه التكاليف ويخضع فيه الطلب لاتجاهات وميول متباينة، والشك الذي كان يراود أصحاب القرار من اللجوء إلى الانكماش أو الجمود¹.

كل هذا كان دافعا للانتقال إلى نظام تعويم لمعدلات الصرف، إذ لم يكن هذا النظام يعمل بشكل سيء جدا فحجم المبادلات الدولية استمر في التزايد خلال سنوات 1970 كما كان الحال في نظام بروتن وودز.

لقد اكتشفت المنشآت الكبرى و الصغرى العاملة في الإستيراد و التصدير أنها تستطيع الحصول حتى في ظل نظام معدلات صرف متنقلة من شهر لآخر من المصارف والمضاربيين على تغطية صرف، تسمح لها بتحضير مشاريع توريد البضائع و الطلبات مسبقا وقبل وقت طويل².

وقد لجأت أغلب الدول الصناعية الكبرى إلى تعويم عملاتها في عام 1973 و ما بعده، حيث أصبح التعويم أمرا مشروعاً في النظام النقدي الدولي .

وكان مفهوم التعويم في هذه المرحلة هو عدم إعطاء وزن محدد من الذهب للوحدة النقدية، أي عدم الالتزام بتحديد سعر رسمي لسعر عملة البلد بعملة بلد آخر .

و يرى مؤيدو هذا النظام أن توازن ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق بالارتفاع و الانخفاض، بحيث تقوم هذه السياسة بإصلاح خلل موازين المدفوعات، كما يحد من نشاط المضاربيين، و في نفس الوقت إعادة تقييم سعر الصرف بغية مساواة قيمته الاسمية بالحقيقية في الأسواق الخارجية.

¹: د. أحمد فريد مصطفى، د(ة). سهير محمد السيد حسن "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص. 199.

²: بول أ. سامويلسون "العلاقات التجارية و المالية الدولية" نقله للعربية، د. مصطفى موفق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 187.

المطلب الثاني: تحولات أنظمة سعر الصرف

1- نظم أسعار صرف ثابتة

يتضمن نظام تثبيت أسعار الصرف قيام السلطات النقدية بتثبيت العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية خلال فترة زمنية محددة¹. أو هو ربط العملة المحلية بعملات أخرى أجنبية أو سلة عملات مع تكافؤ ثابت، كما يتم تحديد سعر التعادل في حدود هامش تغير ثابتة، وفي حالة تجاوزها بالزيادة أو بالنقصان سيكون هناك تدخل رسمي من قبل السلطات النقدية من طرف البنك المركزي، و هذا بغية تصحيح حالة عدم التوازن ووفقا للسياسة الاقتصادية المنتهجة، وهو بذلك يتميز بعدم تعرض أسعار الصرف للتقلبات الدورية التي تحدث في الأسواق العالمية، و أيضا تخفيض المخاطر المالية في المعاملات الآجلة الأمر الذي يتطلب في حالة تثبيت سعر الصرف ضرورة تحديد سعر التوازن الحقيقي لسعر الصرف التوازني². و تميزت هذه المرحلة بتعدد طرق ربط العملة المحلية، في ظل حرية أخذ القرار من السلطات النقدية، بغية تحقيق استقرار في أسعار الصرف ولذا نجد مايلي:

1-1 ربط سعر الصرف بعملة واحدة

منذ معاهدة بريتون وودز شهد العالم حركية واسعة لتثبيت الدول لعملاتها، بحيث تقوم الدولة بموجب هذه الطريقة بربط سعر صرف عملتها بعملة واحدة أجنبية معينة كالدولار، الفرنك الفرنسي أو الروبل....) و التي تمثلت كمايلي:

- الربط بالدولار: كانت هناك مجموعة كبيرة من الدول تمثل 32 دولة، تقوم بربط عملتها المحلية بالدولار و نخص بالذكر بوليفيا، باناما، براغواي، الاردن، الامارات العربية المتحدة، و غيرها.

- الربط بالفرنك الفرنسي: وكانت معظمها دول افريقية (14دولة) مشكلة في الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا وبنك دول إفريقيا الوسطى.

¹: د.سميرة إبراهيم أيوب "صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي" مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص.81.

²:Mondher cherif, « les taux de change » revue banque, paris, juin2002,fichier.pdf. p.89.

- الربط بالروبل: كل الدول الأعضاء بالكومنولث مثل بلروسيا¹.

ويكون الربط بالعملة الأجنبية بسعر محدد للشراء وآخر للبيع، إذ يبقى ثابتا دون تعديلات مقابل عملة المثبت. وإن من مميزات هذه الطريقة ثبات سعر صرف العملة المثبتة حيث يستطيع المنتج المحلي تحديد الكميات التي يرغب بإنتاجها في ضوء تقديره للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مع العملة الأجنبية، كما أنه ضمان للمستثمر الأجنبي لإمكانية تحويل استثماراته في الدولة وأرباحه للخارج بسعر صرف ثابت، كما أنه ضمان للمستثمر المحلي بتحويل استثماراته من عملة محلية إلى عملات أجنبية، ومن مساوئه انعكاس الأوضاع الاقتصادية للدول الأجنبية على الدول المحلية على أساس العملة المثبتة².

وبالتالي يتأثر ميزان المدفوعات بالتغيرات الخارجية غير المناسبة في سعر الصرف المفروض عليه من قبل الدول المتقدمة، ما يعرض الإقتصاد للتدهور وما يتبعه من مخلفات كارتفاع الأسعار . إن تعدد عملات التثبيت من قبل الدول النامية يؤدي إلى عدم استقرار أسعار صرف عملات هذه الأخيرة فيما بينها، كما أن هذا النظام قد يتعارض و السياسات الاقتصادية المحلية، إذ يجعل التغيرات في سعر صرف عملة الدولة النامية خارجية ومستقلة إلى حد كبير عن تلك السياسة الرامية إلى استقرار مستوى الأسعار المحلية، وتحقيق الإستخدام الكامل.

فارتفاع قيمة العملة الأجنبية التي يجري التثبيت إليها ينجم عنه ارتفاع قيمة العملة الوطنية، فيشجع بذلك الواردات و يخفض الباعث نحو التصدير و هو ما يسيء إلى الإنتاج و الإستخدام المحليين، و العكس يحدث في حالة انخفاض قيمة العملة للدولة المتقدمة، فيكون لذلك آثار تضخمية على اقتصاد الدولة النامية، كما حدث عند انخفاض قيمة عملات دول مجلس التعاون التي ارتبطت بالدولار الأمريكي بسبب تدهور قيمة هذا الأخير في أواسط السبعينيات.

¹: J.Peyrard, G.Soulawe, "Risque de change et gestion de l'entreprise", librairie vuibert, paris, 1986,pp.26.27.

²: د.إسماعيل إبراهيم الطراد "إدارة العملات الأجنبية" الروزنا، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، صص 46.47.

2-1 ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة عملات

يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى سلة عملات (عدد من العملات الأجنبية) للدول التي ترتبط معها الدولة بعلاقات تجارية رئيسية، حيث توزع موجوداتها من العملات الأجنبية (غطاء النقد على عدد من العملات الأجنبية بنسب محددة)، وقد سبق أن لجأت عدة دول إلى هذه الطريقة بنحو (32 دولة) منها الدينار الأردني الذي ثبت بسلة عملات ووزعت موجودات البنك المركزي الأردني على عدة عملات وهي الدولار الأمريكي بنسبة 52%، وأربع عملات أجنبية أخرى هي الجنيه الإسترليني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي و الين الياباني بنسبة 12% لكل منها.

و بما أن أسعار الصرف للدولار الأمريكي تكون عكسية مع العملات الأجنبية الأخرى التي سبق ذكرها، فإن أي انخفاض لسعر صرف الدولار الأمريكي يقابله ارتفاع في أسعار صرف العملات الأخرى، لأن هناك تنافس تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الدول الأوروبية من جهة أخرى، إن هذه الطريقة تؤدي إلى استقرار نسبي لأسعار صرف العملات التي يتم ربط سعر صرفها بسلة عملات لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف تكون قليلة¹.

إن هذا النوع من التثبيت هو محاولة للحفاظ على منافع التثبيت والتخلص قدر الإمكان من مساوئه، بغية الوصول إلى استقرار سعر الصرف الفعال، والذي يوصف بأنه المعدل الملائم لأسعار الصرف السوقية مقابل عملات الشركاء التجاريين، إذ يتم ترجيح العملات الأجنبية الداخلة في هذه السلة بناء على واحد من الأسس التالية:²

❖ مؤشر ترجيح الواردات: و هو عبارة عن المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة الدولة النامية بالنسبة إلى العملات الأخرى، نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل دولة شريكة في واردات الدول النامية.

❖ مؤشر ترجيح الصادرات: و هو عبارة عن المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة الدولة النامية بالنسبة للعملات الأخرى، نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل شريك تجاري في صادرات الدولة النامية.

¹: د. إسماعيل إبراهيم الطراد "إدارة العملات الأجنبية" مرجع سابق، ص. 48.

²: هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص. 98.97.

❖ مؤشر ترجيح التجارة: ويشير إلى المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة الدولة المعنية مقابل العملات الأخرى، نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل شريك في مجموع صادرات وواردات الدولة النامية، أي بحجم تجارتها الخارجية الكلية.

والتحدث عن هذه المؤشرات يقودنا إلى الدراسات التي أجريت عليها ليبين أي منها الأفضل مثبت لعملات الدول النامية.

ففي دراسة قام بها ليبستز (Lipschitz) حول تثبيت الروبية الهندية إلى سلة مرجحة من عملات شركاء الهند التجاريين المهمين، وجد أن تثبيت الروبية الهندية إلى سلة مرجحة بالواردات قد أظهرت تباينا أقل من التباين الذي يحصل فيما لو تم تثبيتها إلى عملة واحدة أو إلى حقوق السحب الخاصة .

كما وجد ويليامسون في دراسته حول أسعار الصرف والدينار العربي الحسابي، أن السلة العربية المرجحة بالواردات من شأنها أن تحقق قدرا أكبر من الاستقرار مما هو الحال عند استخدام مثبتي الوحدة النقدية الأوروبية أو الدولار الأمريكي، ووجد أيضا أن الفروقات في نتائج تقلبات أسعار الصرف الفعالة ليست كبيرة إذا ما استخدمت السلة المرجحة بالتجارة بدلا من السلة المرجحة بالواردات¹.

3-1 ربط سعر صرف العملة بحقوق السحب الخاصة

لقد كان لصندوق النقد الدولي الدور البارز في استحداث حقوق السحب الخاصة كإضافة للسيولة الدولية، إذ بدأ العمل بها عام 1970 وكانت قيمتها معدلة للدولار بنحو 0.888671 غرام من الذهب، لكن مع التغييرات التي شهدتها العالم تغيرت أسس تقييمها من الذهب والدولار إلى مجموعة من العملات قدرت ب 16 عملة سنة 1974².

ويمكن تعريفها على النحو التالي:

إذ تعتبر عملة نقدية دولية تستخدم أساسا بين البنوك مع بعضها البعض مباشرة، أو فيما بينها وبين صندوق النقد الدولي.

¹: هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص.98.

²: هيل عجمي جميل، نفس المرجع، ص.95.

أو هي عبارة عن وحدات حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي، حدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية، ويسمح بتذبذب سعر الصرف $\pm 2.25\%$ ، ويسمح للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بشراء هذه الوحدات ودفع قيمتها بالوحدات الأجنبية و بأسعار الصرف المقرر لها من قبل الصندوق، وتعطى الدولة العضو مالكة هذه الوحدات الأولوية بالاقتراض من صندوق النقد الدولي بضمانه هذه الوحدات¹.

في سنة 1985 سجلت 12 دولة في هذا النظام من الربط، كما تتميز حقوق السحب الخاصة على أنها ذات قيم متغيرة إذ يتم تحديد قيمها يوميا من قبل صندوق النقد الدولي².
تعد حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب فقط، الشيء الذي يلزم الدول تحويلها إلى عملة قابلة للتحويل بغية إجراء المعاملات التجارية و المالية مما ينجم عنه بعض الإشكالات الخاصة (الإدارية).

ومما تم الإشارة إليه يظهر لنا جليا الدور البارز الذي لعبته حقوق السحب الخاصة في تقديم المساعدات للدول ذات خلل في موازين مدفوعاتها، كما أنها اعتبرت كمصدر هام للإستقرار في العلاقات المالية الدولية كوسيلة دفع مقبولة في إطار السيولة الدولية، ضف إلى ذلك استخدمت في التعاملات التجارية وخلق أدوات مالية جديدة (سوق السندات الأوروبية 1975).

2- أنظمة سعر الصرف العائمة (المرنة)

يمكن تمييز هنا نظامين على التوالي: أنظمة مرنة محدودة وأنظمة أكثر مرونة.

1-2 أنظمة ذات مرونة محدودة

هي أنظمة ذات ربط مرن بعملة أو مجموعة من العملات، كأنظمة اللجنة الاقتصادية الأوروبية (CEE) تتبنى فيما بينها نظام تعاونية نقدية . كما يوجد دول ذات عملة عائمة بالنسبة إلى عملة

¹: د. إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص. 48.

²: J.Peyrard, G.Soulawe, op.cit,p.28.

وحيدة في الغالب الدولار، يعني أن سعر صرفها يتغير داخل هامش لا يتجاوز 2.5% بالنسبة لهذه العملة¹.

2-2 أنظمة ذات مرونة عالية

تصنف هذه الأنظمة حسب درجة تدخل السلطات النقدية في تثبيت سعر الصرف. ولهذا يوجد نظامين:

1-2-2 أنظمة التعويم الموجه أو المدار

يفضل الكثير من الدول اتباع نظام التعويم المدار بهدف الحفاظ على إطار معقول لتغيرات سعر الصرف، ويتم تصميمه لتفادي التقلبات الحادة في أسعار الصرف، فبدلاً من مقاومة قوى السوق السائدة بتدخل السلطات من وقت لآخر بشراء أو بيع العملة المحلية بهدف تيسير عملية الانتقال من سعر معين للصرف إلى سعر آخر، ولكن في أحيان أخرى قد تتدخل السلطات لتعدل أو تخفف من آثار قوى التصحيح الذاتي السوقية الدورية و الموسمية، و الهدف من وراء التعويم المدار هو تحسين وتهيئة المناخ المالي و الإقتصادي بالتخفيف من ظروف عدم اليقين².

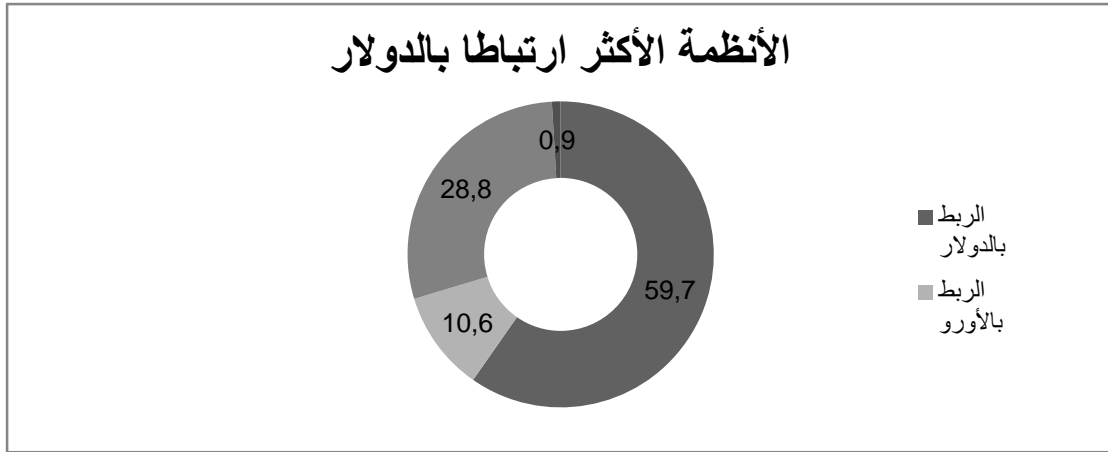
2-2-2 أنظمة التعويم المستقل

يكون تغير سعر الصرف وفقاً للعرض والطلب، وتدخل السلطات النقدية في هذه الحالة لا يهدف إلى التقلبات التي تحدث للعملة، و إنما يكون تدخلها هامشياً للتغيرات غير المرغوب فيها.

¹: J.Peyrard, G.Soulawe, op.cit, p.28

²: د.محمد دويدار، د.أسامة الفولى، "مبادئ الإقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص.159.

الشكل رقم(1):



Source: Mondher cherif, "les taux de change" revue banque,paris,juin2002,p.90.

من خلال الشكل رقم(1)، و الذي يبين أن أغلبية نظم الربط الثابت تكون مقترنة بالدولار و الذي يشمل حوالي 59.7%، ثم يليه التعويم الحر بنسبة تقدر بـ28.8%، ثم يليه كل من الربط باليورو بنسبة 10.6%.

المطلب الثالث: الترتيبات الحالية لأنظمة سعر الصرف وفقا لصندوق النقد الدولي

أظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي أن أنظمة الصرف تدرج ضمن ترتيبات من أعلى أنظمة أشد ثباتا إلى أكثرها مرونة، وفي المقابل نجد بين هذين النظامين نظام ذو مرونة محدودة، و بالتالي يمكننا تقسيم ترتيبات الأنظمة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي: أنظمة ثابتة، أنظمة وسيطية و أنظمة عائمة.

1- الأنظمة الثابتة

كما تم تناوله سابقا في دراسة نظم سعر الصرف الثابتة يمكن التمييز بين نوعين من هذه النظم من حيث التثبيت، فنجد أنظمة شديدة التثبيت و التي يكون فيها من الصعب تغيير نقطة التعادل أو التحلي عن النظام ، كما نجد أنظمة تثبيت تقليدية التي يكون فيها ارتباط العملة بأخرى أجنبية أو سلة عملات، بالإضافة إلى ذلك فهي أقل تكاليف من حيث تغييرها بالنسبة للأكثر ثباتا.

و تتمحور هذه الأنظمة في ما يلي :

1-1 مجلس العملة

هو نظام نقدي يقوم على التزام قانوني صريح بصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الإصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية.

ويشير هذا إلى أن للبنك المركزي حق في إصدار العملة المحلية، والذي يكون خاضعا بدوره إلى حجم الاحتياطات بالعملة الأجنبية مما يساهم في الحد من وظائف البنك التقليدية كالرقابة النقدية الإستثنائية، غير أنه قد يظل من الممكن الاحتفاظ نسبيا من المرونة في النظام النقدي حسب درجة صرامة القواعد المصرفية التي يفرضها ترتيب مجلس العملة¹.

2-1 إتحادات العملة

والذي تأخذ فيه الدول الأعضاء بنفس العملة المشتركة محل العملة المحلية، وهي الشيء الأكثر ثبوت وصرامة بحيث أسعار صرف الدول الأعضاء تكون ثابتة،² كارتباطها بالدولار مثلا (الدولرة).

أو هي استخدام في الإتحاد النقدي نفس العملة الموحدة كمنطقة الأورو،³ بغية الإستغناء عن السياسة النقدية المحلية في سبيل الحصول على أقصى مستوى من المصادقية للسياسة النقدية المستهدفة للتضخم.

¹: روبا، وغيلدا، وسيم "التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى وبأي سرعة؟"، صندوق النقد الدولي، 2006، لمزيد من المعلومات انظر موقع الأنترنت، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues38/ara/issue38a.pdf>، اطع عليه 2008/03/25.

²: Amina lahrech –revil, "L'économie mondiale", édition la découverte collection repérés, paris, 1999, p.93

³: Christian.Bials, article, http://www.christian-bials.net/document/taux_de_change1.pdf.consulter le 2/5/2008.

1-3 الأنظمة الثابتة التقليدية

و هو أن الدولة تقوم بتثبيت عملتها المحلية عند سعر صرف ثابت لعملة أجنبية أو سلة عملات لأهم شركائها التجاريين أو الماليين، مع إعطائها أوزان ترجيحية تعكس التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية، وفي هذه الحالة يكون السعر المركزي قابلاً للإلغاء و يسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن $\pm 1\%$ حول سعر الصرف المركزي، إذ لا يكون هناك التزام مشدد للحفاظ على نقطة التعادل، فسعر الصرف يمكن أن يتقلب، و بالتالي فالاحتياطات لا تغطي بالكامل المسؤوليات النقدية المحلية و ذلك لترك بعض الإمكانية الضعيفة لاستخدام السياسة النقدية.

2- أنظمة الصرف الوسيطة

هي تلك الأنظمة التي تمثل المزيج بين أنظمة سعر صرف ثابتة وأخرى مرنة، فهي تربط بين خاصية استقرار الأسعار في النظام الأول و الاستقلالية فيما يخص السياسة النقدية للنظام الثاني، إذ يتميز هذا النظام بتدخل البنك المركزي من حين لآخر وذلك لتحديد أسعار الصرف وفق هامش محدد سابقاً.

2-1 الأنظمة الثابتة مع مجال أفقي (Rattachement à l'intérieur de bande horizontale):

تظل قيمة العملة في هذا الترتيب محصورة ضمن نطاقات تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي الثابت، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى و الدنيا لسعر الصرف أكثر من 2 %، ومن أمثلة هذا النوع من الربط آلية سعر الصرف الأوروبية في النظام النقدي الأوروبي (SME). إذ يتيح هذا النظام قدراً محدوداً من الصلاحية الإستثنائية في تنفيذ السياسة النقدية تبعاً لمدى اتساع نطاق التقلب¹.

¹: Rupa.D, Gilda.F, Cem.K, "Adopter un taux de change flexible(comment, quand et dans quel délais?), fonds monétaire international, 2006, <http://www.imf.org/pubs.consulter> le 5/3/2008.

2-2 الأنظمة الثابتة الزاحفة (Parité mobile):

هو نظام للمراجعة التلقائية لأسعار الصرف يقوم على تحديد قيمة اسمية لسعر الصرف، إذ يمكنه أن يتغير حولها في حدود نسبة معينة مثلا (2%، 5%)، هذا ويتم مراجعة هذه القيمة بشكل منتظم وفقا لصيغة معينة تحددها الطلبات النقدية،¹ وهي تستخدم في الدول مرتفعة التضخم، كاختلاف مستوى التضخم المحلي عن التضخم المتوقع في دولة الشريك التجاري، كما يحد هذا النظام من استخدام السياسة النقدية كما هو الحال بالنسبة للنظام الثابت.

2-3 أنظمة المجال الزاحف (Bande de fluctuation mobile) :

تظل قيمة العملة وفقا لهذا الترتيب ضمن هامش تقلب لا تقل عن $\pm 1\%$ حول السعر المركزي، أو يكون الهامش بين القيمة القصوى و الدنيا لسعر الصرف أكثر من 2% مع تعديل السعر المركزي، أو هامش التقلب دوريا بمعدل ثابت أو استجابة للتغيرات في مؤشرات كمية مختارة، ووفقا لهذا النظام تلتزم الدولة بإبقاء تغير سعر الصرف داخل المجال و هكذا فإن درجة استقلالية السياسة النقدية سوف تعتمد على حجم المجال المسموح لسعر الصرف فيه بالتقلب.²

3- الأنظمة العائمة

3-1 نظام مرن موجه أو مدار

يكون فيه دور للسلطات النقدية للتأثير على حركة سعر الصرف، إذ أن هذا التدخل لا تحكمه قاعدة نحو مجال أو نسبة معينة و لا يحدده وقت أو آلية معينة، والهدف من ذلك تحفيز النمو والحد من التضخم.

¹: د. سميرة إبراهيم أيوب "صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي والمالي" مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص. 159.

²: Rupa.D, Gilda.F, Cem.K, op.cit, <http://www.imf.org/pubs>.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

2-3 نظام التعويم المستقل أو الحر

يكون سعر الصرف محدد في سوق الصرف أي لقوى العرض والطلب، ويكون التدخل من طرف البنك المركزي محدودا وذلك للحد من التغيرات غير المرغوب فيها¹.

الوحدة: نسب مئوية

الجدول رقم (5): أنظمة سعر الصرف

*الرسمي	*الفعلي		أنظمة سعر الصرف
	1999	1983	
1999-1998			
3.7	31.6	6.1	التعويم الحر
59.8	30	35.6	الربط بعملة واحدة
14	9.6	27.4	الربط بسلة عملات
22.5	28.8	30.9	أخرى
100	10	100	المجموع

Source :Dominique Plihon, Les taux de changes,3^{eme} Edition,paris,2001,p.87

¹: Larbi Dohni, Carol Hainaut, "Les taux de changes(determinants, opportunités et risques)",1^{er} édition, paris, 2004, p.20.

*الفعلي: هو تصنيف لنظم اسعار الصرف وفقا لما تفعله هذه الدول على ارض الواقع خوفا من التعويم بناءا على الإحتياطات الدولية و سعر الصرف الملحوظ وإلى متغيرات اخرى وهو تصنيف يعتمد عليه العديد من الإقتصاديين.

*الرسمي أو القانوني: هو تصنيف الدول وفقا لما تفعله و هو التصنيف الذي يعتمد عليه صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: معايير اختيار أنظمة سعر الصرف من منظور الإطار النظري

يعتبر اختيار نظام سعر الصرف بالنسبة لأي بلد كان نقطة تحول في مسارها التنموي نحو اقتصاد متماسك، ضد كل الصدمات و الهزات العنيفة التي ستواجهها، لذا يجب أن يكون نظام سعر الصرف المتخذ فعالا ومبني على كفاءة متماثلة مع السياسات الاقتصادية المنتهجة، بغية إعطائها طابع تجانس يدفع بها نحو النمو المتواصل.

لهذا انصبت دراسة أغلبية الاقتصاديين في هذا المجال، بأخذهم عينات من البلدان التي تعرضت لأزمات متتالية، بحيث توصلوا من خلالها على نتائج جد هامة في شكل نظريات و توجيهات يعمل بها لحد الساعة.

المطلب الأول: نموذج مندل فلمنج (Mundell-Fleming)

يعتبر نموذج مندل فلمنج الشكل الأساسي للنماذج المعاصرة الخاصة بتحديد سعر الصرف، إذ يستخدم للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل، ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج (M.Fleming) (1962)،¹ وروبرت مندل (Robert A.Mundell) (1963).²

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف، كما يتعرض إلى تحليل أثر التوازن لميزان المدفوعات و يركز على الاقتصاد المفتوح نسبيا، الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم.³

¹: Sophie Brana, Marie-claude Bergouignan, « Macroéconomie » dunod, 4^{ème} édition, paris ,2007,p179.

²: ولد مندل في كندا سنة 1932 حاز على جائزة نوبل في عام 1999 و في سنة 1991-1963 شغل منصب في صندوق النقد الدولي إلى جانب فلمنج.

³: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص124.

1- الشكل الأساسي لنموذج مندل فلمنج

إن الإقتصاد المغلق مكون من سوقين هما (سوق السلع و السوق النقدي)، أما في حالة إقتصاد مفتوح فنجد سوق أخرى وهي سوق الصرف الأجنبي، ولقد أطلقنا على التوازن في سوق الإنتاج منحني (IS) و التوازن في السوق النقدي منحني (LM) أما التوازن في ميزان المدفوعات فيسمى منحني (BP)، إذ يعبر منحني (BP) عن مستويات سعر الفائدة و الدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

1-1 الحالات المتطرفة لميزان المدفوعات BP

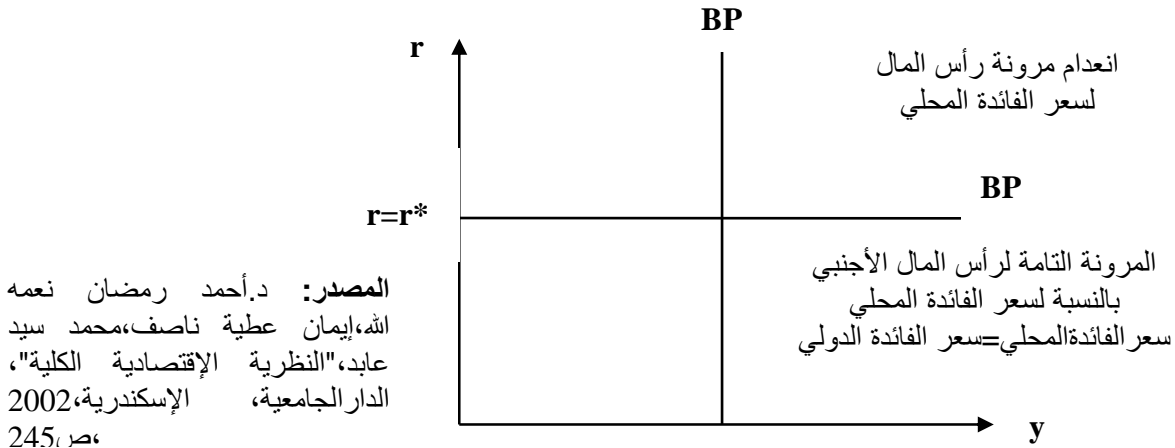
من خلال الشكل رقم (2)، ففي حالة ما إذا كان منحني (BP) أفقي فهذا يدل على أن $(r=r^*)$ وبالتالي تكون هناك حساسية رأس المال الأجنبي لتغيرات أسعار الفائدة المحلية تامة، حيث يمكن أن تكون الأصول المالية المحلية بديلة عن مثيلاتها في العالم، وفي هذه الحالة تشكل مرونة كاملة لرأس المال الأجنبي بالنسبة لسعر الفائدة المحلي، والذي يمثل الدول المتقدمة و المنفتحة على الأسواق العالمية².

أما الحالة الثانية و التي يأخذ فيها المنحني (BP) الخط العمودي، فإنه يدل على انعدام المرونة لحركة رأس المال الأجنبي بالنسبة لسعر الفائدة المحلي، و بالتالي لا يمكن أن تصبح الأصول المالية المحلية بديلة لمثيلاتها في العالم، الشيء الذي يجعل هذه الأسواق منعزلة و الذي يعبر عن الدول المتخلفة اقتصادياً.

¹:فرضيات النموذج:1)نظام سعر الصرف ثابت أو مرن،2)ثبات الأسعار و الأجور،3)إقتصاد مفتوح،4)عدم التشغيل الكامل،5)توازن ميزان المدفوعات.

² د.أحمد رمضان نعمه الله،إيمان عطية ناصف،محمد سيد عابد،"النظرية الإقتصادية الكلية"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2002-2003، ص244.

الشكل رقم (2): الحالات المتطرفة لميزان المدفوعات



2- السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل نظام أسعار صرف ثابتة في إطار (نموذج مندل فلمج)

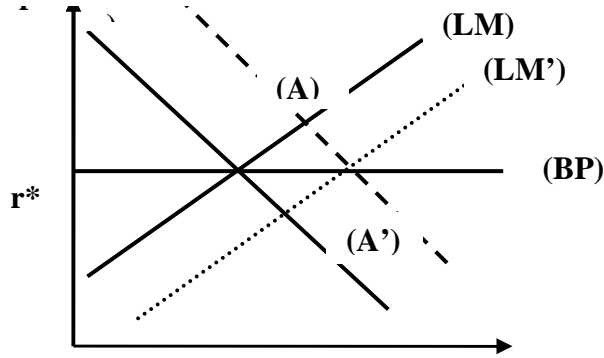
1-2-1 السياسة المالية التوسعية

1-1-1 في حالة حركية تامة لرؤوس الأموال

يفترض زيادة في الإنفاق الحكومي (G)، كإصدار السندات التي تسمح بانتقال المنحنى (IS) إلى (IS') في النقطة (A)، و بالتالي فإن زيادة (G) الناتجة عن ارتفاع الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وزيادة سعر الفائدة، بحيث تؤدي إلى اجتذاب مقدار لا نهائي من تدفقات رأس المال للداخل مما ينتج عنه تغيير في الاحتياطات، إذ يسمح بانتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين (LM') في النقطة (A')، و بخصوص وضعية حالة متطرفة أي المرونة اللانهائية لتقل رؤوس الأموال، فإن أي توسع في السياسة المالية يتبعها توسع مماثل في الدخل¹.

¹ سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، "النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 136.

الشكل رقم (3): أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركة تامة لرأس المال:



المصدر : (Cours : D.Adel ben youcef,
de macroéconomie
approfondie,mundell-fleming 1)
,paris SUD11 ,2007 ,P03.

في حالة نظام سعر صرف ثابت و حركة غير تامة لرأس المال فإن السياسة المالية تكون فعالة.

2-1-2 في حالة حركة غير تامة لتتنقل رؤوس الأموال

يفترض وضع التوازن عند تقاطع المنحنيات الثلاث (IS)، (LM)، (BP) في النقطة (A) ففي

حالة تغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب، أي بتخفيض هذه الأخيرة سنلاحظ أنه في الأجل

القصير سينتقل منحنى (IS) إلى (IS')، وبالتالي تصبح (A') نقطة التوازن الجديدة¹.

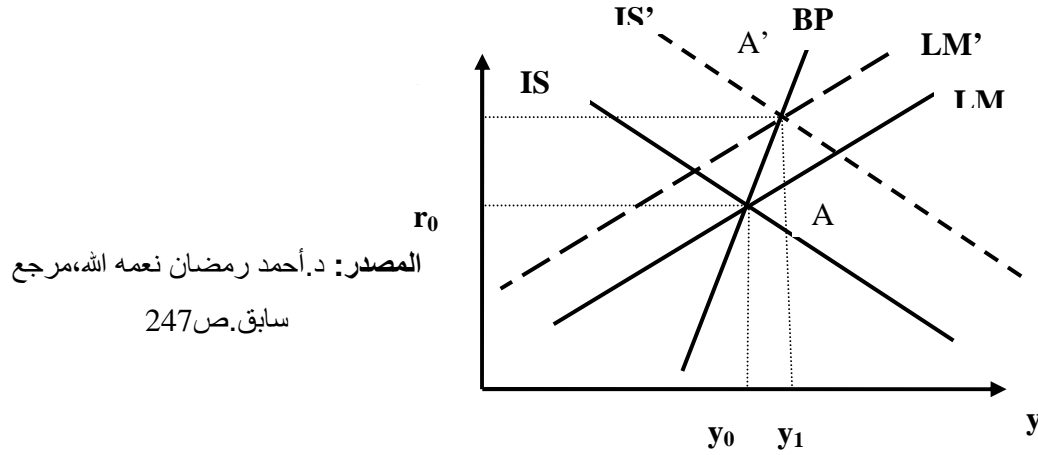
الشيء الذي يسمح بزيادة معدلات الفائدة وتدفع رؤوس الأموال نحو الداخل، حيث زيادة المعروض

النقدي الذي يؤدي بدوره نقل منحنى (LM) إلى (LM')، في وضعية توازن جديدة عند النقطة (A').

¹ Christian.Bials, op.cit, p 69.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الشكل رقم (4): أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركة غير تامة لرأس المال:

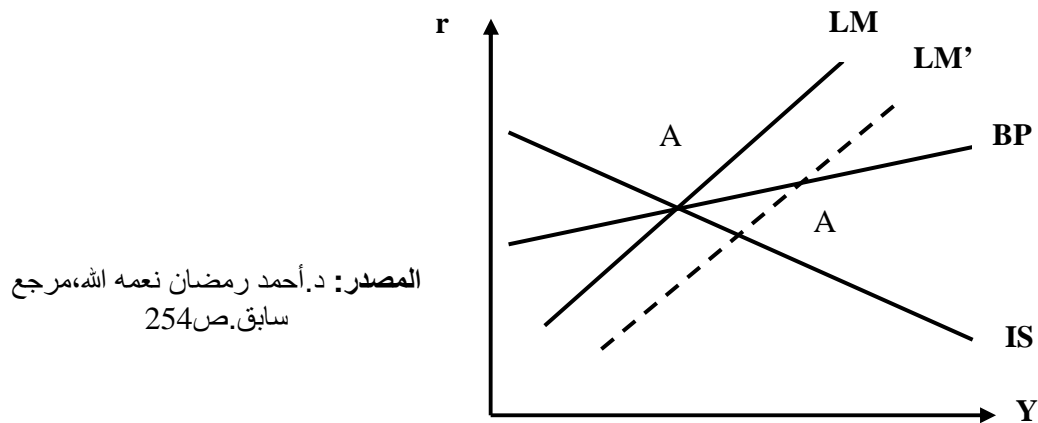


من خلال سعر الصرف الثابت و في حالة حركة غير تامة لرأس المال تكون السياسة المالية أقل فاعلية.

2-2 السياسة النقدية التوسعية

إنتقال المنحنى (LM) إلى (LM') من النقطة (A) إلى (A') كما هو موضح في الشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): أثر السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت:



الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

هذا على المدى القصير إذ تسمح السياسة النقدية بانخفاض سعر الفائدة و ارتفاع مستوى الدخل عند النقطة (A')، و هذه النقطة تمثل عجزا في ميزان المدفوعات. أما في المدى الطويل و مع افتراض عدم تدخل السلطات النقدية من خلال البنك المركزي فإن هذا العجز سوف يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي، و بالتالي ينتقل منحنى (LM) إلى جهة اليسار و يستمر هذا الإنخفاض حتى نعود مرة أخرى إلى نقطة التوازن الأصلية (A)، و بالتالي تصبح السياسة النقدية غير فعالة¹.

3- السياسة المالية و السياسة النقدية في ظل نظام أسعار صرف مرنة في إطار (نموذج مندل فلنچ)

3-1 السياسة المالية التوسعية

3-1-1 حركية غير تامة لتنقل رؤوس الأموال

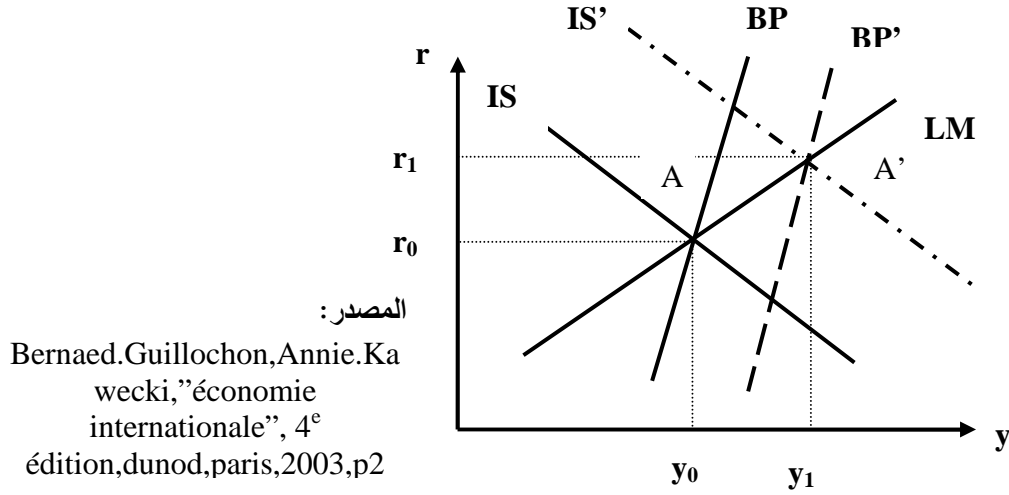
في ظل سياسة مالية توسعية، فإن (IS) سينتقل إلى وضع (IS') مما يسمح بانتقال نقطة التوازن إلى الوضع (A') كما هو في الشكل رقم (6)، بحيث يرتفع كل من مستوى الدخل و سعر الفائدة في الأجل القصير². إذ يتجه سعر الصرف إلى الإنخفاض في الأجل الطويل، و بالتالي يؤدي من خلال أثره على ميزان التجارة إلى تحريك (BP) إلى الأسفل (BP') لأنه في الأجل الطويل يمارس رد إيجابي بارتفاع الدخل و بزيادة تنافسية المنتجات المحلية، حيث تصبح النقطة (A') تشكل وضع التوازن النهائي للمحنيات الثلاثة (BP', LM, IS')³.

¹ : Bernaed.Guillochon, Annie.Kawecki, "économie internationale", dunod, 4^e édition, paris, 2003, p2.

² : د. أحمد رمضان نعمه الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، مرجع سابق، ص 262.

³ : سي بول هالود، رونالد ماكديونالد، مرجع سابق، ص 139.

الشكل رقم (6): أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرّن مع حركة غير تامة لرأس المال:



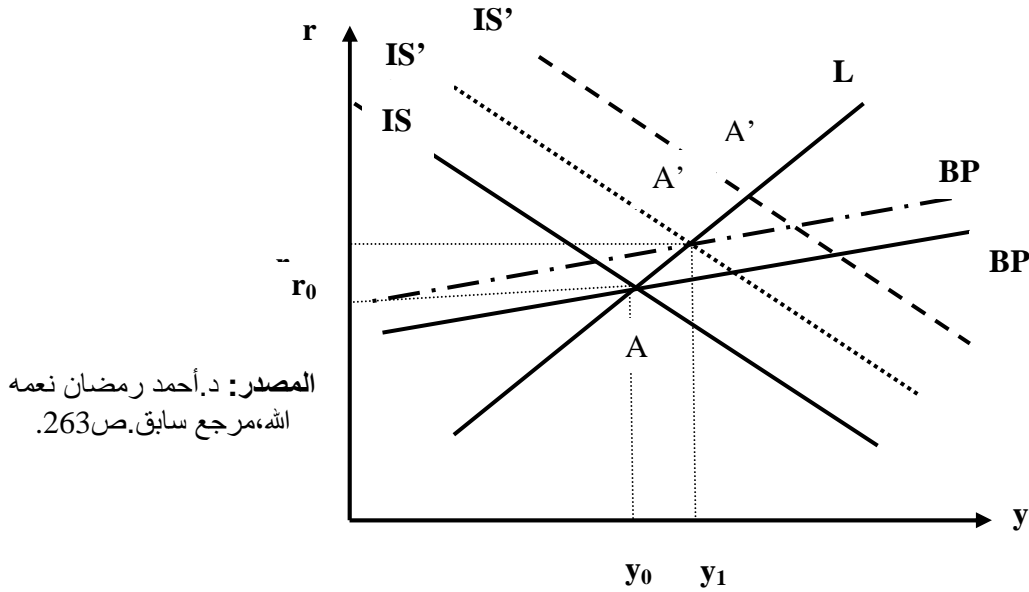
نقول أنه في ظل سعر صرف مرّن و من خلال الحركة غير التامة لتنقل رأس المال فإن السياسة المالية تكون فعالة.

2-1-3 في حالة حركة تنقل رؤوس الأموال

في حالة اتخاذ قرار بإتباع سياسة مالية توسعية، فإن هذا الأمر لا يؤثر على منحنى (LM) الممثل للعرض النقدي، في حين يكون الميل أصغر بالنسبة لمنحنى (BP) عن سابقه، و بالتالي فانتقال المنحنى (IS) إلى (IS') يؤدي إلى انتقال نقطة التوازن من (A) إلى (A')، ما يشكل فائض في ميزان المدفوعات، و يساهم في تحسين مستوى قيمة العملة المحلية خارجياً، بحيث تنقص التنافسية للسلع الوطنية، مما يخلق وضع انكماشى بانتقال المنحنى (IS') إلى (IS'') عند نقطة التوازن (A')، كما يساهم في انتقال (BP) نحو الأعلى معلنا انخفاض في مستوى سعر الفائدة و الدخل⁸⁸¹.

¹ Articulation du déficit budgétaire, du déficit extérieur et de la dette publique "1: Mohamed-Lemine, Seminaire doctoral du GDRI EMMA, par (CEMAFI), Université de nice sophia antipolis, 2004. fichier pdf, pp.14.15. consulter le 19/08/2009.

الشكل رقم (7): أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركة تامة لرأس المال:



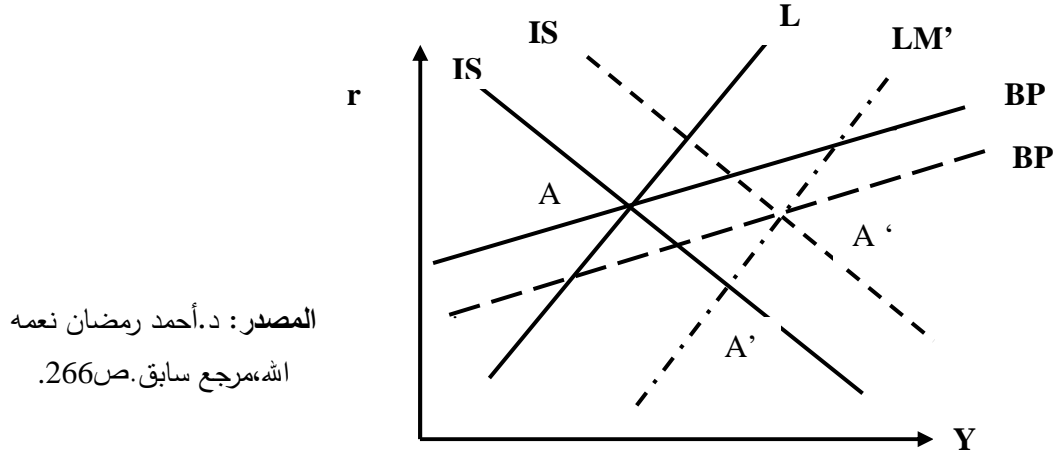
من خلال الحركة التامة لتنقل رأس المال في ظل سعر الصرف المرن، فإن السياسة المالية تكون قليلة الفاعلية.

2-3 السياسة النقدية التوسعية

في ظل أسعار صرف مرنة نجد أن تطبيق سياسة نقدية توسعية يسمح بنقل (LM) جهة اليمين إلى (LM')، إذ يؤدي ذلك بنقل نقطة التوازن من (A) إلى (A')، و بالتالي فإن استعادة التوازن تكون من خلال أثر هذه السياسة التي تؤدي إلى حدوث زيادة في مستوى الدخل و انخفاض مستوى سعر الفائدة المحلي، و الذي يسمح بالمقابل إلى حدوث تدفق رأس المال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملة الوطنية إذ أن السعر المرتفع للصراف الأجنبي سوف ينتج عنه تحسن في ميزان التجارة من خلال شرط مارشال/ليرنر، و سوف يكون له أثر توسعي على الدخل، حيث يتحول الطلب من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية و الذي يكون له أثرين الأول نقل منحنى (BP) إلى جهة اليمين في الوضع (BP')، و ثانيا نقل منحنى (IS) إلى جهة اليمين نحو (IS') بحيث تصبح (A') نقطة التوازن الجديدة للمنحنيات (BP', LM', IS').

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الشكل رقم (8): أثر السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرن:



يظهر جليا أن السياسة النقدية تكون فعالة في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة.

الجدول رقم (6): تأثيرات السياسات المالية والنقدية من خلال أنظمة أسعار الصرف المرنة والثابتة

نظام سعر صرف مرن	نظام سعر صرف ثابت	
غير فعالة	فعالة	السياسة المالية
فعالة	مستحيلة	السياسة النقدية

المصدر: من إعداد الطالب.

من الجدول رقم (6)، يظهر أن السياسة المالية تكون فعالة في ظل نظام سعر الصرف الثابت و نظام سعر الصرف المرن، في حين السياسة النقدية تكون مستحيلة خلال نظام سعر الصرف الثابت وفعالة في نظام سعر الصرف المرن.

المطلب الثاني: مثلث اللاتكافؤ

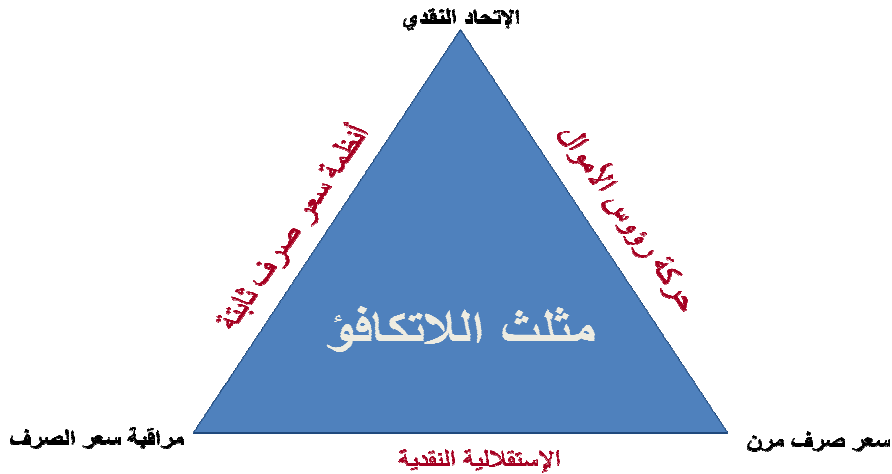
ويسمى أيضا الثلاثية المستحيلة، و هو من أهم نتائج نموذج مندل فلمنج- (Mundell-Fleming)، حيث قدم من طرفه سنة 1972 إذ تعتبر هذه الفرضية من أهم المبادئ الرئيسية للاقتصاد النقدي، فحسب مثلث اللاتكافؤ تسعى الدولة إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية:¹

- قابلية حركة رؤوس الأموال.
- استقلالية السياسة النقدية.
- استقرار أسعار الصرف أي أن يكون لها نظام صرف ثابت.

إذن فإن لكل ضلع من أضلاع المثلث تمثيل لأهداف تكون ذات علاقة مترابطة فيما بينها، وبالتالي فإذا ما كانت الأسواق العالمية متكاملة فإن على الدولة إلزامية التخلي عن أحد المعايير الممثلة لمثلث مندل، إذ يستحيل الأخذ بأسعار صرف ثابتة، سياسة نقدية مستقلة أو حركية رؤوس الأموال في آن واحد.²

ومن خلال الثلاثية المستحيلة لا يمكن للدولة إلا أن تختار هدفين فقط من ثلاثة أخرى ممكنة، و من الشكل يمكننا تحديد ثلاث قمم و التي تمثل الأنظمة النقدية:

الشكل رقم (9): يمثل عناصر الثالوث المستحيل



¹ :Jean-pierre Allégret, "les régimes de changes dans les marchés émergents", librairie V uibert, Paris, 2005, p.1

² : Mondher cherif, op.cit.p.96.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- يمثل الإنسجام مابين سعر صرف ثابت في ظل الإستقلالية النقدية، مع غياب لحركة رؤوس الأموال، و هذا يكون في إطار مراقبة سعر الصرف.
- يكون هناك أسعار صرف ثابتة مع حركية تامة لرؤوس الأموال في ظل غياب الإستقلالية النقدية، مشكلة ما يعرف بالإتحاد النقدي (عملة وحيدة) .
- تتمثل في أنظمة صرف مرنة، إذ يكون فيها انسجام بين حرية حركة رؤوس الأموال مع مرونة أسعار الصرف، ما يسمح بتحقيق استقلالية السياسة النقدية.
- و بالتالي يمكن القول أن الدولة لا يمكنها الجمع بين الجوانب الثلاثة، إذ نجدها الأكثر ارتباطا سواء بالأنظمة الثابتة أو الأكثر مرونة.
- إذ لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة، و لهذا انتعشت قاعدة الذهب مع أسواق رأس المال المفتوحة و أسعار الصرف المربوطة، لأن الإستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة، و انهارت قاعدة الذهب فيما بين الحربين لأن السياسة النقدية الموجهة نحو تأمين العمالة التامة أصبحت تكتسي بالأهمية.
- و جمع نظام بريتون وودز بين أسعار صرف مربوطة و الإستقلال النقدي، بالتغاضي عن الضوابط الواسعة النطاق على رأس المال، و زالت قاعدة الذهب أيضا في وجه الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رأس المال¹.

المطلب الثالث: تخفيض القيمة الخارجية للعملة من منظور أنظمة أسعار الصرف

- لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، و بالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها حتى يخف الضغط، على ميزان مدفوعاتها².
- يقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية، سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب

¹: د.مايكل بورردو،"المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"،مداخلة في ندوة،تظم و سياسات أسعار الصرف"، صندوق النقد العربي،الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر2002،ص27.

²:محمد عبد العزيز عجيمية،"الإقتصاد الدولي"،بيدون دار نشر،جامعة الإسكندرية،2000،ص83.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

أولم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و برفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية¹. كما يعبر تخفيض²، قيمة العملة عن إجراء تقوم به السلطات النقدية من أجل تغيير الصرف الأجنبي الثابت مقابل العملات الأجنبية. أما انخفاض قيمة العملة فهي حالة عفوية تلقائية و نتيجة ظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي. إذ يعتبر انخفاض³، العملة بذلك الإنخفاض في قيمة عملة بلد ما مقابل عملات أخرى في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة لعوامل السوق من العرض و الطلب و الذي يحدث عادة في إطار نظم صرف عائمة.

1- أهداف التخفيض

- ✓ إعادة التوازن لميزان المدفوعات حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يؤدي إلى تقليص العجز أو اندثاره وفق شروط معينة، كما أن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية يفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، بحيث تكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية و التي هي بأمس الحاجة لتطوير و تنويع هيكل سلعها المتاجر بها⁴.
- ✓ تحقيق سياسة توسعية في الداخل بزيادة التشغيل و الإنتاج في الأنشطة المرتبطة بالتصدير محافظة على دخول بعض المصدرين، بهدف الإستمرار الداخلي باعتباره أحد أهم العامل الأساسية لتجنب آثار انكماشية نتيجة انخفاض أرباح المصدرين بالعملة الوطنية.
- ✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استردادها من الخارج.

¹: د. زينب حسن عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998، ص. 303.

²: رفع قيمة العملة: هو زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية (الرئيسية)، مقابل الوحدة النقدية المحلية الواحدة.

³: ارتفاع قيمة العملة: يشير إلى ارتفاع العملة المحلية لبلد ما مقابل العملات الأجنبية الأخرى، لعوامل تتعلق بالعرض و الطلب.

⁴: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص. 130.

2- شروط التخفيض

- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.
- وجود طاقة إنتاجية عالية لمواجهة الطلب الخارجي.
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية (بالنسبة للبلد الذي يقوم بالتخفيض).
- عدم قيام البلدان الأخرى بتخفيض قيمة عملتها أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.

بالإضافة إلى هذا تطبيق قانون مارشال ليرنر من خلال العلاقة التالية:¹

$$|E_x| + |E_m| > 1$$

✓ تمثل مرونة الصادرات $|E_x|$

✓ تمثل مرونة الواردات $|E_m|$

حسب ميكانيزم منحى مارشل ليرنر فإن تخفيض العملة يكون سالب على الميزان الجاري في المدى القصير على أن يتم التحسن بعد ذلك².
إن تخفيض سعر العملة إذا لم تستوف شروط نجاحه قد يؤدي إلى زيادة في التضخم دون تحسين كاف في وضع المدفوعات الخارجية، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض جديد وإغراق البلد في دائرة هدامة من التضخم و تخفيض العملة³.
من خلال ما تم التطرق إليه، يظهر جليا أن تخفيض قيمة العملة الخارجية له آثار مباشرة على تعديل إختلالات ميزان المدفوعات، في المقابل تعتبر نقطة إصلاح أساسية في التعديل الهيكلي خصوصا ما تعلق بالبلدان النامية فيما يخص:

¹: د. محمد راتول، "تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى، "المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (الواقع و المأمول)". موقع راتول (شلف).

²: "Les tribulation de la parité euro/dollar" Lettre de L'OFCE édité par les presses de sciences po, N° 252, 2004, fichier.pdf. p4. consulter le 25/04/2010.

³: محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 119.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل في الأسعار.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجاتي السلع الوطنية.
- هو رد فعل للإختلالات الأساسية المرتبطة بتحديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، إذ يعتبر عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي يتماشى مع جهود الدولة لتحسين الأداء الاقتصادي والمالي، في حال ما إذا كانت الدولة تعاني من ضغوط المدفوعات الخارجية الجادة، (انخفاض احتياطات النقد الأجنبية، انخفاض إمكانية الإسترداد)¹.
- كما يعتبر تخفيض قيمة العملة كمرحلة انتقالية تسمح بالتوجه من نظام سعر صرف ثابت إلى نظام سعر صرف مرن.

الجدول رقم(7): نسب ارتفاع/انخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار الوحدة:نسب مئوية

1998	1997	1996	1995	1994	
24.18-	19.20-	1.66-	0.92	0.68	تايلند
70.95-	19.40-	4.00-	3.90-	3.41-	إندونيسيا
32.12-	15.44-	4.12-	4.17	0.10-	كوريا
28.32-	10.57-	0.46-	4.97	1.91-	ماليزيا
27.93-	11.04-	1.91-	2.73	2.66	الفلبين

المصدر: أنور هاقان قوناش، "أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص90.

¹ مبارك بوعشة، "السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة الباحث، العدد12، الجزائر، 1999، ص84.

يلاحظ من خلال الجدول رقم(7)، مدى تزامن إنخفاض قيمة العملات مع أزمات سعر الصرف لدول شرق آسيا، نتيجة لضغوط المضاربة على العملات ذات الربط الجامد، الشيء الذي عجل إلى تعويم سعر صرفها، ومن الجدول يتبين أن انخفاض قيمة البات التايلاندي ساهم في فرض ضغوط على الروبية الإندونيسية التي شهدت انخفاضا كبيرا بالنسبة لباقي العملات الأخرى¹.

المطلب الرابع: أزمات سعر الصرف للأسواق الناشئة في ظل أنظمة أسعار الصرف

يرجع تاريخ أزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر، و تبلورت في أزمة الكساد الكبير في سنة 1930/1929 و بالتالي فهي ليست ظاهرة جديدة في الاقتصاد العالمي، وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول سواء الصناعية أو الناشئة من نوع أو آخر من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، و خلال الفترة ما بين 1997/1979 كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف، و كانت هي الأكثر شيوعا من الأزمات المصرفية كما أن تكرارها في الدول النامية خلال حقبة التسعينات كان ظاهرة مثيرة للقلق و الاهتمام، إذ أن آثارها السلبية كانت حادة و خطيرة وهددت بالاستقرار الاقتصادي و السياسي للدول المعنية، إضافة إلى انتشار هذه الآثار و العدوى لأزمات الصرف لتشمل دولاً أخرى نامية و متقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي و المالي الذي تشهده هذه الدول، كما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي بأن أكثر من 50% من تلك الأزمات حدثت في الدول النامية و في الدول ذات أسواق ناشئة على الخصوص.

1- مفهومها

يمكن تعريف أزمة سعر الصرف على أنها حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف، أو إجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة².

كما يمكن تعريفها على أنها أزمة عملة بحيث يحدث هذا النوع من الأزمات بتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربين عنيف، يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً، أو إلى إكراه السلطات الحكومية لهذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية أو عن طريق

¹: نور هاقان قوناش، "أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2001، ص90.

²: د. طلفاح، "الأزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، على الرابط: <http://www.arabi-api.org/pdf>

رفع أسعار الفائدة عليها بشكل حاد¹. أو هي فقدان قدر كبير من الإحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض.

2- نموذج الجيل الأول

قام الإقتصادي الشهير كروجمان (Paul.Krugman) في عام 1979 بتطوير أول نموذج من الجيل الأول لهجمات المضاربة، ثم تبعه آخرون أمثال فلود و جاربي (1984 Flood et garber) بإدراج عناصر من المنهج النقدي لميزان المدفوعات، و المنهج النقدي للسعر المرن لتحديد سعر الصرف².

حاولت نماذج الجيل الأول توضيح أزمات ميزان المدفوعات، لسنوات (1970-1980) من خلال قلة إحتياطيات الصرف الناجمة عن العجز الدائم في ميزان المدفوعات. وقد تم استخدام النظرية الأولى في طرح فكرة بسيطة مفادها أن وجود معدل نمو للإئتمان المحلي أسرع من معدل نمو الطلب على النقود، يؤدي إلى انخفاض احتياطيات الصرف الأجنبي، وفي النهاية يؤدي ذلك إلى تدمير سعر الصرف³.

حسب هذه المدرسة، الأزمات يمكن التنبؤ بها لأن ديناميكيتها واضحة عند تفاقم العجز في الميزانية، و ارتفاع القيمة الحقيقية للصرف يتعرض الإقتصاد إلى هجوم على العملة عند وصول الإحتياطي الأجنبي إلى حد معين يجبر المتعاملين و المضاربين لإستنزاف ما تبقى من احتياطي، من خلال الهروب من العملة المحلية قبل انهيارها⁴.

و يشير هذا النموذج إلى أن الأزمات هي تعارض و عدم تناسق أساسي بين السياسات الداخلية وأهداف سعر الصرف، فعليه عندما يقدم البلد على إبقاء ثبات سعر صرف عملته، يجب عليه تسطير و توجيه سياسات اقتصادية كلية تكون متناسقة مع هدف سياسة سعر الصرف.

¹: أحمد يوسف الشحات، "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا"، دار النيل للطباعة و النشر، المنصورة، 2001، ص.14.

²: André Cartapanis, "Le déclenchement des crises de change: Qu'avons-nous appris depuis dix ans?", Economie internationale 97, 2004, fichier.pdf, p.8. consulter le 12/04/2009.

³: سي بول هالود، رونالد ماك دونالد، مرجع سابق، ص.453.

⁴: د. طلفاح، مرجع سابق، على الرابط التالي: <http://www.arabi-api.org/pdf>

إذن الهدف من هذا النموذج الذي يبقى المرجع القاعدي، هو إظهار أن الأزمة ليست من جراء سلوك المتعاملين غير الرشيدة، ولكن هي نتيجة منطقية للتعارض بين السياسة الداخلية و سياسة سعر الصرف¹.

3- نموذج الجيل الثاني: التنبؤات ذاتية التحقيق

و يشمل هذا النموذج أزمات النظام النقدي الأوروبي (1992- 1993)، الذي يظهر أن الوضعية الاقتصادية للبلد ليست العامل الوحيد الذي يشرح ظهور الأزمة، حيث تم تفسيرها من خلال نموذج (Obsetfeld) (1994) كما أنها تعرف بأزمات ذاتية التحقيق- (les crises auto-realisateur)².

هذا التيار يعتقد أن أزمة سعر الصرف تحدث عندما يستطيع المضاربون في هذا السوق التوقع أن هجومهم المضارب سيؤدي إلى تغير السياسة الاقتصادية وإلى تخفيض مستقبلي للعملة، ميزة الانخفاض الذاتي للعملة تأتي من العلاقة الارتباطية التبادلية بين توقعات السوق والسياسة النقدية للمصرف المركزي، إن مصداقية تعادل العملة (مع الدولار أو غيره من العملات الدولية) تعتمد على تصميم السلطات على الدفاع عنها، وبشكل متناظر تصميم السلطات يعتمد على مصداقية هذا التعادل للعملة في الواقع تعادل قليل المصداقية (مثلا تقييمها بشكل أكبر من القيمة) يفرض على المسؤولين عن السياسة النقدية أن يعتمدوا معدلات فائدة مرتفعة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة للمحافظة على تعادل ثابت ويرجع قضية تخفيض العملة أكثر احتمالاً.

استناداً إلى مفهوم مدرسة الأسواق الكاملة والتوقعات الرشيدة، أزمات الصرف هي خارجية المنشأ وعشوائية (حرب، كوارث، ...).

أما حسب مدرسة اللااستقرار المالي، فإنها تعتبر أن الأزمات في سوق الصرف هي ذات منشأ داخلي، هذه المدرسة تشير إلى أن خلف الأزمة تختبئ السلوكيات - أحيانا غير الرشيدة - البسيكولوجية الجماعية للوحدات الاقتصادية العاملة في هذا السوق.

¹ : Bernaed.Guillochon, Annie.Kawecki, op.cit.p.303.

² : André Cartapanis, op.cit.p10.

4- نموذج الجيل الثالث

إن هذا النموذج يتميز بحدوث أزميتين في آن واحد، أي باقتران أزمة بنكية مع أزمة الصرف مشكلة أزمة توأمية، والتي انتشرت خلال سنوات التسعينات في كل من الأزمة المكسيكية والأسبوية (1997)،¹ ومن الجدول رقم (8) نلاحظ:

الجدول رقم (8): الأزمات التوأمية (1990-1997) الوحدة: نسب مئوية

1998	1997	1996	1995	
السقوط الحر	تعويم موجه	مرونة محدودة	ثابت	الأنظمة البلدان
0.0	0.0	2.2	0.0	البلدان الصناعية
0.0	0.0	4.0	15.4	البلدان الناشئة
-	0.0	0.0	0.0	البلدان النامية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسة (Andreo Bubula et inci otker robe) سنة 2003

من الجدول رقم (8)، يظهر أن هذا النوع من الأزمات يكون أكثر عرضة للبلدان الناشئة و التي تطبق أنظمة سعر صرف ثابتة عن غيرها من البلدان المتطورة.

5- أزمة سعر الصرف في المكسيك

أدت سياسات الإصلاح الإقتصادي التي طبقت خلال فترة (1988-1993)، إلى انخفاض كبير في معدل التضخم و تحسن ملحوظ في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، وقد ساهمت سياسة سعر الصرف المتبعة في تلك الفترة بدرجة كبيرة في تخفيض معدل التضخم، فبعد أن تم تثبيت سعر الصرف للبيزو مقابل الدولار بين ديسمبر 1987 و يناير 1989، تغير تدريجيا نظام سعر الصرف إلى نظام تميز بتحريك البيزو في نطاق محدد من 1% في نوفمبر 1991 إلى 9% في آخر 1993.² لكن انخفاض القيمة الاسمية للعملة لم يكن كافيا لمنع ارتفاع قيمة البيزو الحقيقية التي ارتفعت بحوالي 35% بين يناير 1990 و ديسمبر 1993 كنتيجة للتحسن الإقتصادي، و في نفس الوقت ارتفع العجز في ميزان المدفوعات و كان مصدره الرئيسي العجز في الميزان الجاري من حوالي 3.2%

¹ :Michael.Burda ,Charles.Wyplosz, "Macroéconomie(A' l'échelle européenne)", 4^e edition, de boeck, Bruxelles, 2006, p.565.

² د. ناجي التوني، "الأزمات المالية"، سلسلة إصدارات جسر التنمية، العدد 29، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ماي 2004، ص 12.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

من الناتج المحلي الإجمالي في 1990 إلى 6.6% في 1993، ورغم هذا العجز الخارجي المتنامي في الميزان التجاري إلا أن الزيادة في التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك أدت إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي الذي وصل إلى 25.4 مليار دولار مع نهاية 1993¹.

لقد تفاقمت أزمة سعر الصرف في المكسيك عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو في 31 يناير 1995 بحوالي 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، و في ظل هذه الأوضاع شعرت الأسواق المالية بقلق متزايد من إمكانية استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكي، بالإضافة إلى أن التدفقات المالية التي دخلت المكسيك منذ 1995 كان لها أثر على الإستهلاك يفوق بكثير أثرها على الإستثمار، إذ كان يجب على العالم توفير 50 مليار دولار كحد أدنى لحل المشكلة المكسيكية.

و من أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي هي كالتالي:

❖ أن ارتفاع سعر الفائدة و إدارة الدين الحكومي قصير الأجل و التوسع في الإئتمان الممنوح من الجهاز المصرفي كلها عوامل أدت إلى حدوث أزمة سعر الصرف في المكسيك، مما أدى إلى إتباع سياسة نقدية متشددة و توسيع نطاق التداخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

❖ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الإقتصادي عام 1998 أدى إلى اختفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية و التدهور في المدخرات الخاصة و تقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية².

❖ المغالاة في تقييم سعر الصرف البيزو، كما أدى إلى ارتفاع شديد في الإستهلاك و من ثم زيادة الواردات زيادة كبيرة لقيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد، و من ناحية أخرى أدى تفاقم المشاكل التي تخلقها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الإعتقاد في أنها لن تختفي دون إحداث تخفيض في قيمة العملة وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح.

¹: د.ناجي التوني، نفس المرجع، ص.12.

²: Philippe.Gilles,"Histoire des crises et des cycles économiques",Armand colin,paris,2004,p.252.consulter le 12/12/2009.

❖ إن سلسلة الإضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الإقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية و عوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات خارجية متتالية في الإستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الإقتصادي.

❖ و يضاف إلى العوامل الداخلية التساهل في السياسة النقدية خلال عام 1994، و التي أدت إلى توسيع سريع في الإئتمان الممنوح من البنوك التجارية و بنوك التنمية للقطاع الخاص، ناهيك عن تعويم البيزو و قرار السلطات الحكومية بالتخلي عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف، مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية، فقد هبطت قيمة البيزو في 31 يناير 1995 حوالي 40% من قيمته في منتصف ديسمبر 1994.

6- أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا

لقد كانت بوادر أزمة سعر الصرف في دول جنوب شرق آسيا بداية من يوليو 1997، و التي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي و العملات الأخرى، إذ تمحورت تلك الأزمة حول الإنخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة المضاربة على سعر العملة و تدني الأرباح في أسواق الأسهم، ضف إلى ذلك أسباب أخرى عجلت بهذه الأزمة تمثلت في مايلي :

(1) تباطؤ إقتصادي حقيقي لدول جنوب شرق آسيا ما بين 1995-1996 فهناك انحطاط لتجارة السلع الإلكترونية على المستوى العالمي.

(2) عجز في الميزان التجاري في هذه الدول و هذا راجع إلى:

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الجدول رقم(9):ميزان الحساب الجاري(مليون دولار):

1998	1997	1996	1995	1994	1993	
14241	3024-	14691-	13554-	8085-	6346-	تايلند
3972	4889-	7663-	6431-	2792-	2106-	إندونيسيا
40552	8167-	2300-	8507-	3867-	990-	كوريا
9200	4792-	4596-	8469-	4520-	2991-	ماليزيا
1287	4351-	3953-	1980-	2950-	3016-	الفلبين

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية الدولية، يناير، 2000.

• زيادة الطلب المحلي أدى إلى زيادة الواردات، فيما كانت صادرات هذه الدول تعاني تراجع في تجارة السلع الإلكترونية.

• انخفاض تنافسية الأسعار عام 1995، و ذلك بفعل ارتفاع قيمة الدولار، حيث أن عملات معظم جنوب شرق آسيا كانت مرتبطة بالدولار الأمريكي، كما أن قيمة الين الياباني انخفضت عام 1994.

• المنافسة الحادة للدول الآسيوية من الجيل الثالث(الهند، الفيتنام....).

مما اضطرت السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى عملات وطنية.

إلا أن ارتفاع معدلات الفائدة حال دون ذلك مما ساهم بتخلي المستثمرين عن الإستثمار في الأوراق المالية و التخلص مما لديهم من أوراق مالية ببيعها وإيداع أموالهم في البنوك للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع.

كان بداية تفجر الأزمة في تايلاندا 2 يوليو 1997 عندما أعلنت حكومتها بعد محاولات مضنية من جانبها للحفاظ على سعر الصرف.

فك ارتباط عملتها الوطنية بالبات بالدولار الأمريكي و شرعت في تعويمها، وتبع ذلك في نفس اليوم انخفاض سعر البات بنسبة 20% و كان تراجع الإحتياطيات النقدية التايلاندية .

إن العملات الأجنبية هي أحد الأسباب التي عجلت تعويم البات إذ انخفض من 32 بليون دولار عام 1996 إلى حوالي 6.6 بليون دولار عام 1997، و هو مستوى لم يكن يكفي لتغطية قيمة الواردات التايلاندية لمدة ستة أسابيع¹.

كما ساهم تعويم البات في ارتفاع حجم الديون الخارجية لتايلاندا إلى 89 بليون دولار منها 73 بليون دولار ديونا على القطاع الخاص، ومن ناحية أخرى انخفضت أسعار الأسهم في بورصة تايلاندا في 29 يوليو بنسبة 51.6% عن المستوى السائد في 30 يوليو 1997².

7- العدوى

من السمات المميزة لأزمات سعر الصرف إمكانية انتقال تأثيرها من بلد لآخر و يرجع هذا التأثير إلى مايلي:

الموقف الذي يكون فيه المستثمرون (الأجانب و المحليون) معلومات غير كاملة عن الوضع الإقتصادي و المالي الحقيقي للدولة و عندئذ، فإن أي حدث يظهر المعلومات التي تتعلق بدولة ما يمكن أن يؤخذ على أنه إظهار لمعلومات جديدة عن الدول المشابهة، على سبيل المثال في شرق آسيا خلال التسعينيات، كان معظم رأس المال الذي يتدفق للداخل يتم من خلال "سوق ما بين البنوك"³.

كما يمكن أن تنتج أزمات سعر الصرف من خلال أسباب تكون مشتركة كالتحويلات الكبرى في البلدان الصناعية تجلب معها الأزمات في الأسواق الناشئة، كارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني في الفترة ما بين 1995-1997 ساهم في ضعف القطاع الخارجي في عدد من دول جنوب شرق آسيا⁴.

كما أن نشوب عدوى الأزمة يتوقف على الظروف الاقتصادية المحلية في كل بلد كتفاقم المديونية، هشاشة القطاع المالي أو تبني أنظمة سعر صرف غير مرنة...).

¹: د. عاطف وليم أندرواس، "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص. 185.

²: د. عاطف وليم أندرواس، نفس المرجع، ص. 185.

³: سي بول هالود، رونالد ماكدونالد، مرجع سبق ذكره، ص. 469.

⁴: كفاف شافية، علقمة مليكة، "التمويل المهيكل و أدواته المالية الحديثة و دورها في تفاعم الأزمة المالية الراهنة"، مداخلة في المنتدى العلمي الدولي "الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، 2009، ص. 09.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

ارتباط أسواق رأس المال (تخفيض قيمة العملة في بلد ما يؤثر على القدرة التنافسية الدولية لبلدان الأخرى)، كأزمة آلية أسعار الصرف الأوروبية 1992-1993 حينما أدى تخفيض قيمة العملات الأوروبية إلى إضعاف بقية العملات، و كذلك أزمة بلدان شرق و جنوب شرق آسيا في منتصف عام 1997.

المبحث الثالث: إختيار أنظمة سعر الصرف في إطار تجارب الأقطار و المعايير المعتمدة

من خلال النظريات و أزمات سعر الصرف التي ذكرت سالفًا، سيتم النظر في كيفية إختيار نظام سعر صرف ملائم بالنسبة للبلدان، خاصة النامية منها و التي عانت الأمرين من آثار أنظمة سعر الصرف إلى جانب ضعف هياكلها الإقتصادية. و بالتالي سيتم التطرق إلى أهم النتائج المستخلصة من طرف الإقتصاديين، فيما يخص كل الأنظمة سواء ثابتة كانت وسيطة أو عائمة.

المطلب الأول: إختيار أنظمة سعر الصرف في ظل تجارب البلدان النامية

إن إنعكاسات أزمات سعر الصرف التي تعرضت لها البلدان الناشئة على غرار دول أمريكا اللاتينية و دول جنوب شرق آسيا، كانت بمثابة معيار حقيقي يظهر جليا مدى كفاءة أنظمة أسعار الصرف في مواجهة الصدمات المتعاقبة و الوخيمة في الوقت نفسه.

فقد اتبعت العديد من الدول النامية، على غرار الدول اللاتينية و أمريكا الوسطى و دول جنوب شرق آسيا أنظمة أسعار صرف ثابتة و وسيطة خلال الثمانينات و منتصف التسعينات، حيث أكدت لنا تجارب هذه الدول مدى تأثر كل من الأنظمة الثابتة و الوسيطة بأزمات سعر الصرف.

لقد أبرزت دراسة قام بها كل من رينهارت و روكوف (Reinhart et rogoff) سنة (2002)، بأن المكسيك اتبعت نظام تعويم حر خلال الفترة ما بين نهاية 1994 و أوائل 1996 ثم اتبعت نظام تعويم موجه منذ ذلك التاريخ و صاعدا ، أما حسب دراسة ليفي و ستورزنكار (Levy-yeyati et sturzenegger)، فقد أثبتت أن المكسيك اتبعت نظاما وسيطا خلال العام 1995 و 1996 ثم اتبعت نظام تعويم حر عام 1997¹. فإن تحول نظام التثبيت بالدولار إلى نظام التعويم لدلالة على مدى أهمية نظام التعويم في الحد من الصدمات، وهذا وقد أكدت هذا المنحى كل من البرازيل و فنزولا بإتباعهما نظام التعويم، نفس النسق اتبعته الأرجنتين بإعلان البنك المركزي نيته في التعويم بعد استمرار المصادقية بالنسبة لمجلس العملة، و التي شهدت انهيار بعد فترة ربط دامت حوالي إحدى عشرة سنة.

¹: د. ألفريدو كويباس، د. أليخاندرو ورنر، "تجربة المكسيك مع نظام سعر الصرف المرن"، مداخلة في ندوة، "نظم و سياسات أسعار الصرف"، مرجع سابق، ص. 117.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

أما فيما يخص دول جنوب شرق آسيا و على رأسها تايلاند فكان نظام ربط البات بسلة من العملات لأهم الشركاء التجاريين، حيث شكل الدولار العملة الرئيسية، مما ساهم في زيادة التدفقات الرأسمالية الأجنبية نحوها بسبب انخفاض معدلات التضخم.

لكن إرتفاع الدولار ساهم في زيادة الصرف الحقيقي للبات في منتصف عام (1995)، مما أدى إلى تزايد ضغوطات المضاربة التي جعلت تايلاند تعلن في 2 يوليو (1997) بالتوجه نحو أنظمة سعر الصرف المرنة.

بعد هذه القراءة المختصرة حول تحولات البلدان الناشئة من أنظمتها السابقة نحو أنظمة سعر صرف مرنة، الأمر جعلنا نبحث عن ماهية الميزات التي تتميز بها أنظمة سعر الصرف المرنة عن مثيلاتها الثابتة و الوسيطة؟

- فيما يخص أنظمة سعر الصرف الثابتة يتضح جليا أنها تساهم في وضع الثقة بين البلدان المحلية و شركائها التجاريين الشيء الذي يسمح بزيادة التدفقات الرأسمالية و تطوير قطاع التجارة وهو ما طبقه أغلبية البلدان كالأرجنتين، المكسيك و غيرها (الدولار الأمريكي)، كما أن درجة الخطر تميل إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعقود المالية والتجارية.

- زيادة النزعة إلى السيطرة على المؤشرات الاقتصادية الأساسية: وجود إرادة حقيقية عند هذه الدول التي تعتمد نظام صرف ثابت تهدف إلى تقارب وتلاقي مؤشرات الاقتصادية الأساسية (أسعار، عجز،...) مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية للدول التي تم اتخاذ عملتها كمرجع للثبوت.

- التوقعات بتقديم تثبيت إسمي محدد ومعرف بشكل واضح، هذا الأمر يسمح باختزال التضخمية وأيضا أسعار الفائدة.

- الحد من اندفاع التضخم و امتصاص تكاليفه عن طريق التثبيت.

و لكن من مساوئه:

- فإن زيادة الثقة في عملة بلد ما على أساس تطبيقه نظام سعر صرف ثابت سيساهم في تزايد سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي انخفاض الاحتياطي.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- خسارة استقلالية السياسة النقدية: في ظل هذا النظام نصبح خاضعين ومتأثرين بالسياسة النقدية للبلد صاحب العملة المرجع ويتراجع دور السياسة النقدية الوطنية في قيادة الاقتصاد، عن طريق استعمال أسعار الفائدة.

- سعر الصرف قد يحافظ عليه ضمن مستويات غير ملائمة للحالة الاقتصادية للبلد، وبالتالي هذا الأمر يمكن أن يقود إلى أزمة مالية مشابهة لتلك التي جربتها الدول الآسيوية.

• أما نظام سعر الصرف المرن فيجعل الدولة قادرة على التكيف مع الصدمات خصوصا في ظل استخدام سياسة نقدية من طرف السلطات المعنية بغية التعامل المحكم مع الصدمات المحتملة، وهذا وفقا لمبدأ النظرية التقليدية "المناطق المثلى للعملة".

• المصرف المركزي غير مجبر على الاحتفاظ باحتياطي كبير وغير مستعمل من الذهب ومن العملات الأجنبية، وبالتالي توزيع عادل للموارد المالية، كما يحث على إعادة التوازن الأتوماتيكي لميزان المدفوعات.

• لا يشجع على المضاربة لكونه يجعلها معتمدة أكثر على المصادفة.

إضافة إلى المزايا المذكورة سابقا لنظام الصرف المرن فإنه يملك أيضا المساوئ التالية:
- في ظل هذا النظام يصبح لعامل عدم التأكد دور كبير في الصفقات الدولية، وهذا لا يتوافق إيجابيا مع ازدهار وتطور المبادلات ويعوق التوزيع الفعال للموارد، وبالتالي يساهم في كبح النمو العالمي.

• هذا النظام يزيد من المعدل المتوسط للتضخم للبلدان المعنية.

إن هذا التوجه نحو أنظمة سعر الصرف مرنة من خلال تجارب البلدان النامية في ظل أزمات سعر الصرف، جعل العديد من الإقتصاديين يؤكدون هذا التوجه. فحسب كولدستان و اخرون (Goldestein et al)،(2002)، و بارج (Berg) أكدا بأن تقييم سعر الصرف الحقيقي بأكثر من قيمته هو أحد أهم المؤشرات تبليغا للإنذار بأزمة عملة قادمة، ولأن النظام الثابت لا يسمح غالبا بتعديل سعر الصرف الحقيقي، و بالتالي فإن أزمة العملة من المحتمل أن تجبر على ترك أنظمة

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

سعر الصرف الثابتة عند حدوث الأزمة بينما تستمر الأنظمة المرنة مع حدوث الأزمة، و التي تؤدي إلى تدهور سريع في قيمة العملة و بالتالي لن يتغير وضع نظام سعر الصرف المرن¹.

كما أكد هذا اندرو و انسي (Andreo Bubula et inci otker robe) سنة(2003)، و التي أكدت أن أنظمة الربط هي الأكثر عرضة للأزمات عن غيرها من الأنظمة المعومة، أما الأنظمة الوسيطة فهي الأكثر تعرضا لأزمات سعر الصرف².

الجدول رقم(10):توزيع أزمات سعر الصرف حسب الأنظمة ما بين 1990 و 2001:

تكرار الأزمات لمختلف الأنظمة				
البلدان الناشئة و المتقدمة	البلدان النامية	كل البلدان	الأزمات بالنسبة المئوية	
1.10	1.09	1.09	72.96	الثابت
0.61	0.92	0.79	27.04	المرن

المصدر: من إعداد الطالب إعتامدا على دراسة (Andreo Bubula et inci otker robe) سنة(2003).

من خلال الجدول رقم(10) يلاحظ أن النسبة المئوية لتكرار الأزمات كانت كبيرة فيما يخص أنظمة سعر الصرف الثابتة ب72.96% بالمقابل 27.04% لأنظمة الربط المرن، وأن تكرارها كان على غالبية البلدان المتقدمة منها أو النامية.

نفس الأمر دعمه غوش و اخرون (Ghosh et al) سنة(2002)، بأن الأنظمة الثابتة هي الأكثر تأثرا بالأزمات المتكررة ، كما أن انخفاض قيمة العملة تحت النظام المرن أقل تكلفة من النظام الثابت.

فمن خلال تتبع مسار نتائج الدراسات يتضح أن الأنظمة الوسيطة هي الأكثر تعرضا للأزمات، ثم تليها الأنظمة الثابتة فالمرنة، لكن هذا لا يمنع من حدوث أزمات سعر الصرف في الأنظمة المرنة، وهو الأمر الذي دعمته بعض الدراسات على غرار ماسون (P.Masson) سنة 2001، أكد فيها أن أنظمة الربط و التعويم عرضة لأزمات العملة على حد سواء مع الأنظمة الوسيطة، ناهيك عن ما

¹: ماجدة بنت مطيع العاشور،"تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة من 1974-2006"،مذكرة ماجستير،جامعة الملك سعود،2009،ص42.

²:Sfia.Mohamed.Daly Le choix du régime de change pour les économies émergentes",MPRA ,2007.p.85.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

توصلت إليه دراسة صندوق النقد الدولي عام 1999، و التي وجدت أنه ما يقارب نصف الدول التي تعرضت للآزمات كانت ذات ربط مع أنظمة صرف مرنة.

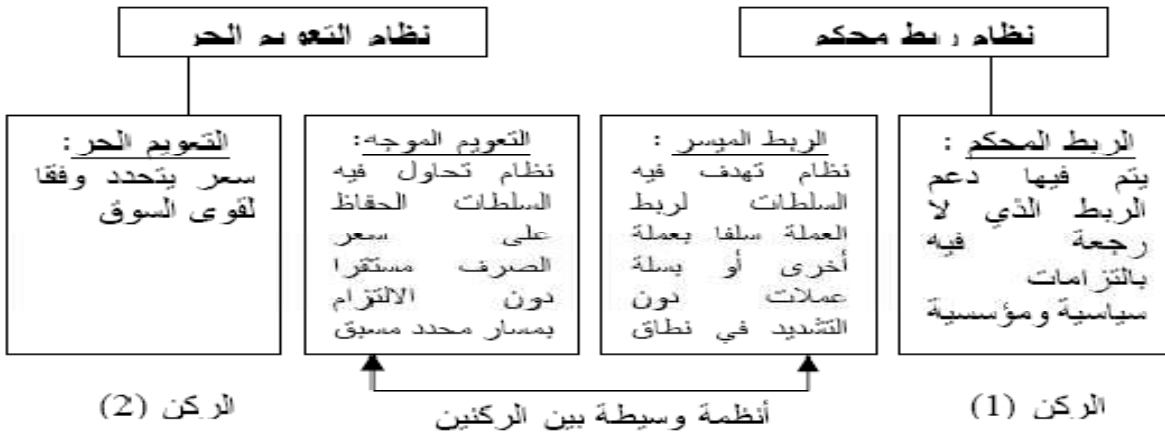
المطلب الثاني: نظرية الركن*

إن انشاء الاتحاد النقدي الأوروبي و توحيد العملة كان له تداعيات على هذه المنطقة بسبب تعرضها لأزمة سعر صرف خلال عام 1992، الأمر الذي أعاد نظرية الركن أو القطبية إلى الواجهة من طرف (B.Eichengreen) سنة 1994، و التي تعتبر من أهم النظريات التي لا تزال محل الاختبار إلى يومنا هذا.

الأساس في هذه النظرية هو الاختيار ما بين النظام الثابت و المرن، و في هذا الصدد تزايد الجدل القائم حول أفضلية النظام المتبع و انقسم الاقتصاديون إلى فريقين:¹
✓ فريق يؤيد ضرورة إتباع إما نظام الربط المحكم "الركن الأول"، أو التعويم الحر "الركن الثاني"، وهو ما يعرف بنظرية (corners hypothesis) أو نظرية القطبية الثنائية.

✓ فريق يؤيد الإستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة أي أنظمة الربط الميسر أو التعويم الموجه.

الشكل رقم(10):-فئات أنظمة سعر الصرف الحالية



المصدر: د.عتو الشارف "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا" دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف " العدد السادس.ص.125.

*نظرية الركن و تسمى أيضا نظرية ذات القطبين

¹: د.عتو الشارف "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا" دراسة قياسية لإستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف " العدد السادس.ص.123.

و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي أنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطة، والبديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الإلتزام بأحد أنظمة الركن، أي إما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر. وإن الإستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة يجعل البلد معرضاً لأزمات مالية متتالية.

المطلب الثالث: نظم أسعار صرف وسيطة

من خلال ما تم تناوله في نظرية الركن، تعتبر أنظمة الصرف الوسيطة كحلقة وصل ما بين التثبيت الصارم و التعويم غير المستدام إذ تسمح هذه الأنظمة بتثبيت أسعار صرفها لكن تصاحبها مرونة في نفس الوقت .

إذ تشتمل أنظمة الصرف الوسيطة و من خلال الشكل رقم(10):

- ❖ الربط الميسر: و الذي تبحث من خلاله السلطات الدفاع عن القيمة أو النطاق التحرك لسعر الصرف المحدد مسبقاً، بدون إلتزام مؤسسي للدخول الكلي للسياسة النقدية من أجل هدف وحيد للإحتفاظ بسعر التعادل، وهذا يكون بربط عملة بعملة أخرى أو بسلة عملات أو ربط متحرك.
- ❖ التعويم الموجه: تعمل من خلاله السلطات النقدية بالحفاظ على سعر صرف مستقر بمتابعة عن قرب من حين لآخر للحد من التغيرات العارضة، و هذا بتدخلها في سوق الصرف بدون الإلتزام بقيمة أو نطاق سعر صرف محدد مسبقاً.

1- الأنظمة الوسيطة بين التبنى و التخلي

إن سيناريو تكرار الأزمات المالية خلال العقدين الماضيين كان بمثابة نقطة تحول اعتمد عليها العديد من الحكومات للنظر في وجهتها المستقبلية من حيث الأنظمة المتبعة، و لهذا كانت لمجموعة من الباحثين الشغل الشاغل للنظر في هذه الأنظمة من حيث تبنيها كأنظمة سعر صرف آمنة أو التخلي عنها، و تحقيق فرضية القطبين.

1-1 دوافع تبني أنظمة سعر الصرف الوسيطة

إن الخوف من التعويم دفع البلدان لتبني أنظمة سعر صرف وسيطة بغية الأخذ بفوائد أنظمة الصرف المرنة والثابتة و لهذا رأى وليمسون (Williamson) (2000)،¹ على ضرورة اختيار الأنظمة الوسيطة بالنسبة للدول النامية، إذ يعتقدون أن الأنظمة الوسيطة مفيدة في الدول التي تريد المبادلة بين المصدقية و المرونة في اختيار النظام، أو الدول التي تريد التحول إلى اتحاد نقدي أو نظام المرن الحر.

كما يرى كل من كالفو و رينهات (Calvo et reinhat) بأن العديد من الدول النامية التي لا تجد في تبني النظام الثابت خيارا أمثلا، علاوة على رفضها تبني النظام المرن، لذلك فإنها تعمل على منع التحركات الكبيرة في سعر الصرف، وهي بذلك تكون بعيدة عن الإلتزام بمعايير سعر الصرف الثابت، و بالتالي ستميل إلى تفضيل الوسيطة بين النظامين القصويين لسعر الصرف.

2-1 دوافع التخلي عن أنظمة سعر صرف وسيطة

من المناهضين الأوائل لهذه الأنظمة هما الإقتصاديان اوبسفالدي و روكوف (Obstfeld et K. Rogoff) سنة (1995)، من خلال تحققهما من نظرية الركن حيث أكدا أن هجمات المضاربة تكون شرسة في ظل الأنظمة الوسيطة مدعمين رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق آسيا ما بين 1997 و 1998.²

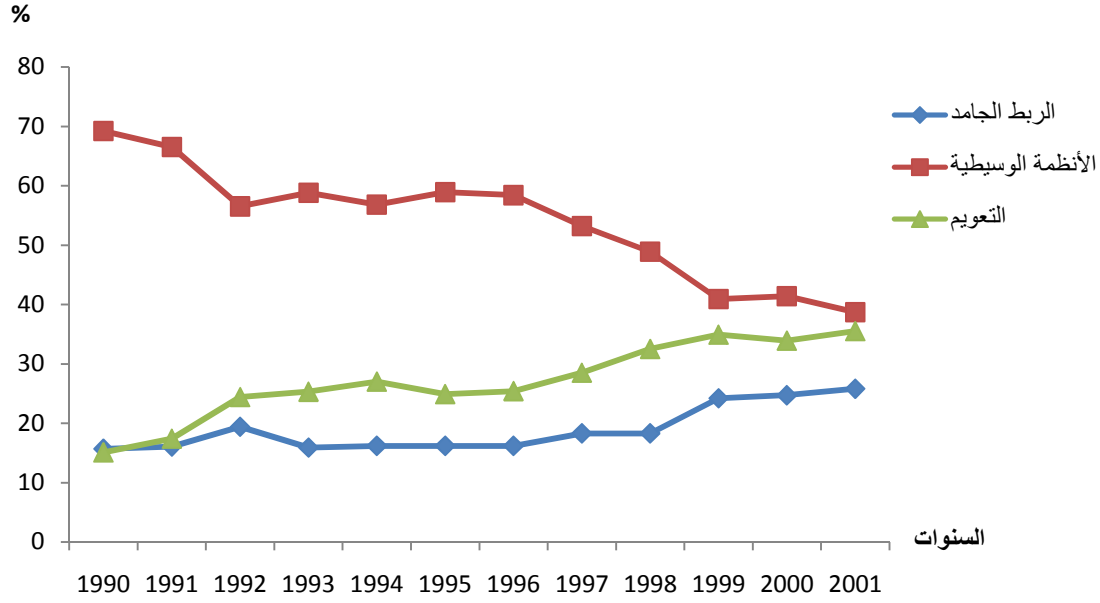
كما قام خبراء صندوق النقد الدولي بإجراء دراسة لإثبات ذلك من طرف كل من اندرو وانسي (Andreo Bubula et inci otker) سنة 2003 حيث أخذوا عينة من 150 بلد، تضم البلدان المتقدمة و السائرة في طرق النمو و المتخلفة، وقد تم حساب الأزمات في ظل كل نظام بعد وقائع الأزمات من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة معينة و التي امتدت إلى اثنا عشرة عام وذلك من 1990 إلى 2001،³ و من النتائج التي تحصلا عليها يمكن ملاحظتها من خلال الشكل رقم (11).

¹ : Sfia.Mohamed.Daly, op.cit,P47.

² :Guermazi-bouassida,"Choix du régime de change:défis et orientation nouvelles pour l'économie tunisienne",ECOFI ,institut des hautes etudes commerciales,tunisie,fichier pdf. .

³: د. الشارف عتو، مرجع سابق، ص. 126.

الشكل رقم(11): تطور أنظمة سعر الصرف، 1990-2001



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات (Andreo Bubula et inci otker robe)، (2003).

احتمال نشوب الأزمة في ظل الأنظمة الوسيطة تزيد بحوالي ثلاث أمثال عنه في ظل الربط المحكم للدول النامية، و يزيد عما يقارب من خمسة أمثال بالنسبة للدول المتقدمة. وبالتالي كانت الأنظمة الوسيطة الأكثر تعرضاً للأزمات عن الأنظمة القائمة في مجمل اقتصاديات دول معينة.

كما كانت هناك دراسة أخرى قام بها فيشر (S.Fisher) سنة 2001، و روكوف (k.Rogoff) سنة 2002، بأخذ عينات جديدة من مختلف الدول التي تعرضت أنظمتها النقدية لأزمات مالية، و أكدوا مجدداً على الأنظمة الوسيطة هي الأكثر تعرضاً للأزمات و أن أغلب بلدان العالم التي كانت تتبع أنظمة وسيطة اتجهت نحو الأخذ بالنظام المرن خلال العقد الماضي.

المطلب الرابع: أهم محددات أنظمة سعر الصرف

1- النمو الإقتصادي

تشير الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف على أن هناك تأثير لأنظمة أسعار الصرف على النمو الإقتصادي، ويكون ذلك التأثير إما مباشرة من تأثير نظم سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي، وتشير النظرية الإقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للبلد. وفي حال تراجع أسعار صادرات دولة ما فإن انعكاس ذلك على النمو الاقتصادي يعتمد على نوع نظام سعر الصرف ثابت أو معوم.

وفي حال اعتماد الدولة نظام سعر صرف ثابت فإنه يتطلب من الدولة التدخل للحفاظ على سعر الصرف للعملة المحلية من خلال البدء بشراء العملة الأجنبية، مما سيقبل من توفر هذه العملة اللازم لمنح التسهيلات والاستثمارات مما سينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، وفي حال اعتماد الدولة لسعر صرف مرن أو معوم، فإن الدولة غير ملتزمة بالتدخل لرفع سعر الصرف، وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية إلى المزيد من الانخفاض في سعر العملة المحلية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الصادرات وبالتالي ازدياد في النمو الاقتصادي.

قد أثبتت عدة دراسات قام بها مجموعة من الباحثين على العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وأنظمة سعر الصرف:

كما أثبتت دراسة بيليو و اخرون (Bailliu et al) في سنة 2002، أن تأثير الأنظمة على النمو يعتمد على مدى احتواء الأنظمة على سياسة إرساء رسمية للعملة، فالأنظمة التي تحتوي على سياسة إرساء رسمية يكون تأثيرها إيجابياً على النمو، بينما يكون تأثير الأنظمة الوسيطة والمرنة التي لا تحتوي على سياسة إرساء رسمية سلبياً على النمو¹.

هناك دراسة نشرت ل برودا (Broda) (2003)، دلت أن هناك اختلافاً في التجاوب مع صدمات التجارة باختلاف نظم سعر الصرف لعينة من 75 دولة خلال الفترة 1973-1998، فمثلاً وجد أن الدول التي تستخدم نظم سعر ثابتة واجهت تراجعاً كبيراً في الناتج المحلي الحقيقي في الوقت التي انخفضت فيه أسعار العملة بشكل بطيء نتيجة لانخفاض الأسعار.

في حين أن الدول التي تعتمد أسعار صرف مرنة عانت من تراجع بسيط في الناتج المحلي، وانخفاض سريع وكبير في سعر الصرف، وهناك آراء تقول أن سعر الصرف المرن يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر، كونه يمكن الاقتصادات من امتصاص والتكيف بسهولة، كون تحركات العملة يمكن أن تعمل كمتص للصدمة، ويمكن سعر الصرف المرن الدولة من اعتماد سياسة نقدية

¹: ماجدة بنت مطيع العاشور، مرجع سابق، ص.14.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

مستقلة، وكذلك من التعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية، عندما يكون التجاوب مع الصدمات سلباً، يمكن أن يتوقع أن يكون النمو أكبر.

في حين أكدت دراسة كودارت و دوبارت (Coudert et dubert) (2004)، أنه في حال الدول الآسيوية و في الأجل القصير يكون تأثير الأنظمة الثابتة و الوسطية سلبيا على النمو، و الإشارة السلبية الأقل كانت للأنظمة الوسطية، بينما لم يظهر للأنظمة المرنة أي تأثير معنوي.

أما حسب صندوق النقد الدولي فقد أكد أن الدول التي تأخذ بأنظمة سعر صرف وسيطة، تستمتع بنمو إقتصادي أعلى و العكس بالنسبة للدول التي تأخذ نظام التعويم.

2- درجة تكامل سوق رأس المال مع أسواق رأس المال العالمية

بينت العديد من الدراسات أن الانفتاح المالي يمكن أن ينهض بتنمية القطاع المالي المحلي، ويفرض الإنضباط على السياسات الاقتصادية الكلية و يولد مكاسب الكفاءة بين الشركات المحلية بتعريضها للمنافسة من قبل الوافدين الأجانب، و يطلق العنان للقوى التي تؤدي إلى حوكمة أفضل للحكومات و الشركات.

و لهذا السبب تناولت هذه الدراسات ذات الصلة بالمسألة في ماهية الشروط الأولية التي تعد ضرورية إذا كان للانفتاح المالي أن يحقق منافع جيدة في النمو بالنسبة لبلد ما، في حين يقلل مخاطر وقوع أزمة فما هي الشروط؟

إن تطور القطاع المالي في بلد ما يزيد من منافع تدفق رأس المال الوافدة بالنسبة للنمو، و يقلل تعرض البلد من مخاطر الأزمات، كما له تأثير ايجابي على الاستقرار الاقتصادي الكلي وهو بدوره له تداعيات على نشوب أزمات كثيرة.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

نوعية المؤسسات تلعب دوراً مهماً ليس فقط في تحديد نتائج التكامل المالي، وإنما أيضاً في تحديد المستوى الفعلي للتكامل. كما يبدو أنها تؤثر بقوة في تكوين التدفقات الواردة للاقتصادات النامية، كما أن نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية تؤثر على مستوى التدفقات الوافدة و تكوينها¹.

و كذلك على مدى تعرض البلد لمخاطر الأزمات إذ تزيد السياسات المالية و النقدية السليمة في منافع تحرير حساب رأس المال بالنسبة للنمو وتساعد على تجنب الأزمات في البلدان. وإضافة لذلك فإن حساباً مفتوحاً لرأس المال و نظام سعر صرف ثابت لا يمثلان توليفة ملائمة بالنسبة للاقتصاديات ضعيفة النظم المالية، و يمكن تقديم حجة مقنعة بأن نظام سعر الصرف الجامد يمكن أن يجعل البلد أكثر عرضاً لمخاطر الأزمات عندما يفتح أسواق رأس المال فيه.

إن تأثير نظام سعر الصرف يعتمد على مستوى التطور في الأسواق المالية، وأن سعر الصرف المرن يكون عادة مقرون بتذبذبات عالية، والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد ما لم يكن النظام المالي قادراً على امتصاص الصدمات وتزويد المتعاملين بأدوات تحوط مناسبة. لذلك يعتقد أنه يجب أن يكون هناك نظام مالي متطور إذا أريد الاستفادة من ميزات سعر الصرف المرن، وكثيراً من أسواق رأس المال في الدول النامية تتصف بالضحالة، وبالتالي هناك عدم فائدة من سعر الصرف المرن حيث هناك دراسات ترى أنه من المناسب أن تعتمد الدول النامية سعر صرف ثابت. (Hausman et Aizenman)(2000)².

3- معدل التضخم

يعتبر معدل التضخم من أهم العوامل المحددة لاختيار أنظمة سعر الصرف، فلقد أثبتت عدة دراسات قام بها باحثون في هذا الموضوع، بحيث استخدم ادوارد (Edwards) (1993) عينة من 52 بلداً³، على أساس تصنيف قانوني لصندوق النقد الدولي، و التي أظهرت أن مستويات التضخم تكون ضعيفة بالنسبة للبلدان ذات نظام سعر صرف ثابت، كما أثبتت دراسة أخرى قام بها (Levy)

¹: إيهان كوزي، إسوار براساد، كنيث روجوف، وشانج-جن وي، "العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، ص.12.

²: وائل قديح، "سياسات و ترتيبات أسعار الصرف"، مجلة المركز، مراجعة، فلسطين على الرابط <http://www.oppc.pna.net/mag/magrr> : Sfia.Mohamed.Daly, op.cit,p.75. ³

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

Sturznegger) yeyati et و باعتماده على تصنيف قانوني لثلاث فئات هي أنظمة ربط ثابتة، أنظمة وسيطية و أنظمة معومة و من خلال الجدول التالي،¹ يظهر جليا:

الجدول رقم(11): أنظمة سعر الصرف و التضخم الوحدة: نسب مئوية

الأنظمة			
الثابتة	الوسيطية	العائمة	
9.7	38.3	14.2	(2000-2002)LYS

المصدر: من إعداد الطالب إعمادا على دراسة (Levy-yeyati et Sturznegger) (2000-2002) .

إن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم تكون لها معدلات تضخم عالية، ثم تليها البلدان التي تأخذ بنظام الربط و التي يوجد فيها أدنى معدلات تضخم، أما البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي فهي التي يوجد بها أكبر معدلات تضخم عن البلدان ذات الربط الثابت والمعوم، مما يعطينا الإنطباع بأن أنظمة سعر الصرف الثابتة تسمح بمعدلات تضخم ضعيفة بالمقارنة بالأنظمة الأخرى. في حين أثبتت دراسة (Reinhart et rogooff) أن معدل التضخم في التعويم النظيف و المقدر ب9.4% أحسن من الثابت و المقدر ب15.9%، ومن خلال هذه التقارير يظهر جليا أنه لا يمكن الجزم بأن الأنظمة الثابتة أحسن من العائمة، و بالتالي نقول أنه من الملائم للدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم المحلي بالنسبة لباقي شركائها في التجارة الدولية إتباع نظام تعويم حتى تحافظ على مقدرتها التنافسية، بينما يفضل إتباع نظام التثبيت بالنسبة للبلدان التي تواجه مستوى متواضع من التضخم المحلي.

4- الصدمات الحقيقية و الاسمية

إذا كانت الاضطرابات التي يتعرض لها الاقتصاد تتمثل في معظمها في صدمات محلية اسمية، فلا بد لها أن تختار نظام سعر صرف ثابت، لأنه يعتبر بصفة مثالية لهذه الحالة، أما إذا كانت

¹ : Sfia.Mohamed.Daly, op.cit,p.76.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الاضطرابات السائدة ترجع إلى صدمات خارجية أو صدمات محلية حقيقية، فيفضل إختيار أنظمة سعر صرف مرنة¹.

وذلك لأن نظم سعر الصرف الاسمية المرنة تسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الإجمالي (والقطاعي) و بين الصدمات الخارجية، و خاصة حينما تكون الأجور و الأسعار المحلية بطيئة التغير، و بالمثل يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الحقيقية المرنة إلى تغيرات في خيارات الاستهلاك / الادخار، وكذلك في الإنتاج، بما في ذلك تحولات بين قطاعات السلع القابلة للتجار وتلك غير القابلة للتجار و تيسير التكيف مع التقلبات².

إضافة إلى ما تم التطرق إليه من أهم المحددات الرئيسية لاختيار أنظمة سعر الصرف سنتناول في الجدول رقم (12) إلى محددات أخرى ذات صلة بالاختيار:

¹:ماجدة قنديل،"أنظمة وسياسات سعر الصرف"،محاضرة،معهد صندوق النقد الدولي قسم الشرق الأوسط على الرابط لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي. <http://www.afdb.org/fileadrrin/uploads/jai/mk-exchange-rate-poticy.pdf>

²:د.ناصر سعدي، "تعقيب في ندوة نظم وسياسات أسعار الصرف"،مرجع سابق، ص.65.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الجدول رقم(12): محددات أنظمة سعر الصرف

1/حجم الإقتصاد	* كلما كبر حجم الإقتصاد، قوي المبرر لتطبيق سعر صرف مرن.
2/الإنفتاح	*كلما كان الإقتصاد أكثر انفتاحا قل الإقبال على سعر الصرف المرن.
3/تنوع هيكل الإنتاج/الصادرات	*كلما زاد تنوع الإقتصاد، أصبح سعر الصرف المرن أكثر جدوى.
4/التركز الجغرافي للتجارة	*كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير، قوي الحافز لربط العملة بعملة هذا البلد.
5/اختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي	*كلما زاد اختلاف معدل التضخم في بلد ما عن معدل التضخم لدى شركائه التجاريين الأساسيين، زادت الحاجة لتواتر التعديلات في أسعار الصرف، و لكن بالنسبة لبلد بلغ التضخم فيه معدل شديد الإرتفاع، قد يفرض سعر صرف ثابت إنضباطا أكثر على السياسة و يضفي المصدقية على برامج تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
6/درجة التطور الإقتصادي/المالي	*كلما زادت درجة التطور الإقتصادي و المالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظام سعر صرف مرن.
7/حرية حركة العمالة	*كلما زاد مدى الحرية في حركة العمالة، في ظل عدم مرونة إلى أسفل لأسعار العمال (الأجور) و الأسعار، انخفضت صعوبة (وتكلفة) التعديل في وجه الصدمات الخارجية في ظل سعر صرف ثابت.
8/حرية حركة رأس المال	*كلما زاد مدى الحرية في حركة رأس المال، زادت صعوبة الإحتفاظ بنظم أسعار صرف مربوطة و القابلة للتعديل.
9/الصدمات الإسمية الأجنبية	*كلما شاعت الصدمات الإسمية الأجنبية، زاد الإقبال على سعر صرف مرن.
10/الصدمات الإسمية المحلية	*كلما شاعت الصدمات الإسمية المحلية، زاد الإقبال على سعر صرف ثابت.
11/الصدمات الحقيقية	*كلما كان الإقتصاد أكثر تعرض للصدمات الحقيقية، سواء الأجنبية أو المحلية كان سعر الصرف المرن فعالا.
12/مصدقية صناعات السياسات	*كلما قلت مصداقية صناعات السياسات من حيث مكافحة التضخم، زاد الإقبال على سعر صرف ثابت.

المصدر: ماجدة قنديل، "أنظمة وسياسات سعر الصرف"، محاضرة، معهد صندوق النقد الدولي قسم الشرق الأوسط. على الرابط التالي <http://www.afdb.org/fileadrrin/uploads/jai/mk-exchange-rate-policy.pdf>.

كما يمكن الملاحظة من خلال الجدول رقم(13) مدى ترابط أنظمة سعر الصرف بمحدداتها.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

الجدول رقم(13): إختيار أنظمة سعر الصرف المثلى

نظام سعر صرف	نظام سعر صرف	نظام سعر صرف	أنظمة سعر الصرف المثلى المحددات
عائم	وسيط	ثابت	
++	-	+	الإنتفاخ على العالم الخارجي
++	-	++	التطور المالي
++	-	+	الصددمات
-	++	++	المصادقية
+	-	++	التضخم
++	-	++	النمو
++	-	-	التنافسية
+	-	++	التجارة الخارجية

Source :Elhammas.Hanene,Salem.Slah,"Choix d'un régime de change optimal et croissance économique :cas de la tunisie",IX AISPE conference,Italy,2006.p.12.

*العلامة(++) تعني العلاقة الإيجابية وقوية المعنوية بين المتغيرة المشار إليها ونظام سعر الصرف.
*العلامة(+) تعني العلاقة إيجابية لكن بصفة أقل. *العلامة(-) تعني العلاقة ضعيفة.

فمن خلال الجدول رقم(13) نلاحظ ما يلي:

- الانفتاح الاقتصادي يكون ذو علاقة جد مرتفعة في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة، أما في ظل نظام سعر صرف ثابت تكون أقل درجة، في حين تكون ضعيفة أو منعدمة أثناء أنظمة وسيطة وهذا ما تبرره أزمات سعر الصرف التي تعرضت لها دول شرق آسيا.

الفصل الثاني: معايير اختيار نظم سعر الصرف

- أما فيما يخص باقي المحددات نجدها أكثر ترابطا و تفاعلا إيجابيا في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة و الثابتة على غرار التطور المالي، الصدمات، التضخم، النمو و التجارة الخارجية.
- إلا أننا نلاحظ في ظل أنظمة سعر الصرف العائمة أن المصدقية معدومة، الشيء الذي يبرر تخوفات البلدان النامية من التعويم. في حين نلاحظ أن التنافسية معدومة في ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة لأن ارتباط العملة المحلية يتأثر بالصدمات الخارجية.
- كما أننا لم نشاهد كثيرا أنظمة سعر الصرف الوسيطة، إلا من خلال مؤشر المصدقية و هذا ربما ما يجعله نفور غالبية البلدان نظرا لارتباطه بالأزمات المتكررة.

الخاتمة:

إن ما تم التطرق إليه هو بمثابة المعيار الحقيقي لكل بلد مهما كان حجمه و مهما تعددت خصائصه، للأخذ بنظام سعر صرف وفقا لما تم التوصل إليه من أسس صلبة مبنية على دراسات أكبر الاقتصاديين، و في ظل جو يسوده أزمات لم يشهد العالم مثيلا لها من حيث تواترها و فضاة خسائرها، فلهذا كان نموذج مندل فلمنج و لا يزال كوسيلة فاعلة للأخذ بنظام سعر صرف في ظل السياسات الإقتصادية المنتهجة، بحيث يشكل كل من مثلث اللاتكافؤ و منطقة العملة المثلى، اللبنة الأساسية لتشكيل إتحدات نقدية مستقلة و كصمام أمان ضد كل الصدمات غير المتوقعة، هذا ناهيك عن الدروس المستفاد منها عن خلفيات أزمات سعر الصرف التي عصفت بالإقتصادات الناشئة، ما جعلنا بين هذا و ذلك لإعطاء أهمية محددات سعر الصرف التي يجب أن تتبع في ظل ملائمتها مع نظم سعر الصرف، لإعطاء النظرة الحقيقية لكل نظام في ظل المتغيرات الاقتصادية المعقدة.

مما تم الإشارة إليه و في سعينا الإجابة عن التساؤلات المطروحة، فإن التعويم هو حلقة الوصل بين الإقبال و التخلي من طرف البلدان النامية للخوف من التعويم و نظرا لانعدام المصدقية حتى وإن كانت تقارير صندوق النقد الدولي تشير إلى أن الدول الأعضاء تأخذ بنظم مرنة لكن الواقع الفعلي يثبت عكس ذلك و هذا ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين .

من جهة أخرى رأينا مدى نفور هذه البلدان من أنظمة سعر صرف ثابتة، و بأكثر حدة الوسيلة و هذه الأخيرة انعدمت فيها المصدقية لما شابها من شكوك في نشوب الأزمات.

ومما توصلنا إليه فلا يمكن الجزم بأن هناك نظام سعر صرف فعال و ذو مقاييس عالمية على كل البلدان، لذا نقول أن اختيار نظام سعر الصرف يعود حسب كل قطر من الأقطار لما يوفره له من استقرار، و النهوض بالركب الاقتصادي في ظل المردودية و النمو المتواصل.

الفصل الثالث

الخصائص النقدية و المالية
لدول مجلس التعاون الخليجي

مقدمة:

إن مبادئ الاتفاقية الاقتصادية التي أقرتها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كانت بمثابة الركيزة الأساسية، التي وضعت برنامجا زمنيا للمضي قدما في بناء الصرح التكاملي بين هذه الأقطار، من خلال مشاريع و مؤسسات مشتركة و التي تشكل اللبنة الأساسية لملامح التكامل الاقتصادي و النقدي المتفق عليه. كما أن الظروف التي منيت بها دول مجلس التعاون الخليجي (طبيعية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، و حتى دينية)، تعد منهاجا يسيرا ساهم و يساهم بوتيرة سريعة لبلوغ الأهداف المنشودة و على رأسها تشكيل إتحاد نقدي خليجي بعملة موحدة.

من خلال ما تم الإشارة إليه يراد منه تبيان ما مدى المراحل التي بلغتها دول مجلس التعاون الخليجي في بناء إتحاد نقدي، وذلك بناء على البحث في ماهية تركيبة دول مجلس التعاون الخليجي و لو بإيجاز؟ مع إعطاء السرد الواقعي لخصائصها الاقتصادية و النقدية؟.

للإجابة عن هذه التساؤلات تم التطرق إلى ثلاث مباحث متناسقة فيما بينها، بحيث يظهر المبحث الأول لمحة عن دول مجلس التعاون الخليجي، كما يبرز المبحث الثاني خصائص هذه الدول النقدية و المالية، و أخيرا يشير المبحث الثالث للإتحاد النقدي الخليجي في ظل النظريات المذكورة في الفصل الأول.

المبحث الأول: لمحة عن دول مجلس التعاون الخليج العربي

في 25 ماي 1981 توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، و دولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبي ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دولهم في جميع الميادين و صولا إلى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضا على تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون بين مواطني دول المجلس في مختلف الميادين الاقتصادية و المالية، و التجارية و الجمارك و المواصلات، و في الشؤون التعليمية و الثقافية و غيرها من المجالات.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي

1- المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون الخليجي و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، و يجتمع في دورة عادية كل سنة، و يعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو و تأييد عضو لآخر. و في قمة أبو ظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة،¹ و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلث الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، و في المسائل الإجرائية بالأغلبية، و يتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.²

¹: بوابة الخليج الاقتصادية " مجلس التعاون الخليجي" إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، لمزيد من المعلومات اطلع على <http://www.fgccc.org/indesc.php/post/791>.

²: د.عبد المنعم محمد داود، "مجلس تعاون دول الخليج و محاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة"، منشأة المعارف، ص.79.

2- المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدول التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضواً آخر،¹ و يعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء و من اختصاصات المجلس الوزاري اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول و العمل على تشجيع و تنسيق الأنشطة القائمة في مختلف المجالات و تحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يدفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى، ما يتطلب موافقته كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى و إعداد جدول أعماله.

3- الأمانة العامة

تتخلص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، و إعداد تقارير دورته عن أعمال المجلس و متابعة تنفيذ القرارات و إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، و التحضير للاجتماعات و إعداد جدول أعمال المجلس الوزاري. و يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:²

- ✓ أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- ✓ خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأمنية و الإنسان و البيئة، و رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في بروكسل و يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- ✓ مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة و بقية الموظفين و يتم تعيينهم من طرف الأمين العام.
- ✓ يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة كالأشؤون السياسية، الاقتصادية، العسكرية، و غيرها من المجالات.

¹: بن يوب لطيفة، "التكامل النقدي الخليجي...تحديات و مهمات الفرصة الأخيرة"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، دفعة 2007، ص.176.

²: بوابة الخليج الاقتصادية "مجلس التعاون الخليجي" مرجع سابق، لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي:

<http://www.fgcc.org/indesc.php/post/791>.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: مشاريع العمل الاقتصادية و المؤسساتية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي

إذا كان النظام الأساسي يشكل الإطار العام للتعاون الخليجي المشترك و تعزيز العلاقات البينية للدول الأعضاء، فإن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية التي عقدت في الرياض من 10 إلى 11 نوفمبر 1981م، تشكل فصلا رئيسيا في العمل الخليجي المشترك¹.

فقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لترسم معالم العمل الاقتصادي المشترك و مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس، و لتشكل نواة البرامج التكاملية التي تم وضعها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس. لقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة ترجمة لرغبة دول المجلس في تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي و صولا إلى السوق المشتركة، و الإتحاد النقدي و الاقتصادي بين دول المجلس ضمن برنامج زمني محدد.

1- مشاريع العمل الاقتصادي المشترك

1-1 منطقة التجارة الحرة

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، أو اتحاد اقتصادي. و تعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسا لإقامة أي إتحاد جمركي، حيث ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن الإتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها، و تعتبر زيادة التبادل التجاري آلية التأثير الرئيسة التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الإتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص، وتخفيض الأسعار و زيادة الكفاءة الإنتاجية، وزيادة رقعة السوق و كفاءتها. وتظهر عدد من الدراسات أن الإتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيها.

¹: نجيب الشامسي، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دور قطاع النقل فيه"، مجلة التعاون، الأمانة العامة

لدول مجلس التعاون الخليجي، 2009، ص.9. [اطلع على الرابط](http://www.gcc-sg.org/prief4.html)

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون، شرعت منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981، باتخاذ الترتيبات القانونية و العملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الإتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، و تضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس كما يلي:

- حرية التبادل التجاري للمنتجات الوطنية لدول المجلس وإعفاؤها من الرسوم الجمركية .
 - أن تستفيد من المعاملة التفضيلية بالإعفاء من الرسوم الجمركية للمنتجات التي تمثل القيمة المضافة الناشئة عنها ما نسبته 40% من القيمة النهائية للمنتج، بالإضافة إلى أن تمثل ملكية مواطني دول المجلس 51% من رأس مال المنشأة المنتجة لتلك السلع.
 - تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
 - المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية التملك والاستثمار.
- و قد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية عام 2002، حين حل محلها الإتحاد الجمركي لدول المجلس، و خلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002)، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 3مليار دولار في عام 1983، إلى حوالي 20مليار في عام 2002.

2-1- الإتحاد الجمركي

و هو من أهم المراحل الحيوية التي تعزز العمل الاقتصادي المشترك، و تخلق بيئة اقتصادية تنقل إقتصادات المنطقة من التنسيق و التعاون إلى مرحلة متقدمة من التكامل ثم الوحدة الاقتصادية الشاملة، و تعزيزاً لمسيرة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أعلن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين و التي عقدت في الدوحة في ديسمبر 2002، عن قيام الإتحاد الجمركي لمنطقة دول مجلس الخليج في الأول من يناير 2003، كما تم تمديد الفترة الإنتقالية للإتحاد الجمركي إلى نهاية العام 2007، وذلك لكي تستكمل دول المجلس متطلباته¹.

وذلك إنطلاقاً من الأهداف و الغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون و الإتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، و تعزيزاً للخطوات و الجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، و حرصاً منه على تقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وصولاً إلى التكامل المنشود لتحقيق آمال و تطلعات مواطني دول المجلس.

إن ما حققه الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، يعتبر تنفيذاً للمادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية و التي نصت على²:

- تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة و إجراءات جمركية موحدة .
- نقطة دخول واحدة و يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية معاً، لأخذ في الإعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري و الزراعي و السلع الممنوعة و المقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية، وفي هذا الإطار طبقت دول المجلس تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

و كما هو واضح من المبادئ التي يقوم عليها الإتحاد الجمركي لدول المجلس، فإن الهدف الأساسي من إقامة ذلك الإتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس، ولهذا فإن القطاع الخاص في جميع هذه الدول يتأثر بشكل مباشر لقيامه، حيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى

¹: دول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "مسيرة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2002-2010)", مؤلف رقمي، 2010 ص09. لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي: www.gcc-sg.org/prief4.html تاريخ 2011/02/15.

²: دول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "مسيرة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2002-2010)", نفس المرجع، ص.11. الرابط www.gcc-sg.org/prief4.htm

سواء كانت وطنية أو أجنبية بدخول الأسواق المحلية دون تعريفه جمركية، و دون معوقات جمركية و غير جمركية.

لقد كان النمو في التبادل التجاري البيني بعد قيام الإتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003، فوق التوقعات لحجم التجارة البينية في دول المجلس، إذ ارتفع حجم التبادل التجاري بينها من 10.07 بليون دولار في عام 1995، إلى 23.6 بليون دولار عام 2004¹.

3-1 السوق الخليجية المشتركة

يعود تعبير و مفهوم " السوق الخليجية المشتركة" إلى الإتفاقية الإقتصادية بين دول المجلس، التي تم إقرارها في قمة مسقط في ديسمبر 2001، حيث ورد التعبير لأول مرة في المادة الثالثة منها، ولا نجد ذكرا للسوق الخليجية المشتركة في أدبيات مجلس التعاون قبل ذلك التاريخ، إذ لا تتضمن الإتفاقية الإقتصادية الموحدة لعام 1981، أو قرارات المجلس الأعلى التي صدرت قبل عام 2001، إشارة صريحة للسوق المشتركة و في إطار تعزيز المواطنة الإقتصادية، و تمكين أبناء دول المجلس من ممارسة النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء،² أقر المجلس الأعلى برنامجا زمنيا محددًا وآلية لمتابعة تسيير العمل في السوق الخليجية المشتركة يتم استكمال جميع متطلباتها قبل نهاية العام 2007، و بعد أن قطعت دول المجلس شوطا كبيرا في تحقيق تلك المتطلبات، جاء الإعلان عن قيام سوق خليجية مشتركة في نهاية العام 2007 وتحديدًا في قمة الدوحة، ليبدأ العمل بموجبها في الأول من يناير 2008 كخطوة تاريخية في مسيرة العمل المشترك بدول مجلس التعاون الخليجي³.

¹: د. نورة عبد الرحمن يوسف، "مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون"، مقالة اقتصادية. مجلة التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. ص 32 لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط www.gcc-sg.org/prief4.htm

²: د. عبد العزيز حمد العويشق، "السوق الخليجية المشتركة من الحلم على الواقع"، مرجع سابق، ص 15.

³: دول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام)، العدد الثالث، الرياض، 2010، ص 09. على الرابط www.gcc-sg.org/prief4.html

2- المؤسسات الاقتصادية المشتركة

تنص المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الاقتصادية على قيام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم و تمويل إقامة المشروعات المشتركة الخاصة و العامة، و تقسم المؤسسات المشتركة إلى فترتين، الأولى تم إنشاؤها خلال عقد السبعينيات، و قبل قيام مجلس التعاون، و الثانية جاء إنشاؤها في إطار مجلس التعاون و هذه الأخيرة تتألف من مايلي:

1-2 هيئة المواصفات و المقاييس لدول مجلس التعاون

تم إنشاؤها بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة عام 1982م، وبدأت الهيئة بممارسة أعمالها منذ إقرار نظامها الأساسي عام 1985م. و تم تغيير اسمها إلى "هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، تهدف الهيئة إلى إعداد و اعتماد و نشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع و المنتجات، و توحيد أنشطة التقييس المختلفة و متابعة تطبيقها و الالتزام بها¹.

2-2 مركز التحكيم التجاري لدول المجلس

تم إنشاؤه بموجب قرار المجلس في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 20-22 ديسمبر 1993م، حيث أقيم المركز في مملكة البحرين، و أعلن عن قيامه رسمياً في مارس 1995م، إذ يهدف هذا المركز إلى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات في المجال التجاري، حيث يختص هذا المركز بالنظر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس أو بينهم و الغير، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، بالإضافة إلى المنازعات التجارية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية و القرارات الصادرة تنفيذاً لها، و تنظيم الندوات و الدورات في كافة الدول الأعضاء بالمجلس و ذلك لنشر الفكر القانوني التحكيمي.

2-3 مؤسسة الخليج للاستثمار

أنشئت المؤسسة بموجب قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة التي عقدت في المنامة بمملكة البحرين، خلال الفترة من 9-11 نوفمبر 1982م، و تتخذ دولة الكويت مقراً لها و حدد رأس مالها عند الإنشاء بمبلغ ألفين و مائة مليون دولار مقسمة إلى مليونين و مائة ألف سهم، و تهدف هذه المؤسسة إلى استثمار أموالها، و ما يعهد به إليها من أموال في مختلف أوجه الاستثمار داخل الدول الأعضاء

¹: نجيب الشامي، مرجع سابق، ص39.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

وخارجها، بما في ذلك المشاريع الصناعية و الإسهام في تنمية و دعم الموارد الاقتصادية و المالية للدول الأعضاء بالمجلس¹.

المطلب الثالث: أهداف مجلس التعاون الخليجي

اهتم المجلس منذ إنشائه بإرساء قواعد مسيرة العمل الإقتصادي المشترك، و التي تشكل التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في المجال الإقتصادي، و تكون أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي، إذ حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف الرئيسية على النحو التالي:

✓ تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولاً إلى وحدتها.

✓ تعميق و توثيق الروابط والصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

الشؤون الإقتصادية و المالية، الشؤون التجارية و الجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الإجتماعية و الصحية، الشؤون الإعلامية و السياحية، والشؤون التشريعية و الإدارية.

✓ دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة، و التعدين، و الزراعة، و الثروات المائية و الحيوانية، و إنشاء مراكز بحوث علمية، و إقامة مشاريع مشتركة، و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

¹: نجيب الشامي، نفس المرجع، ص40.

المبحث الثاني: الملامح النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: التطورات النقدية و المالية

1- العملات الخليجية

لقد شهدت منطقة الخليج العربي تداول مسكوكات ذهبية بزنطية وأخرى فضية فارسية، ثم شهدت مرحلة الحضارة الإسلامية تداول نقود خاصة بهم كالدينار الذهبي الأموي، بعد ذلك و في العصر الحديث و نظرا لامتداد الدولة العثمانية كان هناك استخدام عملة هذه الدولة باستعمال الليرة العثمانية. أما في بداية القرن العشرين أصبحت الروبية الهندية العملة المتداولة في أغلب مناطق الخليج العربي، لكن تم إصدار عملة خاصة بالخليج العربي لأن الروبية الهندية كانت عرضة لعمليات تهريب واسعة النطاق شملت استرداد السبائك الذهبية إلى شبه القارة.

1-1 الدينار الكويتي

في دولة الكويت تم إصدار الدينار الكويتي للتداول بتاريخ 1 أبريل 1961، مع سحب أوراق النقد والمسكوكات الهندية وفق اتفاق مبرم مع الهند، حيث تم معادلة قيمة دينار كويتي ب 13.33 روبية هندية، و في سنة 1968 تم إنشاء البنك المركزي الكويتي مع تنظيم المهنة المصرفية، و بعد مرور تسعة سنوات على الإصدار الأول طرح البنك المركزي أوراقا نقدية جديدة للتداول على دفعات¹.

2-1 الدينار البحريني

قبل إصدار الدينار البحريني في العام 1964، دخلت البحرين في مفاوضات مع عدد من الدول الخليجية بشأن إمكان إقامة وحدة نقدية مشتركة معها، إلا أنه عوضا عن ذلك فقد تقرر إصدار عملة وطنية خاصة بالبحرين كما تم إنشاء مجلس النقد البحريني في ديسمبر 1964 و ذلك لإصدار وتنظيم العملة و منح التراخيص المصرفية، كما تقرر أن تستبدل الروبية الخليجية بالدينار البحريني المقسم إلى 1000 فلس²، هذا و تم تثبيت قيمة الدينار البحريني بما يعادل 1.86621 غرام من الذهب الخالص.

¹: هيل عجمي، مرجع سابق، ص.51.

²: مصرف البحرين المركزي، متاح على الرابط Bahraineab.com/bica/asp اطلع عليه بتاريخ 2010/10/28.

3-1 الريال السعودي

كما غيره من العملات الخليجية الأخرى فإن الريال السعودي تم استحداثه خلفا للمسكوكات الذهبية و الفضية التي كانت تتداولها أسواق المملكة العربية السعودية، كما تم في عهد الملك عبد العزيز آل سعود استبدال الدولار النمساوي بالريال السعودي و المسكوك من الفضة إلا أنه لم يلقى القبول العام،¹ هذا وتم إنشاء مجلس النقد السعودي سنة 1952 حيث تم إصدار عملة ورقية عرفت بإيصال الحجاج و التي يساوي الواحد منها ريالاً واحداً، و في سنة 1960 تم إدخال الريال الورقي و الذي وضع حداً للعملات المعدنية.

4-1 الريال القطري

لقد تم الاتفاق بين إمارة قطر و إمارة دبي على إصدار عملة موحدة و تم إصدار تلك العملة عام 1960، و في عام 1971 أصبحت قطر دولة مستقلة حيث استمر استخدام العملة المشتركة حتى عام 1973، هذا و تم تأسيس مصرف قطر المركزي في عام 1993 خلفاً لوكالة النقد القطري.

5-1 الدرهم الإماراتي

إن انخفاض سعر الروبية الهندية في العام 1966 خلف أضراراً مادية كبيرة على تجار الإمارات، فكان أمام هذه الأخيرة خياران إما إصدار عملة خاصة بها أو استخدام عملات دولة مجاورة، إذ اختارت دبي و قطر لإصدار عملة خاصة بهما هذا و كان يتداول في الإمارات العربية قبل الإتحاد ريال قطر و دبي و الدينار البحريني، و في عام 1973 تم إنشاء مجلس النقد لإصدار عملة وطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، و كانت قيمة درهم الإمارات ب 0.186621 جرام من الذهب الخالص،² و الذي حل محل العملات السابقة (الدينار البحريني و ريال قطر دبي).

¹: د. محمد بن سليمان الجاسر، "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام (2020م)" مقالة، وزارة التخطيط، الرياض، 2002، على الرابط www.kantakgi.com/finance/219.com أطلع عليه بتاريخ 2011/06/12.

²: هيل عجمي، مرجع سابق، ص.53.

6-1 الريال العماني

كانت أول عملة وطنية موحدة على شكل أوراق مالية و نقود معدنية في سلطنة عمان هي الريال السعدي و التي بدأ التداول بها في شهر ماي سنة 1970، و انتهى عام 1972، و قد تم صدور مرسوم جديد للعملة رقمه (1396) تم بموجبه تأسيس "مجلس نقد عمان"، في حين تم تغيير اسم وحدة العملة من الريال السعدي إلى الريال العماني و بنفس المحتوى الذهبي القديم¹، و في سنة 1974 حل البنك المركزي العماني محل مجلس النقد العماني الذي أنشأ في عام 1972.

2- عرض النقد و أداء القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي

في ضوء تحقيق مجلس التعاون لدول الخليج العربي مراحل متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، بدءا بقيام منطقة التجارة الحرة في عام 1973، ثم انطلاق الإتحاد الجمركي في بداية 2003، و إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من يناير 2008، و السير قدما في الإتحاد النقدي و دخول اتفاقية الإتحاد النقدي حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010، برزت أهمية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس و توحيد السياسات و الأنظمة المتعلقة بها، وهذا ما أدركته حقيقة الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، حيث نصت على أنه "بهدف تنمية الاستثمارات المحلية و البيئية و الخارجية في دول المجلس، و توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية و الاستقرار، تتفق الدول الأعضاء بدول مجلس التعاون على تكامل الأسواق المالية و توحيد السياسات و الأنظمة المتعلقة بها" ضمن إجراءات أخرى، كما أن تكامل الأسواق المالية ذو أهمية قصوى لتفعيل السوق الخليجية المشتركة و تعظيم الاستفادة منها، و السير قدما لتحقيق الإتحاد النقدي.

و بالتالي فإن كفاءة النظام المصرفي في القيام بوظيفته الرئيسية في تعبئة المدخرات و توجيه الاستثمارات، يكون أساسا على الدور الذي تلعبه المصارف التجارية من حيث تعاملها بالودائع تحت الطلب و قدرتها في خلق الائتمان المحلي، بالإضافة إلى المصارف المتخصصة و مصارف الادخار و شركات التأمين، التي تقوم بتجميع إيداعات المجتمع و إقراضها في مجالات مختلفة، و تولف هذه المؤسسات المالية الوسيطة بمجموعها أسواقا نقدية و مالية تتعاطى القروض الطويلة الأجل و القصيرة الأجل، حيث تقوم بالوساطة المالية بين المقرضين و المقترضين.

¹ أيمان عبد الكاظم جبار الكريبي "العملة الخليجية الموحدة الفرص و التحديات" كلية الإدارة و الاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة العراق، ص76. لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط <http://www.docudesk.com>

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تهيمن البنوك التجارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على القطاعات المالية في هذه الدول، و هناك اعتماد كبير على الائتمان المصرفي التقليدي لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كذلك فإن أسهم البنوك تبدو مهيمنة على التداول في أسواق الأوراق المالية، من جانب آخر فإن الأسهم المدرجة في السوق مقتصرة على بعض الشركات المحلية كما هو الحال في كل من الكويت والسعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة و عمان و البحرين.

إن تداعيات الوفرة النفطية و الاقتصادية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على القطاع المالي بشقيه المصرفي و أسواق الأوراق المالية كان المستفيد الأكبر من هذه الوفرة، إذ توسع نشاطه بشكل كبير بالنسبة للقطاع المصرفي، كما شهدت الأجهزة المصرفية الخليجية جميعها نموا ملحوظا في مؤشراتها المالية الأساسية.

في هذا المجال فقد حقق القطاع المصرفي الخليجي حسب الأرقام الأولية المتاحة عن تطور الأجهزة المصرفية الخليجية محفظة القروض و التسليفات نسبة نمو ناهزت 8.1% لعام 2011 ونحو 7.6% لعام 2010 لتصل لنحو 854 مليار دولار بعد الربع الثالث من عام 2011 أما بالنسبة لحقوق المساهمين فتم تحقيق نمو قارب 6.8% عام 2011 مقابل 10.3% من عام 2010. في حين بلغت نسبة القروض على الودائع أكثر من 88% لعامي 2010-2011 مقابل 90% لعام 2009، مما يشير إلى مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي و الانمائي لدول مجلس التعاون الخليجي. و قد شهدت كل الأسواق المصرفية الخليجية زيادة في نشاطها منذ العام 2005، بحيث سجل زيادات كبيرة في أصول الأجهزة المصرفية في دول مثل الإمارات العربية المتحدة بنسبة تعدت 60% ، قطر 42% ، و البحرين 18%، و سلطنة عمان 14% و الكويت 10%¹.

من جانب آخر فإن عرض النقد قد سجل ارتفاعا بالنسبة لكل دول مجلس التعاون بمختلف مفاهيمه الضيق و الواسع و الأوسع، و يشير الشكل رقم (12) إلى أن موجودات المصارف التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي قد تزايدت بقيم مضاعفة ما بين عامي 2002 و 2009 بحيث تأتي الموجودات الأجنبية بعد الائتمان المقدم للقطاع الخاص في تكوين الموجودات الكلية للمصارف التجارية و هذا بناء على معطيات (أنظر في الملحق)، و هي تمثل العمليات الخارجية للمصارف التجارية لدول مجلس التعاون و تتألف من الأرصدة لدى البنوك الأجنبية و السلف و الخصميات لغير المقيمين و الاستثمارات الأجنبية.

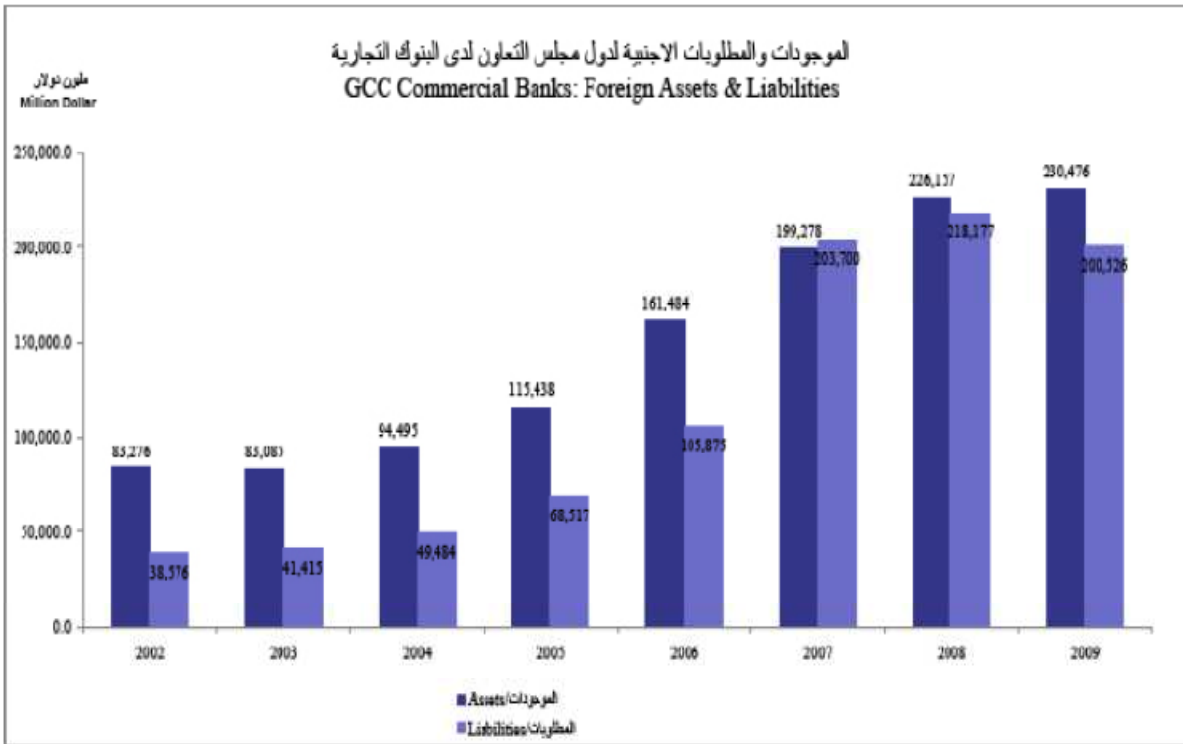
¹: إتحاد المصارف العربية "الوفرة النفطية الجديدة"، قطر، 2006، لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي: www.josephmotorbay.com نظر تاريخ 2011/11/14.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

و في عام 2007 سجل انخفاضاً و يعود هذا جزئياً إلى زيادة الطلب على الائتمان المحلي الخاص و تحويل تلك الموجودات الأجنبية نحو الاستثمار المحلي.

كما سجلت المطلوبات الأجنبية زيادة مستمرة منذ عام 2002 لأنها أحد الموارد المهمة للبنوك التجارية و خاصة عندما تتعرض لعجز في الموارد المحلية و سبب ارتفاع هذه المطلوبات يعود لحالة زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية و حصول نقص في السيولة المحلية و انخفاض في كلفة الإقراض الأجنبي.

الشكل رقم (12): الموجودات و المطلوبات الأجنبية لدول مجلس التعاون لدى البنوك التجارية



المصدر: مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "النشرة الإحصائية" العدد التاسع عشر، الرياض، 2011. ص143.

3- المسار التاريخي لنظم سعر الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تحقيق الاستقرار لسعر الصرف في إطار التوازن النقدي، حيث اعتمدت معظم هذه الدول أسلوب سعر صرف مربوط بعملة واحدة و هي الدولار الأمريكي(البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان). و تم تحديد سعر الصرف على أساس علاقة ثابتة مع وحدات حقوق السحب الخاصة في حدود تذبذب أو هامش قدره 7.25% (بالزيادة أو بالنقصان) على جانبي أسعار التعادل، ونظرا لارتباط الوثيق بين هذه العملات و الدولار الأمريكي فإن هذه الحدود عادة لا تكون.

و يمكن القول بأن تلك العملات كانت عمليا مرتبطة فعليا بالدولار، على الرغم من ارتباطها رسميا بحقوق السحب الخاصة، نظرا إلى الأهمية النسبية الكبيرة التي احتلها الدولار و لا يزال في إيراداتها النفطية المقومة بالدولار، وكذلك في استخدامه على نطاق واسع في معاملاتها التجارية الدولية، و في استثماراتها الخارجية لفوائضها المالية. أما الدينار الكويتي يتم تحديد قيمته بالنظر إلى علاقته بتوسط عدة عملات قوية، و في مايلي نقوم بسرد وقائع نظم سعر الصرف لكل دولة على حدا تاريخيا:

3-1 الإمارات العربية المتحدة

أنشئ مجلس النقد في الإمارات العربية المتحدة في سنة 1973 ليقوم ببعض مهام المصارف المركزية، و قد اقتضرت مهامه حسب القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 1973، على إصدار النقد واستبداله و المحافظة على قيمة العملة في الداخل و الخارج، بالإضافة إلى تدعيم النظام المصرفي والمالي في الدولة و تعزيز استقراره على أسس سليمة¹.

و في أوت 1980 أصدر رئيس دولة الإمارات العربية القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1980 في شأن المصرف المركزي و النظام النقدي و تنظيم المهنة المصرفية، و الذي تم بموجبه إنشاء مصرف الإمارات العربية المركزي.

أما بخصوص سياسة سعر صرف الدرهم فقد كان مرنا للعملة المحلية بحيث يتفق مع مميزات الاقتصاد المحلي، ففي أوائل السبعينات كان الدرهم مرتبطا بالدولار الأمريكي بهامش تذبذب ضيق ثم توسع ذلك الهامش إلى 2.5%، و في أواخر السبعينات تم ربط الدرهم بوحدة حقوق السحب الخاصة بهامش 2.25% صعودا و هبوطا حول سعر التعادل، ثم ما لبث أن توسع ذلك الهامش إلى 7.25%

¹: د.إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص.62.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الأمر الذي يعني أن الدرهم أصبح معوما من الناحية الفعلية، و على الرغم من ارتباط سعر صرف الدرهم بوحدة حقوق السحب الخاصة فقد ظل الدولار يحتل العملة الوسيطة التي يستخدمها المصرف للحفاظ على تلك الهوامش¹.

و في فترة الثمانينات تم رفع قيمة الدرهم بالنسبة للدولار الأمريكي ليصبح السعر المتوسط له 3.671 درهما للدولار، حيث حدد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة سعر شراء الدولار الأمريكي وبيعه بنسب محددة، أو تؤخذ هذه العلاقة لدى احتساب سعر صرف الدرهم مقابل العملات الأجنبية الأخرى².

2-3 نظام سعر الصرف في دولة البحرين

من المعروف أن الدينار البحريني مثبت عمليا بالدولار الأمريكي منذ شهر حزيران عام 1972، و عليه فإن أسعار الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات في السوق العالمية هي التي تحدد أسعار الصرف للدينار البحريني مقابل تلك العملات، و لذلك تقوم مؤسسة نقد البحرين بمتابعة أسعار الصرف للدولار مقابل العملات الدولية الرئيسية و تعميم ذلك على المصارف، للاستناد إليها في معاملات الصرف الأجنبي. و عند تتبع سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار الأمريكي نجد أنه خضع لسلسلة من التعديلات خلال النصف الثاني من السبعينات، بينما لم يطرأ عليه أي تغيير خلال فترة الثمانينات و التسعينات، و قد جرى التعديل في سعر صرف الدينار البحريني مقابل الدولار من خلال رفع سعر صرف الدينار من قبل السلطة النقدية.

3-3 نظام سعر الصرف في المملكة العربية السعودية

خلال السبعينات قامت المملكة العربية السعودية بربط الريال السعودي رسميا بحقوق السحب الخاصة (وحدة حقوق سحب خاصة تساوي 4.28255 ريال مع القابلية لتغيير في حدود 7.25% ارتفاعا و انخفاضا)³، و نظرا لاختلال أوزان العملات التجارية للمملكة العربية السعودية و التذبذب في قيمة الريال السعودي الذي حدث في فترة الثمانينات بحيث تجاوزت قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة الحد الأدنى ووصلت إلى 3.9697 ريال، مما حدا بالمملكة العربية السعودية إلى ربط الريال السعودي

¹: د. إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص. 63.

²: هيل عجمي، مرجع سابق، ص. 77.

³: د. محمد بن سليمان الجاسر، "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام (2020م)". مرجع سابق، لمزيد من المعلومات إليك الرابط:

www.kantakgi.com/finance/219.com

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

عمليا بالدولار الأمريكي حيث يشكل الدولار الأمريكي الوحدة الحسابية التي يتم بموجبها تسعير الصادرات النفطية للملكة العربية السعودية.

4-3 نظام سعر الصرف بسلطنة عمان

بعد إصدار عمان لعملتها الوطنية في 1970م، تم بعدها ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي منذ شباط عام 1973م بسعر صرف ثابت يبلغ 2.6008 دولار أمريكي للريال الواحد بعد تخفيضه بنسبة 10.6% في كانون الثاني 1976.

و يرتكز نظام النقد الأجنبي في السلطنة على سعر الصرف الواحد. كما يمثل النفط المورد الأساسي لإيرادات السلطنة بالدولار الأمريكي، هذا و يقوم البنك المركزي العماني بإصدار قائمة يومية بأسعار صرف العملات الأجنبية المختلفة مقابل الريال العماني بتحديد سعر للشراء و سعر آخر للبيع. كما يقوم بتحديد أسعار صرف العملات المختلفة بالريال العماني على ضوء أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل هذه العملات في الأسواق العالمية.

5-3 نظام سعر الصرف بقطر

شهد ربط الريال القطري بالعملات الرئيسية في العالم تحركات و تطورات عبر مختلف السنوات الماضية ابتداء من 18 سبتمبر 1966 حتى نوفمبر 1967، تم ربط الريال القطري بالجنيه الإسترليني بـ 13.3333% أو ما يعادل ذلك من الذهب الخالص، و من 1967 إلى غاية أوت 1971 قدر الريال القطري بالنسبة للجنيه الإسترليني بـ 11.7647%، لكن ما بعد 23 أوت 1971 تم ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي بـ 0.186621 جرام من الذهب¹. و في السبعينات تم ربط الريال القطري بالنسبة لسلة حقوق السحب الخاصة بحوالي 4.7619% ± 2.25%، كما شهدت هذه الهوامش اتساعا في تحركاتها بـ 7.25%. وتم في سنة 2001 إعادة ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي و لا يزال هذا التثبيت إلى غاية الآن.

¹ : د.إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص59.

3-6 نظام سعر الصرف بالكويت

لقد شهد سعر صرف الدينار الكويتي عدة تطورات منذ طرحه للتداول كعملة وطنية في شهر أبريل من عام 1961، و لعل من أهم هذه التطورات ارتباط سعر صرف الدينار الكويتي منذ مارس 1975 بسلة من العملات التي تعكس أهم العلاقات التجارية و المالية للكويت مع الدول الأخرى.

إن الإشارة لنظم سعر الصرف تاريخيا لدول مجلس التعاون الخليجي تبين حرص هذه الدول على إتباع نظام سعر الصرف الثابت، و الذي جاء منسجما مع الرأي الذي يذهب إلى أنه من الأفضل للاقتصاد المفتوح و غير المتنوع أن يأخذ بنظام الصرف الثابت لتجنب ما تثيره أسعار الصرف المرنة من تذبذبات كبيرة في الأسعار المحلية و من آثار سلبية على اقتصاديات المنطقة.

إن التغييرات المهمة التي حدثت عام 2001، عندما قرر مؤتمر رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء عملة خليجية مشتركة مربوطة بالدولار بحلول عام 2010، و كخطوة أولية في هذا السبيل،قررت هذه الدول ربط عملاتها بالدولار الأمريكي اعتبارا من عام 2002 و أوائل العام 2003، و على الرغم من أن السعودية و الإمارات حددت عملة الربط بوحدة حقوق السحب الخاصة إلا أنها كانت تربط عملاتها فعليا أمام الدولار بأسعار صرف ثابتة، في الوقت الذي قامت البحرين و اعتبارا من 25 ديسمبر 2001 بإحلال الدولار الأمريكي كعملة ربط للدينار البحريني بدلا من وحدة حقوق السحب الخاصة.

و كذلك قامت عمان و قطر بربط عملتيهما بالدولار عند سعر صرف ثابت. أما الكويت التي سبق الإشارة إليها بقيت تربط دينارها بسلة غير معلنة من العملات، معتمدة على أوزان الشركاء التجاريين و الماليين لدولة الكويت، مع اعتماد وزن أكبر للدولار، فإنها اعتبارا من أول يناير 2003 قامت بربط سعر صرف دينارها بالدولار الأمريكي بسعر تعادل يساوي 299.63 فلسا للدولار الواحد، مع هامش تحرك على جانبي سعر التعادل بنسبة 3.5 بالمئة. إلا أنها تراجعت عن ذلك في مارس 2007، و عادت لربط عملتها بسلة من العملات وسيتم التطرق على هذه النقطة في الفصل الرابع من مذكرتنا.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم(14): نظم سعر الصرف لدول مجلس التعاون الخليجي(2007)

الفقرات	الدولة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1.ترتيبات أسعار الصرف أ. سعر الصرف محدد على أساس الربط ب: - الدولار الأمريكي - حقوق السحب الخاصة - سلة من العملات(غير معلنة)		*	*	*	*	*	*
		-	-	-	-	-	-
		-	-	-	-	-	-
ب. هيكل سعر الصرف: - موحد بالنسبة إلى الواردات و الصادرات - موحد بالنسبة إلى المعاملات غير المنظور و الرأسمالية		*	*	*	*	*	*
		*	*	*	*	*	*
ج- تعويم سعر الصرف - تعويم مدار- موجه - تعويم حر - مستقل		-	-	-	-	-	-
		-	-	-	-	-	-
2.سوق الصرف للنقد الأجنبي		*	*	*	*	*	*
3.نظام عرض أسعار صرف آجلة		*	*	*	-	*	*
4. قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي - المادة الثامنة: تحرير المدفوعات على المعاملات الجارية. - المادة الرابعة عشر: استمرار تطبيق قيود على المدفوعات الجارية.		نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
		لا	لا	لا	لا	لا	لا

(* تشير إلى أن الممارسة هي إحدى سمات النظام (-) تشير إلى أن الممارسة ليست من سمات النظام

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، وصندوق النقد الدولي، كتاب نظم الصرف و القيود على الصرف عام 2007.

إذن من الجدول رقم (14) يظهر أن المادة الثامنة-القسم الثاني- من اتفاقية صندوق النقد الدولي تنص على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية، و ينص القسم الثالث من المادة على عدم الدخول في اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزي أو

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

إتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف، كما ينص القسم الرابع على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

أما المادة الرابعة عشر تنص على إمكان استمرار الدولة العضو خلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية و التحويلات السارية المفعول عند انضمامها لصندوق النقد الدولي و أن تعد لها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

4- السياسات النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تختلف أهداف السياسات النقدية تبعا لمستويات التقدم والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنوك والمؤسسات المالية، أو السياسات النقدية النوعية مثل التأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لأغراض المضاربة، إلا أن السياسات النقدية وحدها لا تعد كافية في تحقيق هذه الأهداف وفقا للآراء الكينزية، مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق العام والضرائب والإقراض الحكومي.

وتعتبر السياستان النقدية والمالية وسيلتين فعاليتين في الرقابة الاقتصادية العامة وتدخل هاتان السياستان في التأثير على عموم الاقتصاد، وينشأ هذا التدخل من حقيقة هامة تتصل بالآثار النقدية التي تتركها السياسة المالية والتي تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة الائتمان وكلفته، والناجم أصلاً من عجز أو فائض في الميزانية العامة والكيفية التي يتم بها تمويل الأول واستعمال الثاني.

أما في ما يخص دول مجلس التعاون الخليجي فإنها تعتمد من خلال السياسة النقدية على أدواتها المختلفة (كمية أو نوعية) على الرغم من ضعفها و خاصة ما تعلق بعمليات السوق المفتوحة، و على الرغم من أن سياسة الائتمان المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو الائتمان المصرفي التجاري (قطاع التجارة الخارجية)، ما أدى إلى احتفاظ بنوكها باحتياطات نقدية سائلة كبيرة نتيجة السيولة العالمية التي تتمتع بها البنوك في تلك البلدان، إلا أن السياسة النقدية لدول المجلس تعتمد على هيكل نقدي و مالي غير مكتمل يتصف بضيق الأسواق النقدية و المالية و عدم تطورها، كما أنها تعتبر دول مصدرة لرؤوس الأموال و ليست مستوردة لها.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

مع ذلك فإن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون قد استخدمت أدوات نقدية كمية و نوعية مختلفة لتنظيم السيولة المحلية، و للتأثير في حركة رؤوس الأموال الوطنية و خاصة في حركتها نحو الخارج.

1-4 السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أقوى الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية ولكن لأنها ترسم لمرة واحدة في السنة عبر القانون الذي يصدر بخصوص الميزانية السنوية، فإنها على أهميتها البالغة تعتبر أقل مرونة من السياسة النقدية التي يستطيع البنك المركزي تغييرها بين ليلة وضحاها، و بينما تعمل السياسة المالية على التأثير في هيكله الإقتصاد إما عن طريق الإيرادات التي تجبى أو عن طريق أوجه إنفاق تلك الإيرادات، و لذلك حرصت جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون قبل و بعد قيام المجلس على اتباع سياسة إقتصادية تتبع مبادئ السوق، و في ذات الوقت تهدف لتنويع القاعدة الإقتصادية لتحقيق الإعتماد على الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي.

2-4 السياسة النقدية

تقوم السلطات النقدية في دول مجلس التعاون بمراجعة دورية لمعدلات الفائدة على العملة المحلية و متابعة التطورات الدولية بشأن معدلات الفائدة على العملات الرئيسية و خاصة الدولار الأمريكي، لذلك سعت تلك السلطات للإبقاء على معدلات الفائدة على العملة المحلية ضمن هوامش تحدد في كل بلد على حده، بحيث تكون التغييرات في أسعار الفائدة على العملة المحلية متزامنة مع التغييرات التي تطرأ على معدلات الفائدة على الدولار الأمريكي نظرا لارتباط تلك العملات بالدولار الأمريكي، كما إن معظم تعاملات دول المجلس تجاريا تتم بهذه العملية.

و باستعراض أسعار الفائدة على الودائع لأجل 3 أشهر خلال العام 2006، نجد أن متوسط السعر في دول المجلس هو 5.04%، أي بارتفاع بلغت نسبته 45.9%، مقارنة مع عام 2005، حيث جاءت أسعار الفائدة في ثلاث دول أقل من هذا المتوسط و هي سلطنة عمان 4.44% ومملكة البحرين 4.98% و المملكة العربية السعودية (5.02%)¹.

¹: دول مجلس التعاون (الأمانة العامة) "نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" نشرة مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009، ص4. لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط www.gcc-sg.org

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

في حين كانت أسعار الفائدة في الدول الأخرى أعلى من هذا المتوسط و هي دولة الإمارات 5.11% و دولة قطر 5.05% و دولة الكويت 5.62% و لا بد أن الارتفاع في أسعار الفائدة الذي شهدته دول المجلس خلال العام 2006 كان استجابة للزيادة التي شهدتها أسعار المماثلة على الدولار الأمريكي و التي قفزت من 3.488% في نهاية العام 2005 إلى 5.132% في نهاية العام 2006، أي بارتفاع بلغت نسبته 47.1%.

أما خلال شهر يناير من عام 2007 فقد سجل متوسط سعر الفائدة في دول المجلس نحو 4.915%، في حين سجل سعر الفائدة المماثل على الدولار الأمريكي نحو 5.27% لنفس الفترة المذكورة. في حين سجلت سنة 2008 الاستثناء بانخفاض معدلات الفائدة، بحيث شهدت الإمارات نسبة 2.11% أما كل من البحرين، السعودية، قطر و الكويت فكانت نسبها على الترتيب التالي: 3.09%، 2.58%، 2.24%، 4.31%¹.

¹المزيد من المعلومات انظر الجدول رقم(16)

المبحث الثالث: الإتحاد النقدي الخليجي

لقد ساد الرأي داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينيات بأن الوقت لم يحن لبحث إقامة الإتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة. و بنهاية عقد التسعينيات، و نظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون، و لنجاح الإتحاد الأوروبي في إطلاق اليورو، و انطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك و تبني آليات و برامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة، و قرر المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين(المنامة،ديسمبر 2000) تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية، ووجه وزراء المالية محافظي مؤسسات النقد و البنوك المركزية الوطنية بإعداد برنامج زمني لإقامة الإتحاد النقدي و إصدار العملة الخليجية الموحدة.

المطلب الأول: البرنامج الزمني للإتحاد النقدي الخليجي

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الإتحاد النقدي، و الذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م، و هو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل دول المجلس في الموعد المحدد.

كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي و النقدي لنجاح الإتحاد النقدي قبل نهاية 2005م وذلك تمهيدا لإطلاق العملة الموحدة لدول المجلس، و هذا وفقا لما نصت عليه "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون"، حيث أقر المجلس الأعلى في دورته السادسة و العشرين(أبو ظبي، ديسمبر 2005م) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي الاستقرار المالي و النقدي:¹

(1) معايير التقارب النقدي، و تتمثل في معدلات التضخم و معدلات الفائدة و مدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

(2) معايير التقارب المالي، و تتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. و سيتم التطرق إلى هذه المعايير في نفس الفصل.

¹: دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة) "مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث، التكامل و الوحدة"، الطبعة الثانية، الرياض، 2010. للمزيد اطلع على الرابط www.gcc-sg.org/prief4.html

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

وقد اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة و العشرين(مسقط، ديسمبر 2008م) اتفاقية الإتحاد النقدي، و التي وضعت الإطار القانوني و المؤسسي للإتحاد النقدي، و حددت مهام المجلس النقدي و البنك المركزي لدول مجلس التعاون الذي سيصدر العملة الموحدة. بحيث أتمت الدول الأعضاء في اتفاقية الإتحاد النقدي (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، و دولة الكويت) إجراءات المصادقة و الإيداع لاتفاقية الإتحاد النقدي، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010م.

المطلب الثاني: مدى انطباق معايير منطقة العملة المثلى على دول مجلس التعاون الخليجي

1- معيار تنوع الاقتصاد:

يكون هذا المعيار مقابلاً لمعيار تنوع الإنتاج الذي طرحه كينن لمنطقة العملة المثلى، فإنه كلما كان هناك تنوع أكبر في الصادرات و الإنتاج كلما كانت الصدمات غير المتماثلة و مرونة أسعار الصرف أقل أهمية، و بما أن دول مجلس التعاون دول تنتج ناتجاً واحداً، فإن نصيب الصادرات النفطية من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون مرتفعة جداً حيث وصلت عام 2007 إلى 79% من إجمالي الصادرات، و ترتفع هذه النسبة في بعض دول المجلس إلى أكثر من ذلك، حيث وصلت في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال 87.5% من إجمالي صادراتها، كذلك فإن نصيب القطاع النفطي من إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون مرتفع جداً حيث وصلت نسبة مساهمته في عام 2007 إلى 53.7%¹، و رغم الارتفاع الشديد في هذه النسبة إلا أنها في الواقع لا تعكس كامل تأثير و مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فالقطاعين الحكومي و الخاص يرتبط أدائهما بشكل مباشر بأداء القطاع النفطي، ما يجعل لهذا القطاع مساهمته المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي فإن إقليم مجلس التعاون لا يستوفي معيار كينن لمنطقة العملة المثلى، لاقتنار اقتصادياته إلى مستوى مقبول من التنوع الاقتصادي بسبب المساهمة العالية جداً لمنتج وحيد هو النفط في إنتاج و صادرات دول المجلس.

¹: عباس بلفاطمي، "هل تشكل دول المجلس منطقة عملة مثلى"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 10، جامعة سطيف، 2011، ص.61.

2- معيار التبادل التجاري البيني:

إن الطابع الإنتاجي الذي تتميز به دول مجلس التعاون الخليجي و الذي يعتمد في الأساس على النفط أخل بهذا المعيار، و الذي ينص في الأساس وفق ما جاء به ميكنون على أن الإقتصادات المفتوحة التي يكون حجم التبادل التجاري مرتفعا فيما بينها تمثل منطقة عملة مثلى، باعتبار أن ذلك يملئ مرونة في الأجور و الأسعار تغني عن التغيرات في أسعار الصرف.

و لهذا نرى أن صادرات النفط زادت مع انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد الخارجي، ناهيك عن التبادل التجاري البيني الذي ظل رهينة قرارات دول الإتحاد، و يظهر حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تقدر فيما بينها في حدود 54.897 مليون دولار عام 2007، و التي شهدت ارتفاع ملحوظ عام 2008 ب 67.336 مليون دولار، ثم تدهورا عام 2009 ب 60.918 مليون دولار،¹ و يعود هذا أساسا إلى مخلفات الأزمة المالية العالمية، ومن خلال هذه القراءة يتبين أن ضعف التبادل التجاري البيني لهذه الدول سيحرمها من مزايا كان يمكن استغلالها بغية التوصل إلى إتحاد اقتصادي و نقدي مؤسس على رؤية واضحة لا على إجراءات شكلية منتقاة من تجارب دول أخرى.

3- حرية انتقال عوامل الإنتاج بين دول المجلس:

إن المعيار الذي طرحه مندل حول أهمية حركة عوامل الإنتاج و بخاصة حركة العمل يغني هذه الإتحادات عن تعاملها مع الصدمات غير المتماثلة التي تستعيد توازنها آليا، و في ما يخص دول مجلس التعاون الخليجي فهي تعمل جاهدة في هذا المعيار خصوصا بعد الإعلان عن إنشاء سوق خليجية مشتركة، حتى و إن كانت هذه الحركة نسبية على الرغم من أن المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لا تفرض أي قيد على انتقال العمل و رؤوس الأموال فيما بينها.

إن عنصر العمل في دول المجلس يتميز بصغر الحجم و تسيطر عليه العمالة الوافدة بالخصوص في القطاع الخاص، أما القطاع العام فتسيطر عليه العمالة الوطنية من خلال استخدام سياسات

¹: عباس بلفاطمي، نفس المرجع، ص54.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

توظيفية تمييزية، مما يحد من مرونة سوق العمل¹. كما أن هناك قيود كثيرة تفرض على انتقال العمالة الأجنبية، رغم قرار المجلس الأعلى في دورته الثالثة و العشرين بضرورة وضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين مثل المستثمرين الأجانب وكبار المديرين أو مسؤولي التسويق. و نضيف إلى الخصائص السابقة عدم تشابه أنظمة أسواق العمل في دول المجلس والتوجه نحو سياسة توطین العمالة.

ونشير أنه من الناحية العملية، حتى بالنسبة للعمالة الوطنية الخليجية هناك عدة عراقيل أمام حرية انسيابها، فكفاءة اليد العاملة الخليجية المعطلة هي دون المستوى العالمي أو متوسط دول المجلس مجتمعة، كذلك هناك روابط اجتماعية وعائلية تمنع بعض العمالة الوطنية للانتقال إلى دول خليجية أخرى للاستفادة من فرص عمل أفضل.

ويرى البعض أن سياسات توطین العمالة الخليجية (السعود، البهرة، الأمرة...) و اعتبار أن نسبة كبيرة من العمالة الخليجية المعطلة هي من شريحة النساء، فذلك سيحد من حركة العمالة الوطنية بين دول المجلس. وبالنظر إلى كون العمالة يسيطر عليها الأجانب فلن تتأثر دول المجلس بمشكلة البطالة إذا ما انخفض النشاط الاقتصادي، فان حدث هذا الأخير سيؤدي إلى هجرة أجنبية، وبالتالي نقص عرض العمل المتاح، وعليه تلاشي آثار البطالة، لذا فتحرك عنصر العمل بين دول المجلس لمعالجة كل من التضخم و البطالة كما يرى مندل لن يكون له أي أثر².

استنادا إلى ما سبق، لا يمكن الاعتماد على معيار حرية انتقال العمل، كآلية لمعالجة الإختلالات الخارجية والصدمات غير المتماثلة. واعتبارا للنسبة الكبيرة التي تشكلها العمالة الوافدة في كل دول المجلس (إذ تفوق 70%)، فهذه الأخيرة مطالبة بتطبيق مرونة كبيرة لها في الانتقال بين دولها لتمتص الإختلالات الناجمة عن الطلب و الأسعار.

أما فيما يخص عامل رأس المال النقدي، فغالبية دول المجلس تتمتع بفوائض مالية كبيرة، إذ تنتقل بسهولة فيما بينها نظرا لانعدام ضريبة الدخل وضالة الضرائب الجمركية وانعدام القيود على حركة رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل وانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية، إلا أنها تسمح بوضع قيود على غير المواطنين فيما يخص مثلا تملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات.

¹: عبد الرحمان بن محمد السلطان، مرجع سابق، ص12.

²: عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص51.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تجدر الإشارة إلى أن رؤوس الأموال الوطنية تتجه أساساً إلى خارج دول المجلس وليست فيما بينها، نظراً لضآلة فرص الاستثمار وضيق طاقة الاستيعاب. وبشكل عام يمكن القول أن سوق رؤوس الأموال في دول المجلس يتميز بالمرونة إلى حد ما، وبهذا المعنى تقي دول المجلس بأحد أهم معايير منطقة العملة المثلى.

إلا أن أهمية حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الأقطار الخليجية، بخاصة حركة رأس المال ليس لمعالجة البطالة والتضخم بشكل متزامن كما جاء تأكيد مندل لأهمية حركة العمل في هذا المجال، وإنما لتكوين منطقة استثمارية موحدة لما يتوافر من الموارد الفائضة، لحمايتها من المؤثرات السلبية الخارجية وللمنع تكرار الاستثمار في المشروعات المتنافسة¹.

4- تزامن الدورات الاقتصادية:

توصل كوري وديف (Corry 2008) من خلال تحليل معدلات التضخم وبيانات مكونات الدورات الاقتصادية للنتائج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن هناك تزامناً محدوداً للدورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون، وانتهى بالتالي إلى أن هناك مبرراً اقتصادياً محدوداً لقيام وحدة نقدية خليجية، ورأى أن ما يبدو من أمثلة بدت لاحقاً حققها الاتحاد النقدي الأوروبي (EMU) من إقامة الوحدة النقدية يجب ألا تكون مبرراً أو حجة أولية لتسريع التكامل النقدي في دول مجلس التعاون.

يمكن القول أن النتائج التي توصل إليها بشأن عدم تزامن الدورات الاقتصادية في دول المجلس لا يمكن التسليم بها لتعارضها التام مع كون اقتصادات هذه الدول تعتمد بشكل كبير على منتج وحيد وهو النفط، وأن أداء اقتصاداتها تتأثر بقوة وبشكل مباشر ومتزامن بالتطورات التي تشهدها سوق النفط العالمية، كما أن تفاوت معدلات التضخم في دول المجلس لا تعكس عدم تزامن في الدورات الاقتصادية وإنما تعكس في الغالب اختلافاً في معدلات النمو الاقتصادي وفي القدرة الاستيعابية لاقتصادات دول المجلس². ومع كل ذلك، وحتى لو سلمنا بوجود تزامن في الدورات الاقتصادية في دول المجلس فإن هذا التزامن محدود الأهمية عندما يتعلق الأمر بجذوى قيام وحدة نقدية، باعتبار أن هذا التزامن ناتج فقط عن كونها جميعاً متلقية لصددمات خارجية متماثلة تبعاً للتذبذبات التي تشهدها سوق النفط العالمية، وليس بسبب تنوع اقتصاداتها وارتباطها المتبادل نتيجة ارتفاع معدلات تبادلها التجاري كما تفترض نظرية منطقة العملة المثلى .

¹ : عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص66

² : عبد الرحمن بن محمد السلطان، مرجع سابق، ص9.

5- معيار التشابه في معدلات التضخم:

من خلال ما تم التطرق إليه لمعايير التقارب النقدي وطبقا لمعدلات التضخم المدروسة يتبين أن الاقتصاديات الخليجية تتميز بتشابه الضغوط التضخمية، سواء من حيث مصدرها أو من حيث طرق معالجتها. فمعدل التضخم فيها يتأثر أساسا بالتضخم السائد في الدول المتقدمة، بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية، و بدرجة أقل لعوامل داخلية كقوة الإنتاج و ارتفاع الطلب.

و رغم الدور الفعال للنمو الاقتصادي في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية، إلا أنه لم يكن ذا أثر بالغ في حال الدول الخليجية نظرا لمحدودية قاعدتها الإنتاجية، إذ تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، سواء في تركيبة الصادرات أو في تكوين الناتج المحلي. كما أن المقايضة التي تكلم عنها كينن بين التضخم و البطالة لا تنطبق على حالة دول المجلس. ففي حالة حدوث بطالة سينتج عنها هجرة أجنبية، مما سينجر عنها انخفاض في مستوى عرض العمل. لكن المقايضة التي قد تحدث هي بين التنمية و التضخم، فقيام دول المجلس بتوجيه جزء كبير من مواردها المالية على شكل نفقات على مختلف القطاعات الاقتصادية، قد يقود إلى ارتفاع الأسعار و من ثمة ظهور ما يسمى بتضخم الطلب، نظرا لمحدودية عناصر الإنتاج و السلع والخدمات المحلية المقابلة لتلك النفقات¹.

6- معيار تشابه هيكل الإنتاج:

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بهيكل إنتاجية متماثلة و محدودة، مما يجعل احتمال خضوع اقتصادياتها إلى صدمات غير متماثلة ضئيلا.

إن الخصائص البنوية للاقتصاديات الخليجية، خاصة بما يتعلق باستقلالية تنافسية القطاع الخارجي عن تطورات الأسعار و الأجور، و اعتبار التغيرات في أسعار النفط كصدمات متماثلة، يستدعي على الاقتصاديات الخليجية تبني سياسة نقدية موحدة دون تكبد لتكاليف كبيرة فيما يخص البطالة و التضخم. إلى أنه في الأجل الطويل، يصبح هذا التحليل غير صحيح، فإذا أخذنا في عين الاعتبار الإستراتيجية الاقتصادية التي تنتهجها دول المجلس، نحو تنويع بنياتها الإنتاجية، نظرا لانكشاف اقتصادياتها و ارتباطها العضوي بالسوق الدولية للطاقة، فمن الممكن أن تتحول دول

¹: هيل عجمي، مرجع سابق، ص.56

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

المجلس إلى اقتصاديات غير متجانسة، سواء في بنيتها القطاعية أو في طبيعة شركائها الاقتصاديين، و في هذا الوقت بالذات، تصبح آلية تعديل الأسعار و الأجور جد فعالة في تحقيق التوازن وامتصاص أثر الصدمات المتوقع حدوثها، في حين تقل أهمية آلية تعديل سعر الصرف.

7- معيار تماثل القيم الثقافية و الحضارية:

تتسم دول المجلس بتشابه الخصائص الحضارية، فغالبية سكان دول المجلس مسلمون، وكلهم يتكلمون اللغة العربية، ويرتبطون حتى من الناحية القبلية، إذ هناك امتداد قبلي كبير بين هذه الدول. و فوق هذا وذاك تربط دول المجلس روابط قرابة بين الأسر الحاكمة، في المنطقة كنموذج آل خليفة و آل الصباح. لذلك فتنشيت أسعار الصرف الخليجية و إنشاء عملة خليجية مشتركة هو من السهولة بمكان تحقيقه بالنسبة للأقطار الخليجية¹.

إضافة إلى أوجه التقارب السالفة الذكر، فدول المجلس تقوم على منطقة جغرافية واحدة ذات حدود مشتركة لا يوجد بينها حواجز طبيعية تقريبا، كما أنها تطل على سواحل بحرية، مما يسمح بسهولة الإتصال البري و البحري فيما بينها و من ثمة تنشيط التجارة الجوارية.

8- معايير التقارب النقدي و المالي:

يقصد بمعايير التقارب مجموعة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، مثل نمو الناتج، والوضع المالي، ومعدلات التضخم والفائدة، وغيرها من المؤشرات التي يمكن على أساسها الحكم على مدى جاهزية مجموعة من الدول للدخول في اتحاد نقدي، دون أية مشاكل للاتحاد النقدي في حال تعرض الدول الأعضاء لصدمات لاحقة على إنشاءه، وتهدف معايير التقارب إلى ضمان التناغم بين اقتصاديات الدول المشتركة في العملة الموحدة، كما تعد أيضا وسيلة يمكن من خلالها ضبط سلوك الدول الأعضاء المقبلة على تشكيل اتحاد نقدي، خصوصا في المجال المالي.

¹: عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص.63.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

ومن ثم يفترض استيفاء الدول الأعضاء لتلك المعايير عند الدخول، والحفاظ على تلك المعايير طوال فترة العضوية، ويفترض أن توافر هذه المعايير يعد دليلا على التزام الدول الأعضاء بتهيئة الأرضية اللازمة لإطلاق العملة الموحدة، وأنه ليس من المحتمل أن تنشأ مشكلات جوهرية بمرور الوقت. غير أن التجربة الأوروبية أثبتت أن استيفاء هذه المعايير عند الدخول ليس ضمانا لاستمرار استدامة هذه المعايير بعد ذلك.

إن ما جاءت به اتفاقية ماستريخت عام 1992 من معايير مالية و نقدية، متفق عليها للغاية منها إلزام دول الإتحاد الأوروبي بتحقيق درجة عالية من التقارب المالي و النقدي الهدف منها إنشاء عملة موحدة (منطقة اليورو)، و بناءا على هذه المعايير المعمول بها في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي تم اعتمادها كأساس للإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، و بناءا على تفويض من المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته السابعة و العشرين (ديسمبر 2006)، اعتمدت لجنة التعاون المالي و الاقتصادي في ماي 2007 توصيات لجنة المحافظين فيما يتعلق بحساب معايير تقارب الأداء الإقتصادي و مكوناتها و النسب المتعلقة بها، و التي أوصت باعتمادها في اجتماعها الأربعين (أفريل 2006)، و أكدت عليها في اجتماعها الثالث و الأربعين (أفريل 2007) والتي تتمثل فيما يلي:

1-8 معيار التضخم:

إن معدلات التضخم المنخفضة و المستقرة تعد شطرا أساسيا و حاسما لنجاح أي من مشاريع الإتحاد النقدي، إذ يعتبر من أبرز معايير التقارب حيث حددت المادة 14 من اتفاقية الإتحاد النقدي الإطار العام لهدف السياسة النقدية "في ضمان استقرار الأسعار في منطقة العملة الموحدة في إطار التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي"، و هذا الأمر يؤكد على أهمية أن تتقارب معدلات التضخم في دول المجلس كي تستطيع السياسة النقدية في منطقة العملة الموحدة توجيه أدواتها بطريقة متجانسة إلى جميع الأعضاء في الإتحاد النقدي. و لهذا تقضي معايير التقارب بأن معدلات التضخم في أي بلد لا يمكن أن يزيد بمقدار 1.5 نقطة مئوية على متوسط البلدان الثلاثة التي بها أدنى معدلات التضخم.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم(15): معدلات التضخم السنوية في دول المجلس الوحدة:نسب مئوية

معيار التقارب	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	
2.88%	0.9%	0.2%	0.2%	-0.4%	2.9%	2002
3.36%	1.0%	2.3%	0.6%	1.6%	3.1%	2003
4.02%	1.3%	6.8%	0.3%	2.2%	5.0%	2004
5.05%	4.1%	8.8%	0.7%	2.6%	6.2%	2005
6.76%	3.0%	11.9%	2.2%	2.0%	9.3%	2006
8.96%	5.5%	13.8%	4.1%	3.3%	11.1%	2007
12.72%	9.5%	14.6%	9.9%	5.2%	11.9%	2008
10.26%	8.0%	21.1%	8.2%	3.3%	7.4%	2009

المصدر: دول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" نشرة مستجدات التقارب، العدد الأول، 2009، ص3. لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط www.gcc-sg.org

من الجدول رقم(15)، تظهر البيانات أن ما قبل عام 2003، كانت معدلات التضخم متقاربة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي ما بين 0.4% بالنسبة للبحرين إلى 3.1% بالنسبة للإمارات العربية المتحدة . لكن في سنة 2004 يلاحظ أن كل من الإمارات المتحدة و قطر تعرضتا لضغوط تضخمية بنسب تراوحت في 5% و 8% على التوالي، و بالتالي فهي تخرق هذا المعيار من حيث النسبة المحددة (1.5 نقطة مئوية).

غير أنه ما بعد عام 2006 تعرضت باقي الدول الأعضاء للاتحاد الخليجي لضغوط تضخمية، إذ سجل ما بين 13.8% في قطر كأعلى معدل و 3.3% كأقل معدل في دولة البحرين¹. و في هذه الحالة من التضخم المرتفع تكون هناك أسعار فائدة مرتفعة ما يؤدي إلى عرقلة فرص النمو في البلدان الأعضاء.

و هذا ما يلاحظ من خلال الجدول رقم(15)، ففي سنة 2008 كانت به معدلات التضخم جد مرتفعة التي أدت إلى خلق نوع من عدم الاستقرار للأسعار في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعود هذا إلى الارتفاع الشديد في الطلب المحلي وما صاحبه من اشتعال أسعار السلع على النطاق العالمي (و لا سيما الأغذية و لوازم البناء) و ضعف الدولار الأمريكي، أدى إلى استمرار الضغوط على

¹: دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة) "نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" نشرة مستجدات التقارب، العدد الأول، الرياض، 2009، ص3. لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط www.gcc-sg.org

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

مؤشرات أسعار المستهلك اتجاه الارتفاع. وذلك في المنطقة برمتها إذ سجلت نسبة 14.6% في قطر و 11.9% بالإمارات العربية و 5.2% في البحرين كأدنى معدل. كما تشير الأرقام إلى تراجع في معدلات التضخم خلال عام 2009، بانخفاض أسعار السلع العالمية و ضعف النشاط المحلي، ضف إلى ذلك للإجراءات المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي للسيطرة و التقليل من الضغوط على مؤشرات الأسعار المحلية.

في الجدول رقم(15)، يظهر أن معيار التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي سجل حوالي 10.26%، كما أن معدل التضخم في قطر سجل معدل 12% ما يشكل خرقاً للمعيار، أما أقل معدل سجل بالبحرين بحوالي 3.3%.

و مما تم التطرق إليه يجدر التنويه على أن مؤسسات النقد و البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي قد قامت تقريباً بجهود متجانسة في مواجهة التضخم.

2-8 معيار سعر الفائدة: إذ لا يجب أن يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) في دول المجلس زائداً نقطتين مؤبطين.

الوحدة: نسب مئوية

الجدول رقم(16): معيار سعر الفائدة

معيار التقارب	الكويت	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	
3.10%	2.12%	1.06%	1.63%	1.09%	1.6%	2003
3.50%	2.02%	1.45%	1.73%	1.50%	1.56%	2004
5.33%	3.26%	3.34%	3.75%	3.41%	3.52%	2005
6.93%	5.43%	4.92%	5.02%	4.84%	5.11%	2006
6.65%	4.59%	4.70%	4.79%	4.68%	4.79%	2007
4.31%	2.87%	2.24%	2.58%	3.09%	2.11%	2008

المصدر: دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)"نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي"

مرجع سبق ذكره، ص4

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

ووفقا لهذه الشروط يظهر من خلال الجدول رقم(16)، أن أسعار الفائدة في دول المجلس أثبتت أن الدول الأعضاء حافظت على تحقيقها لهذا المعيار خلال الفترة 2003 وحتى 2007، على الرغم من ارتفاع نسبتها نتيجة لتجانس السياسة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجي.

يلاحظ أن سنة 2006، سجلت أكبر معدلات لأسعار الفائدة ب 5.43% للكويت، و 5.11% للإمارات العربية، لكن هذا لم يسمح ببقائها بنفس الوتيرة إذ شهدت سنة 2007 عودة انخفاض هذه الأسعار على الرغم من احترام دول المجلس لهذا المعيار 6.65% ، و سجل أدناها بالكويت عند 4.59% مقارنة بمعدل 5.43% في عام2006.

3-8 معيار عجز الموازنة: إذ يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبك 25 دولار أو أكثر).

الجدول رقم(17): نسبة فائض(عجز) الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2002	-10.8%	-0.1%	-2.9%	8.5%	11.2%
2003	-4.5%	1.8%	4.5%	3.9%	10.0%
2004	-0.4%	1.4%	11.4%	16.4%	15.1%
2005	8.1%	5.1%	18.4%	9.2%	29.1%
2006	12.0%	2.3%	21.7%	9.0%	17.6%
2007	9.5%	0.6%	14.6%	14.7%	29.7%
2008	18.3%	2.1%	33.6%	15.1%	14.8%

المصدر: أي ميديا " العملة الخليجية الموحدة و معايير التقارب" التقرير السنوي،وحدة البحوث و الدراسات المالية، لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي: www.Allroya.com/files/pdf.130110pdf.

فيما يخص هذا المعيار لم يكن يعد إشكالا بالنسبة لدول مجلس الخليج، إذ حققت فوائض مالية ضخمة في الأعوام الأخيرة و على رأسها المملكة العربية السعودية بنسبة 33.6% سنة 2008، وبأقل نسبة لدولة البحرين 2.1%، على الرغم من تحسن مركزها بالنسبة لسنة 2007(0.7%)، وتشير الإحصائيات (جدول رقم 17) إلى انخفاض نسبة فوائض الميزانيات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في جميع دول المجلس في عام 2009، عن المستويات المسجلة في عام

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

2008، ويعود ذلك إلى تراجع أسعار النفط (فقدت حوالي 100 دولار للبرميل تقريباً) التي بدأت مؤشرات تأثرها بالركود الاقتصادي العالمي في نهاية الربع الثالث من عام 2008¹.

4-8 معيار احتياطات السلطنة النقدية من النقد الأجنبي:

لقد حدد مجلس التعاون الخليجي أن تغطي قيمة احتياطات النقد الأجنبي لدى البلدان الأعضاء أربعة أشهر من الواردات.

الجدول رقم(18): عدد أشهر تغطية الاحتياطات من النقد الأجنبي للواردات السلعية بدول المجلس

	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2002	4.3	3.5	7.7	4.5	12.4
2003	3.5	3.2	7.4	7.0	8.4
2004	3.1	2.8	7.4	6.7	7.9
2005	3.7	2.5	5.4	5.5	6.8
2006	4.2	3.2	4.8	4.0	9.5
2007	3.8	4.4	4.6	5.1	8.5
2008	5.8	4.5	5.0	4.4	7.2

المصدر: دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)"نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" مرجع سبق ذكره، ص5.

من خلال الجدول رقم(18)، يظهر أن الإمارات العربية المتحدة لم تستوفي شروط هذا المعيار إذ أن احتياطاتها لم تكن كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر، إذ سجلت 3.8 شهراً سنة 2007، إلا أن باقي دول المجلس حققت هذا المطلب و على رأسها الكويت 8.5 شهراً، كما يظهر أنه في سنة 2008 تكون جميع الدول الأعضاء قد استوفت هذا الشرط.

¹ أي ميديا "العملة الخليجية الموحدة و معايير التقارب" التقرير السنوي، وحدة البحوث و الدراسات المالية، لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط www.Allroya.com/files/pdf.130110pdfنظر بتاريخ 2011/08/12

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

5-8 معيار الدين العام:

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يجب أن لا تتجاوز فيه نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي¹.

1-5-8 الدين العام على الحكومة العامة:

اعتمادا على الشروط المحددة لنسبة الدين العام على الحكومة العامة و الذي لا يتجاوز 60%، يؤكد من جديد مدى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بهذا المعيار، و هذا ما نلمسه من خلال الجدول رقم(19)، بحيث كانت النسب منعدمة لكل من قطر و الكويت في حدود 0.0% منذ 2002 إلى غاية 2007، لكن نسجل أعلى نسبة بالبحرين 33.3% سنة 2004، على الرغم من أنها في تراجع مستمر إلا إنها لم تخل بهذا المعيار.

الجدول رقم(19): نسبة الدين العام على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2002	6.1%	23.5%	24.5%	0.0%	0.0%
2003	7.0%	31.7%	21.5%	0.0%	0.0%
2004	8.3%	33.3%	17.7%	0.0%	0.0%
2005	8.7%	29.8%	11.8%	0.0%	0.0%
2006	13.8%	26.0%	8.6%	0.0%	0.0%
2007	17.7%	23.5%	7.5%	0.0%	0.0%
2008	15.5%	22.9%	4.6%	0.0%	0.0%

المصدر: من إعدادنا بناء على معطيات (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي)

2-5-8 الدين العام على الحكومة المركزية:

يشترط معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد استوفت الدول الأعضاء هذا الاشتراك، و بناءا عليها فقد حققت جميع دول مجلس التعاون الخليجي هذا المعيار.

¹: صديقي أحمد، مرجع سابق.ص248.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم(20):الدين على الحكومة المركزية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	
0.0%	32.1%	96.9%	61.5%	30.0%	2002
0.0%	36.9%	82.0%	50.4%	23.0%	2003
0.0%	34.4%	65.0%	34.1%	17.3%	2004
0.0%	28.7%	38.9%	23.2%	11.8%	2005
0.0%	23.4%	27.6%	18.0%	8.6%	2006
0.0%	19.8%	18.6%	9.7%	7.2%	2007
0.0%	18.3%	13.5%	6.2%	5.5%	2008

المصدر: دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة) "نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" مرجع سبق ذكره، ص9.

يلاحظ من الجدول رقم(20)، أن الإمارات العربية سجلت نسبة منعدمة منذ 2002، أما باقي الدول الأعضاء فسجلت انخفاضا ملحوظا خصوصا المملكة العربية السعودية حيث سجلت عام 2002 نسبة 96.9 %، إلى 18.6 % عام 2007، و هذا يبين مدى الالتزام الشديد لهذه البلدان بغية التقيد بشروط هذا المعيار.

يشار إلى أن معايير التقارب المالي و النقدي التي تم التطرق إليها و المستوحاة من التجربة الأوروبية، لا تلائم بالطبع الإتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي، و التي تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة كما يمكن التنبؤ بها بسهولة و التحكم في مستوياتها، صف إلى ذلك تتمتع بمراكز مالية قوية، و مراكز مديونية جيدة مع أسعار صرف ثابتة، و معدلات فائدة طبيعية، على الرغم من أن الربط بنظام سعر صرف ثابت غير مؤكد، و هو ما يتم مناقشته في الفصل الأخير.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

الجدول رقم(21):ملخص معايير الأداء الاقتصادي في دول المجلس لعلم 2009

معدل التضخم	سعر الفائدة	احتياطي النقد الأجنبي	العجز المالي	الدين العام	نظام ربط سعر الصرف
نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم

المصدر:عباس بلفاطمي، "هل تشكل دول المجلس منطقة عملة مثلى"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد10، جامعة سطيف، 2011، ص.61.

المطلب الثالث: الاتحاد النقدي الخليجي (الأسلوب و الصيغة)

1- أسلوب المقاربة:

لقد سبق أن تم شرح أسلوب المقاربة الخاص بالوحدة النقدية، من خلال تحليل و بشيء من التفصيل الأساليب التالي ذكرها:

1-1 الأسلوب الفوري: و الذي يتم من خلاله إقامة بنك مركزي اتحادي بحيث تجمع الاحتياطات النقدية الأجنبية في بركة مشتركة واحدة، وتستبدل فيه مباشرة عملات الدول الأعضاء بعملة مشتركة واحدة، على أن تستمر هذه الدول في الاحتفاظ بميزانياتها المالية و في فرض الضرائب، و الإقراض والاقتراض، كما هو الحال في النظم الفدرالية مع العمل على تسييق سياساتها المالية لمنع أي تضارب ممكن أو محتمل في ما بينها.

1-2 الأسلوب المتدرج: الذي يتم من خلاله اتخاذ خطوات تكاملية متتالية تبدأ بتقليل تدريجي لهوامش أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء و تحديد مثبت مشترك لها، و إقامة اتحاد مدفوعات، وتنسيق السياسات النقدية و المالية، و العمل باتجاه تكامل الأسواق و تحرير الحركة البيئية لرأس المال و النقود و عوامل الإنتاج، و توحيد المواقف تجاه التدفقات الخارجية لرأس المال على أن يجري في مرحلة لاحقة تجميع الاحتياطات النقدية الأجنبية في صندوق مركزي مشترك ومن ثم إقامة بنك مركز اتحادي مشترك.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

و السؤال المطروح: ما هو الأسلوب الذي اختارته دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق الاتحاد النقدي المنشود؟.

لقد أقرت قمة مسقط في نهاية عام 2001 في اتخاذ قراراتين مهمين بشأن إقامة اتحاد نقدي بين دولها هما:¹

✓ تبني الأسلوب التدريجي في إقامة الاتحاد على أن يتم ذلك في الأول من يناير 2001.

✓ أن تكون صيغة الاتحاد بشكل عملة واحدة مشتركة مرتبطة بالدولار الأمريكي.

يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي و منذ قمة مسقط اتخذت خطوات مهمة باتجاه التكامل الاقتصادي و دعم التكامل النقدي بما في ذلك معايير تقارب تحكم انتقال رأس المال و العمل، كل هذا دلالة على إقرار أسلوب التدرج الذي انتهج في إطار تبني معايير أداء اقتصادية في موعد لا يتجاوز عام 2005.

و تعتبر سياسات سعر الصرف من أهم المقاربات التي تحققت في بداية عام 2002 و المتعلقة بربط عملات الدول الخليجية بالدولار بسعر صرف ثابت و ذلك كخطوة أولى اتجاه إقامة اتحاد نقدي خليجي و إطلاق عملة خليجية مشتركة بحلول يناير 2010 كما أقرته قمة مسقط. إلا أن ظروف الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دول العالم و الخليجية بصفة خاصة أثرت وبشكل مباشر في هذا البند المتعلق بربط العملات الخليجية بالدولار و الاستثناء أحدثته الكويت بإعادة ربط عملتها بسلة من العملات.

2- الصيغة:

إن حجم دول مجلس التعاون الخليجي تشكل مساحة صغيرة، و ذات نمط إنتاجي واحد يعتمد على البترول، الذي يشكل الجزء الأكبر من إيراداتها و الذي يمول نفقاتها، و نظرا لهذا الوضع تبين صيغ التكامل النقدي المنهج المناسب للوصول إلى تكامل نقدي كامل بين هذه الدول، و في ظل الظروف التي تمر بها دول مجلس التعاون الخليجي و بناء على ما أقرته قمة مسقط عام 2001 فإن صيغة العملة المشتركة الواحدة تمثل الصيغة المثلى لهذه الدول مع مرور فترة زمنية محددة بأسعار صرف ثابتة لا رجعة فيها بين عملات الدول الأعضاء يتم خلالها التحضير النهائي لإصدار العملة المشتركة و الغرض منها هو تحقيق تنسيق و تناغم بين السياسات النقدية و المالية والاقتصادية والتنمية ممهدا بذلك إلى قيام اتحاد اقتصادي كامل في ما بينها كما أن إصدار هذه العملة المشتركة

¹د. عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص.117.

الفصل الثالث: الخصائص النقدية و المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

سيوفر للدول المذكورة عملة قوية و مستقرة و مقبولة لأغراض المعاملات النقدية لدول الخليج في السوق المالية العالمية مما سيجمها من التقلبات الدورية و التخفيضات المتكررة في أسعار صرف العملات خاصة الرئيسية منها كما سيتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من أن تتعامل في السوق الدولية بعملة حسابية موحدة سيساعد على تثبيت أسعار الصادرات النفطية بشكل أفضل مما يفعله الدولار حاليا في تحديد أسعار النفط و ذلك لتقلباته المتكررة في أسواق الصرف الأجنبية. و بذلك نصل في الأخير إلى الاستنتاج المهم التالي: و هو أن هناك من المبررات ما يكفي لقيام منطقة عملة خليجية مثلى تؤلف اتحادا خليجيا مثمرا و مرغوبا فيه و قابلا للحياة.¹

¹د. عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص.124.

الخاتمة:

إن إطلاق عملة خليجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، يعتبر بمثابة اللبنة الأساسية والمثلى التي يرغب أي تكتل إقليمي أو دولي بلوغها، و لكن لا يكون هذا إلا بإتباع معايير ونماذج متعارف عليها دوليا، إلا أن الخصوصية التي تميز دول مجلس التعاون الخليجي عن غيرها من الاتحادات النقدية، جعلها تتبع بعض الاستثناءات التي يمكن من خلالها اختصار مراحل التكامل النقدي و إنشاء العملة الموحدة، و هذا ما سمح بتناول الخصائص النقدية و المالية لهذه الدول، وخصوصا ما تتميز به من تشابه (طبيعي، إجتماعي، إقتصادي، سياسي، ثقافي،...)، كل هذا أعطى دول الخليج ميزة التقارب و توحيد النظرة، الأمر الذي أسهم و بشكل كبير في الانتقال نحو تحقيق مراحل التكامل الاقتصادي والنقدي، و هذا ما أقرته الاتفاقية الاقتصادية من خلال(الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، الاتحاد النقدي،...).

و بالتالي يمكن القول أن إنشاء عملة خليجية موحدة كان بناءا على ما تتميز به أقطار هذا الاتحاد من معايير تقارب نقدي و مالي، و أنظمة سعر الصرف، ضف إلى ذلك جميع الخصائص التي تم التطرق إليها في الفصل الثالث، كل هذا سمح بإعطاء نظرة وجيزة و أكثر قرب من مدى جاهزية هذه الدول من إمكانية تحقيق عملة خليجية موحدة، في ظل عدم الرؤية الواضحة لبعض الدول الأعضاء في مدى التحديات التي تواجهها هذه العملة تجاه العملات الدولية، خصوصا في ظل الآراء التي تنادي بتثبيتها بالدولار و العكس بفكها عن الارتباط به، و هذا ما سيتم تناوله في فصلنا الرابع والأخير.

الفصل الرابع

أثر فك ارتباط العملات
الخليجية بالدولار

مقدمة:

اعتبر تاريخ 01 يناير 2003 المنطلق الأولي نحو تحقيق الإتحاد النقدي الخليجي، و هذا بعد ربط الدول الأعضاء عملاتها بالدولار في ظل غياب قيود ملموسة على الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي، بسياسة نقدية متسقة منذ البداية، أو على الأقل، حدد قيودا ضيقة مشتركة في مجال التدخلات النقدية. وأيضا على سياستي سعر الفائدة و الاحتياطي. و على الرغم من أن أولويات المالية العامة و سياساتها قد أظهرت اختلافات أكبر فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد ظلت الأولوية العريضة للمالية العامة تحويل الثروة النفطية إلى الشعب من خلال الموازنة (باستخدام استثمارات عامة و أجور و رواتب و دعم و تحويلات).

إن الاعتماد على موارد النفط في هذه الموازنات كان بمثابة الخطر اللامتناهي الحدود، خصوصا في ظل التسعير بالدولار و الذي شهد في السنوات الأخيرة انخفاضا متواصلا، الأمر الذي أثار تساؤلات حول ملائمة نظام ربط أسعار الصرف لاسيما الدول المصدرة للنفط و دول مجلس التعاون خاصة، إن هذا الانخفاض في قيمة الدولار يشكل فقدان ثقة مع الشركاء الاقتصاديين، مما يحد من الاستثمارات و عدم الاستقرار الاقتصادي داخليا و خارجيا.

و على وقع التغيرات في أسعار الدولار نحو الانخفاض غير المعلن، ظهرت العديد من الكتابات النظرية، القياسية، و الأكاديمية و كذا مختصين و محليين ماليين حول اختيار عملة ربط ملائمة، في ظل تأسيس اتحاد نقدي خليجي بحلول عام 2010، كمرحلة انتقالية نحو إطلاق عملة خليجية موحدة. التي تكون فرصة للاعتماد على سياسة نقدية مرنة بما فيه الكفاية لمعالجة الأوضاع و الأزمات المتكررة.

إن جدل المحللين و الماليين لم يركز على اختيار عملة الربط مثل ما ركز على مخاطر و مكاسب فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار، ما شكل فرق معارضة و أخرى مؤيدة و هذا بناء على حجج و مبررات مبنية على دراسات و تحاليل نظرية و تجريبية.

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كانت المنعرج الحاسم في قضية انخفاض قيمة الدولار و انعكاساته على الاقتصاديات الخليجية و العملات بصفة خاصة، من هنا يمكن طرح التساؤلات التالية:

❖ ما هو أثر انخفاض الدولار على العملات الخليجية و الإقتصادات بصفة عامة؟ و ما مدى مساهمة الانخفاض في توجيهات اختيار عملة الربط؟.

❖ ما هي المبررات الاقتصادية الأخرى لفك ارتباط العملات الخليجية بالدولار؟ و هل هذا يخفف من حدة التضخم؟.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

- ❖ هل حالة الكويت تشكل الاستثناء بربط عملتها بسلة العملات؟ و هل من خطوات ستتبعها دول مجلس التعاون في نفس النهج(الفك)؟. على أي أساس يتم اختيار عملة الربط؟. و هل يساهم هذا في الحد من التضخم المستورد، و ما علاقة ذلك بارتفاع برميل النفط و انخفاض قيمة الدولار؟.
- ❖ هل لقرارات اختيار عملة الربط المناسبة أثر سلبي على إصدار العملة الموحدة، بغض النظر عن الوقت الذي ستأخذه عملية الإصدار؟.

كل هذا و ذلك سيتم الإجابة عنه من خلال التطرق إلى الفصل الرابع و الذي تم تحديده بمبحثين أساسيين. بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى دوافع انخفاض الدولار و اثر ذلك على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني فتمحور حول التساؤل التالي هل فك الارتباط بالدولار أمرا حيويا لاقتصاديات الخليجية؟.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

المبحث الأول: دوافع انخفاض الدولار و اثر ذلك على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

تشكل العملات الإرتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطات الدولية. و باعتبار الدولار الأمريكي العملة الإرتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و على الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتون وودز. عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية بحوالي ثلثي احتياطات النقد الأجنبي و الأوراق المالية، خاصة السندات التي تصدرها البنوك المركزية على مستوى العالم بالدولار أو تلك التي يصدرها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، 80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي، و تسوية معاملات التجارة بحوالي 50% من صادرات العالم تدفع قيمتها بالدولار، فضلا عن أن الخزانة الأمريكية هي الأكبر على مستوى العالم من حيث حجم إصدار السندات¹.

و من خلال المعطيات المتوفرة يظهر جليا أن منافسة بين الدولار و اليورو و باقي العملات الرئيسية، بينت أن قيمة الدولار سجلت انخفاض بالنسبة لهذه العملات، و خصوصا المنافس العنيد (اليورو). الأمر الذي يطرح التساؤل عن دوافع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي؟. وارتفاع قيمة الأورو في نفس الوقت؟.

المطلب الأول: دوافع انخفاض الدولار الأمريكي

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و حسب الاقتصادي بسام الحجار، سجلت مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو، و يمكن تفسير قوة الأورو أمام الدولار إلى العوامل التالية :

✓ التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، حيث لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة العالمية مقابل بنوك مركزية (الأوروبي و الياباني)، و بسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب 1.9% إلى 0.7% في بداية العام 2001، عمد البنك المركزي الأمريكي إلى خفض الفائدة من 6.5% إلى 6% لدعم حركة الاقتراض و تفاديا لركود اقتصادي محتمل، قام أيضا بتخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى 3.75% لتصبح أقل من مستواها في أوروبا، و واصل البنك الفيدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من عام 2003 لتستقر على نسبة 1% أدنى مستوى له.

¹ أ.د. زايري بلقاسم " العملة الخليجية الموحدة"، المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث و الثلاثون، 2009 نص 19.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

✓ كما شهدت ارتفاعا جديدا في 2004 لتصل إلى 5.7% و عاودت الانخفاض بدءا من عام 2007 إلى 5.02% لتسجل عام 2008 نسبة 1.98% في وقت شهدت نسب الفائدة الأوروبية ارتفاعا بحوالي 4.86% عام 2008¹.

✓ من مصلحة أمريكا وجود دولار ضعيف، و ذلك لرفع قدرتها التنافسية في سوق الصادرات العالمية، و تقليل الواردات و القيمة الحقيقية للدين، أي الدفع بدولار ضعيف.

✓ من أهم الدوافع أيضا، هو إقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على توزيع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الأورو و باقي العملات الرئيسية الأخرى (الين، الجنيه الإسترليني)، و ذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاض في سعر الدولار و الأورو كما يظهر في الشكل رقم (13) و (14).

الشكل رقم(13): متوسط سعر صرف المتبادل بين الأورو و الدولار(1999-2010)



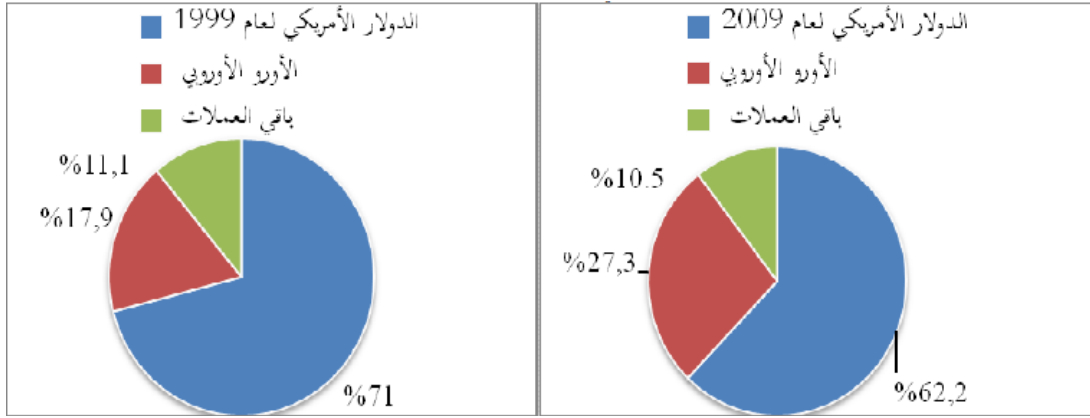
Source: United Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2011.

✓ العجزان، أو العجز الثنائي في الميزانية و في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ نحو 1.30 تريليون دولار خلال عام 2010 أي نحو الثلثين، أو نحو 11% من الناتج المحلي لعام 2010. و يقع تمويل هذا العجز بإصدار سندات دين على الاقتصاد الأمريكي، و نحو 480 مليار دولار عجز في الحساب الجاري، و هذه عجوزات غير مسبوقه في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

¹: ألقمان معزوز، أشريف بودري، "المنافسة بين الدولار و الأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص79.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الشكل رقم (14): نصيب الدولار و الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2010)



المصدر: ألقمان معزوز، أشرف بودري، "المنافسة بين الدولار و الأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص83.

✓ و من أهم الأسباب أيضا التي تفسر تفوق الأورو في هذه المرحلة أمام الدولار، هو تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز في الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي¹ الأولى بقيمة 1.25 تريليون دولار عام 2008، و الثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010.

✓ إن الظروف التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عواقب الأزمات المالية على رأسها أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، و في ظل بعض المقترحات التي استحدثتها بغية التخفيف من وطأة كل هذه الأزمات، إذ كان الاختيار الأصعب هو تخفيف قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية. ✓ ضعف ثقة العالم الخارجي في الدولار الأمريكي: من خلال العجوزات الهائلة، مع استمرار الاقتراض و تراكم الدين بالنسبة للاقتصاد الأمريكي يضعف الدولار كعملة احتياطي عالمي.

كل هذا سيكون له الأثر البارز على اقتصاديات الخليج و التي تعتمد على النفط و الغاز كمدخيل رئيسية، ضف إلى ذلك تثبيت عملاتها بالدولار و من خلال هذه الرؤية يمكن إبراز مدى مساهمة انخفاض قيمة الدولار على اقتصاديات الخليج في ظل تداعيات إنشاء عملة خليجية موحدة.

¹: التيسير الكمي: هو إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، و تعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود من فراغ، حيث سبق الاحتياطي الفيدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، و استخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض و زيادة حجم الائتمان، و هو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

المطلب الثاني: أثر انخفاض الدولار على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

1- تطورات سعر الصرف

تعتبر قمة البحرين التي انعقدت عام 2000، بمثابة القرار الذي ينص على ضرورة تبني الدولار كمثبت مشترك لعملات الدول الخليجية، هذا في ظل التقلبات الحادة للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى و التي تسارعت وتيرتها خلال عام 2008، و سياسة الطوارئ النقدية التي انتهجها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمواجهة الركود و الأزمة المالية الأمريكية الأمر الذي أثر بشكل سلبي على منطقة الخليج العربي و دول المجلس التعاون خاصة، نظرا لارتباطها الوثيق بالدولار إذ نتج الربط بهذا الأخير في خسارة للسياسة النقدية مع معدل فائدة سالب و توسع في الإقراض. و ساهم كل ذلك بقوة في تضخم أسعار الأصول في دول المجلس ووفرة في أسواق العقار.

الجدول رقم (22): أنظمة أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي.

العملة	نظام سعر الصرف	عملة الربط	سعر الصرف (مقابل الدولار)
الدينار البحريني	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.266
الدينار الكويتي	أسعار صرف ثابتة ضمن نطاقات أفقية	سلة العملات	0.352
الريال العماني	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.260
الريال القطري	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.275
الريال السعودي	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.267
الدرهم الإماراتي	سعر صرف تقليدي ثابت	الدولار الأمريكي	0.272

المصدر: د.ف، اسكشافيلاني، د.ن، السعيد، أ.فهد عبد العزيز محمد علي، "نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي" ورقة مقدمة للملتقى السابع عشر (التكامل الإقتصادي الخليجي: الواقع والمأمول)، الجمعية الاقتصادية السعودية، الرياض، 2009. ص06.

**متوسط الفترة.

***لا تزال مكونات و أوزان سلة العملات هذه طي الكتمان

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

إن دول مجلس التعاون الخليجي اتبعت سياسة نقدية قائمة على التثبيت الصارم لسعر الصرف بالدولار، و هذا ابتداء من 01 يناير 2003 كخطوة أولى نحو الإتحاد النقدي، و الذي تم التطرق إليه في الفصل السابق.

هذا و قد شهد الدولار الأمريكي في الفترة بين عامي 2003 و 2007 انخفاضا ملحوظا مقابل قيمة العملات الرئيسية، مؤديا إلى تراجع قيمة العملات الخليجية باستثناء الكويت (التي تحولت في 19 ماي 2007 من الربط بالدولار إلى سلة عملات).

قد أفاد صندوق النقد الدولي أن قيم عملات مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت فعليا مقابل اليورو بنسبة 8%، باستثناء الكويت التي أنهت علاقة الربط مع الدولار خلال العام 2007. و من الجدول رقم(23) يظهر أن هناك تغيير في سعر الصرف ما بين عملات دول مجلس التعاون الخليجي في مقابل الدولار، الأروو وحقوق السحب الخاصة، و هذا في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2007، حيث شهدت العملات الخليجية انخفاضا بحوالي 20% من قيمتها، باستثناء الكويت حيث شهد الدينار انخفاض بنسبة 15% من قيمته بعد قيام السلطات الرسمية بتحديد سعر الصرف مقابل سلة من العملات خلال الربع الثاني من عام 2007، و الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار بحوالي 5% خلال الفترة (2003-2007).

إذن من الجدول أيضا يظهر أن قيمة العملات الخليجية أخذت نفس منحى الدولار بالانخفاض على الرغم من زيادة أسعار النفط إلا أنها لم تستفد، و مرد ذلك كما جاء في توقعات صندوق النقد الدولي و التي أشارت إلى أن العجز في الميزان الجاري الأمريكي لا ينخفض على نسبة 4% بحلول عام 2013 في أحسن الأحوال، و هذا يدل على أن حجم الانخفاض اللازم في قيمة الدولار لا بد أن يكون كبيرا حتى يصحح الاختلال الحاصل، و في ظل هذه التوقعات المتشائمة فإنه سيكون أثره بشكل سلبي على دول مجلس التعاون الخليجي، و التي تركز في وارداتها على دول الإتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو الذي يشهد ارتفاعا على الدولار مما يؤشر إلى وجود تضخم مستورد.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الجدول رقم (23): أسعار صرف وحدات العملات الخليجية مقابل الدولار، اليورو وحقوق السحب الخاصة(*)
متوسط الفترة (2001-2007)

الإمارات الدرهم	البحرين الدينار	السعودية الريال	عمان الريال	قطر الريال	الكويت الدينار	
3.6725	0.7600	3.7500	0.3846	3.6400	0.3065	2001
3.2721	0.3358	3.3442	0.3419	3.2406	0.2733	
4.6748	0.4786	4.7734	0.4896	4.6334	0.3902	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.3040	2002
3.4873	0.3580	3.5626	0.4390	3.4573	0.2883	
4.7534	0.4867	4.8537	0.5384	3.7114	0.3934	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.2981	2003
4.1898	0.3592	4.2797	0.4390	4.1557	0.3394	
5.1421	0.5265	5.2506	0.5383	5.0966	0.4173	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.2947	2004
4.5868	0.4705	4.6827	0.4806	4.5472	0.3684	
5.4239	0.5568	5.5531	0.5694	5.3902	0.4364	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.2920	2005
4.5494	0.4671	4.6454	0.4769	4.5078	0.3629	
5.4239	0.5553	5.5383	0.5679	5.3759	0.4312	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.2902	2006
4.6490	0.4771	4.7470	0.4873	4.6067	0.3672	
5.4023	0.5531	5.5163	0.5656	5.3545	0.4268	
3.6725	0.3760	3.7500	0.3846	3.6400	0.2843	2007
5.0590	0.5198	5.1664	0.5310	5.0206	0.3907	
5.6146	0.5748	5.7331	0.5878	5.6549	0.4343	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	2.020-	معدل التغير في قيمة العملة خلال (2007-2006)
8.820	8.940	8.940	8.970	8.990	6.4300	
3.930	3.930	3.930	3.930	3.930	1.7600	
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1.3300-	متوسط التغير في قيمة العملة لفترة (2007-2002)
7.720	7.750	7.720	7.860	7.750	6.2800	
3.390	3.390	3.390	3.390	3.390	2.0000	

*يعبر الرقم الأول عن أسعار صرف العملات الخليجية مقابل الدولار ثم اليورو و بالنسبة للرقم الثاني ثم الثالث مقابل حقوق السحب الخاصة.

**تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، اليورو و حقوق السحب الخاصة وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع في قيمة العملة المعنية.

المصدر: أ.ذابري بلقاسم" العملة الخليجية الموحدة" المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث و الثلاثون، 2009

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

كما نشير إلى أن مشكلة أخرى تتعلق بأثر تقلب أسعار النفط، فإضافة إلى الطابع الريعي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، هناك خاصية التقلبات التي يتميز بها النفط المصدر الأساسي و غير المتجدد للإيرادات الحكومية في هذه المنطقة، إن التذبذبات التي تحدث على مستوى الأسعار تتسبب في العديد من المشاكل المتعلقة بإدارة سعر الصرف و خاصة سعر الصرف الحقيقي و هذا على المدى البعيد خصوصاً، و بالتالي استقرار سعر الصرف الحقيقي له دور محوري في استقرار الاقتصاد و في النمو الاقتصادي، و بالتالي يمكن التنويه إلى أن انخفاض الدولار قد يساهم في كبح جماح ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في ظل الطفرة المشهودة.

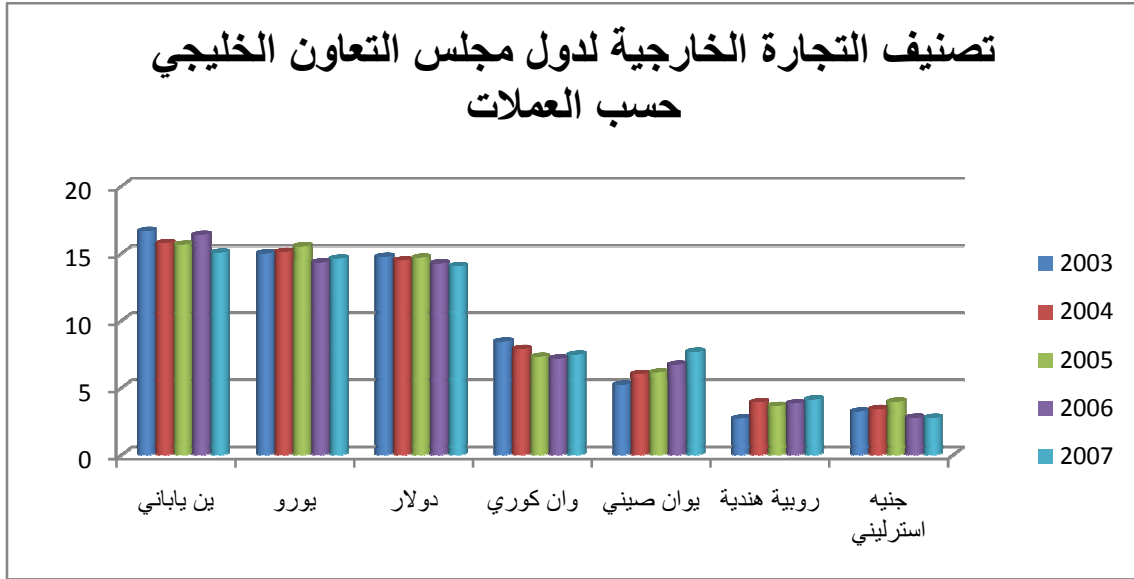
2- تطورات التجارة الخارجية

لقد كان للسياسات الاقتصادية و التجارية التي اتخذها مجلس التعاون بدءاً من منطقة التجارة الحرة في عام 1983، ثم الاتحاد الجمركي في 2003، فالسوق الخليجية المشتركة في يناير 2008 آثاراً في تنمية التجارة البينية فيما بين دول المجلس. حيث تضاعف حجم التجارة البينية بين الأعوام 1984 و 2011.

فيما اقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في عام 1984 على 5.9 مليار دولار، فإن قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ارتفعت إلى 75.1 مليار دولار عام 2011، و ترجع هذه الزيادة إلى إزالة المعوقات أمام التبادل التجاري و تيسير انتقال المنتجات و السلع فيما بينها. إن دراستنا لتطورات التجارة الخارجية لدول المجلس الهدف منه هو إعطاء صورة واضحة لمدى ارتباط هذه الدول مع بقية الدول الأخرى اقتصادياً، على أساس العملات المتبادل بها. و من خلال الشكل رقم (15) يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي ذات علاقات تجارية كبيرة و متنوعة مع العديد من الدول ذات قوة اقتصادية كبيرة و عملات رئيسية، إذ تحتل اليابان المركز الأول بنسبة 15.68% من إجمالي الصادرات و الواردات الخليجية، في حين تصدر دول الاتحاد الأوروبي و بقية الدول التي ترتبط عملاتها باليورو و بكل الصيغ المباشرة و غير المباشرة في المرتبة الثانية بنسبة 14.90%، أما الدول التي تتعامل بالدولار الأمريكي بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول في الصف الثالث بنسبة 7.52%¹.

¹: د.ف. اسكشافيلاني، د.ن. السعيد، أ.فهد عبد العزيز محمد علي، "نظام سعر الصرف في الاتحاد النقدي الخليجي"، ورقة مقدمة للملتقى السابع عشر (التكامل الإقتصادي الخليجي: الواقع و المأمول)، الجمعية الاقتصادية السعودية، الرياض 2009، ص 12.

الشكل رقم (15)¹: تصنيف التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب العملات



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات د.ف، اسكشاقيلاني وآخرون، مرجع سابق، ص12.

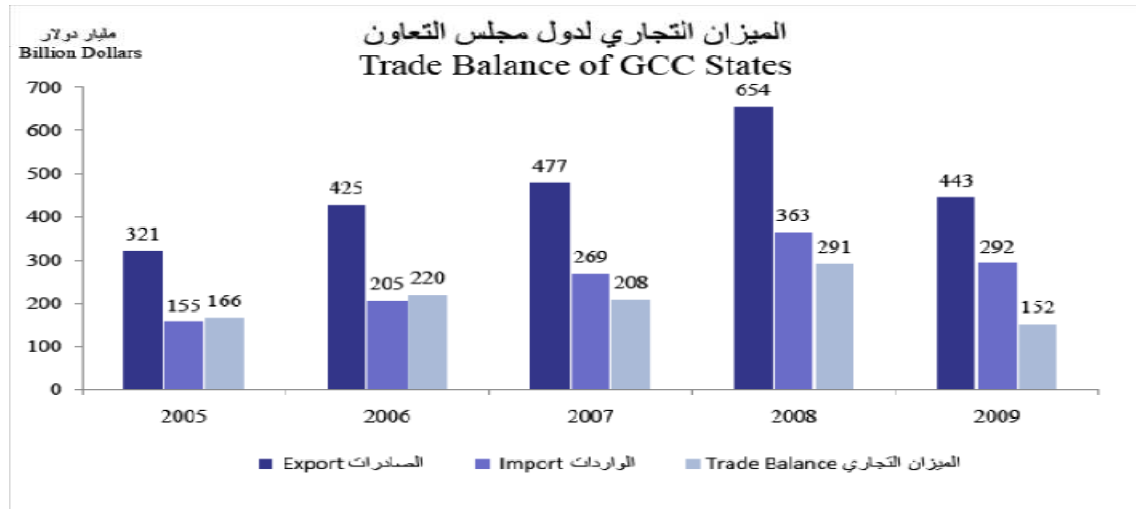
يمكن القول أن التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون مع الدول الغربية أصبح يشهد تراجعاً ملحوظاً مع باقي الدول، و على غرار الدول الآسيوية كاليابان، الصين، كوريا الجنوبية، و الهند. الأمر الذي يعطي الانطباع بأهمية دول المجلس و الدفع بها في مصاف العملات الرئيسية العالمية، إذ يعتبر الدولار الأمريكي هو الركيزة الأساسية لهذه الدول في تعاملاتها مع باقي الدول الأجنبية بما فيها الآسيوية.

و من إجمالي التجارة الخارجية لدول المجلس يمثل النفط و الغاز ثلثي مصادر الطاقة في العالم، و بالتالي فإنه لا يغيب على كل بال أن تغيرات أسعار هذه المادة الخام أو الطلب عليها أو كليهما سيؤثر بشكل كبير على وضع الميزانية العامة للدول المعنية، و بالتالي يتم استخدام سعر متدني للنفط بالمقارنة مع أسعاره الجارية لأغراض تقديرات إيرادات الميزانية العامة مما يوفر لها احتياطي مالي كبير يحافظ على خط رجعة إذا انخفضت أسعار النفط، بحيث لا يؤثر ذلك بشكل كبير على الإنفاق الحكومي الجاري أو الاستثماري.

¹ معطيات الشكل بناء على احصائيات د.ف، اسكشاقيلاني وآخرون، انظر الملحق.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الشكل رقم (16): يمثل الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، النشرة الإحصائية، 2011.

و من الشكل رقم(16) نلاحظ أن حصة الصادرات تشكل الحصة الكبيرة من الميزان التجاري وقدرت سنة 2008 ب 654مليار دولار، و تمثل في كافة الموازين نسبة الصادرات الفيصل، من حيث القدرة على تسجيل فائض مستمر، و السبب العائد في ذلك سبق ذكره و المتمثل في عائدات النفط.

و من البيانات السابقة تظهر أهمية الصادرات النفطية و مدى تسعيرها بالدولار خصوصا في حالات انهيار قيمته.

3- التضخم

حسب البيانات الرسمية فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتفاوت من حيث معدلات التضخم القائم في الوقت الراهن، و الضغوط التضخمية الموازية له يمثلان اكبر التحديات الاقتصادية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، و الجدول رقم (15) من الفصل الثالث يبين ما يلي:

تنقسم دول مجلس التعاون الخليجي إلى قسمين فيما يخص تشابه معدلات التضخم في السنوات الماضية: المجموعة الأولى تشمل السعودية وسلطنة عمان و الكويت و البحرين، حيث الارتفاع الطفيف للأسعار و التي تراوحت فيها معدلات التضخم خلال السنوات 2002-2009 ما بين 2% و 8%، والمجموعة الثانية التي ترتفع فيها الأسعار بصورة اكبر و هي قطر و الإمارات العربية، حيث تراوحت فيها معدلات التضخم بين 3% و 14% خلال نفس الفترة.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

و تتعدد الآراء حول أسباب التضخم في دول مجلس التعاون الخليج، فمنها ما يتعلق بالشأن الداخلي وأخرى ترتبط بالتطورات العالمية، و على الرغم من تشابه اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن أسباب التضخم تختلف من دولة لأخرى كما يلي:

✓ ضعف عملة الدولار مقابل الأورو خصوصا من ناحية التبادل التجاري مع العملات الخليجية (التصدير بالدولار المنخفض و الاستيراد بالأورو المرتفع)، الأمر الذي خلق ما يعرف بالتضخم المستورد، و الناتج عن ارتفاع معدلات أسعار السلع و المواد الخام و لوازم البناء و المواد الغذائية و غيرها من السلع و الخدمات المستوردة، و ذلك بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج أو ارتفاع عملات هذه الدول مقارنة بعملات دول المجلس.

✓ هذا وقد تسبب الارتفاع غير المسبوق لعائدات النفط في هذه الدول، إلى سيولة زائدة و ساهم في رفع مستويات التضخم بنسب عالية و موازاة مع الارتفاع القياسي في أسعار النفط، تعرف عائداتها التي تم ضخها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي نسبة نمو كبيرة، مما أدى إلى استمرار الطلب الداخلي الذي من شأنه أن يزيد من الضغوط التضخمية، و بالتالي فالتضخم هو ضريبة لابد لدول المجلس من دفعها في مقابل الوفرة المصاحبة لارتفاع أسعار النفط.

✓ إن للنمو الاقتصادي الخليجي دورا بارزا في رفع معدلات التضخم، الأمر الذي يصحبه زيادة في مستوى الأجور في القطاعين العام و الخاص.

يمكن القول أن الارتباط بالدولار وآثاره السلبية أدت بدول مجلس التعاون الخليجي إلى حرمانها(البنوك المركزية) من استخدام معدلات الفائدة للتحكم في التضخم، و في هذا الصدد أكد محافظ البنك المركزي الإماراتي مؤخرا على أن السياسة الخاصة بالدولار مسؤولة عن 30% من التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أي أن التضخم المستورد ناجم عن الارتباط المستمر للعملات الخليجية بالدولار الأمريكي و هنا تظهر الحاجة لفك ارتباط الدينار بالدولار، بينما النسبة المتبقية 70% مسؤولة عنها السياسة الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي¹.

¹: صباح جاسم "إعصار التضخم يضرب دول الخليج" على الرابط التالي www.annabaa.org/nbanews/70/471.htm أطلع عليه بتاريخ 2011/03/26.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

المبحث الثاني: هل فك الارتباط بالدولار أمرا حيويا لاقتصاديات الخليجية؟

وهل صحيح أن الارتباط بسلة العملات يعمل على تخفيض نسب التضخم المستورد؟. و ما علاقة ذلك بارتفاع أسعار برميل النفط و التوتر السياسي في المنطقة؟.

• اقتصاديا:

فإن دول الخليج تستعد لإصدار عملتها الموحدة حسب ما جاء في الفصل السابق، و بالتالي فإنه يتطلب ذلك نظام سعر صرف ثابت و هو أمر يصعب تحقيقه في حالة حقوق السحب الخاصة، و بما أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل أساس على البترول المقوم بالدولار، خصوصا في إعداد موازاناتها يتم احتساب الموارد على أساس العائدات المحققة من واردات النفط، و من هنا فإن فك الارتباط عن الدولار الأمريكي سيكون أمرا بالغ الخطورة و سيكون حائلا دون الوصول إلى عملة موحدة. و نظرا للآثار المترتبة عن ذلك فالمطلوب إيجاد صيغة اختيار للربط ملائمة في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تعيشها دول المجلس.

المطلب الأول: دراسات نظرية وتجريبية سابقة حول اختيار عملة الربط الأنسب لدول مجلس التعاون الخليجي

ولهذا نجد عدة آراء و تحليلات اقتصادية من قبل محللين ماليين تمخضت عنها دراسات نظرية وتجريبية أفضت إلى نتائج و التي سنتطرق إليها في ما يلي:
تعتبر دراسة كل من "بول ماسون و كولن ما كارثي"، من أحدث الدراسات التي ساهمت في البحث عن كيفية اختيار عملة الربط المناسبة في ظل إنشاء عملة موحدة، حيث ارتكزت دراستهما على بعض التجارب السابقة إذ اعتمدا على منطقة العملة المشتركة (CMA) لإفريقيا الجنوبية لصالح الوحدة النقدية الخليجية¹.

في إطار نفس السياق ، فإن عملات الدول الأعضاء الصغيرة مثل (ليسوتو ،ناميبيا ،سوازيلاندا) (LNS) تكون مثبتة بالتساوي مع عملة جنوب إفريقيا "راند"، لذا فإن هذه الوحدة من أسعار الصرف تربط لاعبين كبار مع دول صغيرة.

إن التكامل النقدي بين الدول الثلاث السالف ذكرها و جنوب إفريقيا، يعني أن البنك المركزي لجنوب إفريقيا ليس مسؤولا عن السياسة النقدية لجنوب إفريقيا فحسب بل لدول المجموعة ككل، في حالة دول المجلس التعاون الخليجي فإن السعودية ستصبح في الواقع البنك المركزي لبقية دول

¹د. رولاند مكدونالد، " محاضرة سياسة اسعار الصرف و حروب العملات"، مجلس دبي الإقتصادي،ص21. على الرابط الالكتروني التالي: www.dec.org.ae أطلع عليه في 2011/06/14.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

المجلس. بالتالي توصل كل من (ماسون و مكارثي) إلى أن منطقة العملة المشتركة لإفريقيا الجنوبية تعد حالة خاصة و بالتالي فإنه من المحتمل أن لا تشكل خيارا أفضلًا للإمارات العربية أو بقية دول المجلس، نظرا لما تنطوي عليه هذه التجربة من مضامين أكثر تعقيدا.

كما بحث (كاندل) درجة التكامل الإقتصادي لدول المجلس، و استنتج أن الشروط الضرورية لإقامة الوحدة النقدية الخليجية لم تتحقق بعد (و حتى بغياب السعودية، فإن الأوضاع في كل من الإمارات و قطر يمكن أن تمنحها زمام قيادة الوحدة). هذا و أشار إلى محددات التضخم في دول المجلس و توصل إلى أن التضخم المستورد من الشركاء الرئيسيين يعد عاملا رئيسيا في هذا الموضوع، إضافة إلى المضامين النقدية /المالية للإيرادات النفطية. و على ضوء ذلك فهو يرى ضرورة تقليص صفة الدورية للسياسة المالية. كما توجد دراسة أخرى ركز عليها (كامار) القضايا المتعلقة بسعر الصرف التوازني في دول المجلس، ووجد أنه لا تزال الفوارق قائمة فيما بينها ويتطلب ذلك المزيد من التنسيق و اتخاذ السياسات التي تعزز الانسجام فيما بينها قبل تشكيل الوحدة النقدية الخليجية.¹

هذا و قد أظهرت دراسات تجريبية أخرى سابقة (ناصرالسعيد،2002)، أنه بالنسبة للدول العربية عامة و دول مجلس التعاون خاصة ستكون سياسة الربط باليورو و ليس بالدولار الأمريكي أحسن، نظرا لأهمية روابط التجارة بين الطرفين و اقتراح الإتحاد الأوروبي لاتفاق تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، و سيعزز اختيار اليورو كعملة ارتكاز بالنسبة لدول الخليج إذا ما توافرت أي من الحالتين التاليتين:

- ✓ إقامة تكامل اقتصادي بين دول أوروبا و الشرق الأوسط و دول مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الأوروبي و التنفيذ المنسق لمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نتيجة لاتفاق تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي و الانضمام لمنطقة التجارة العالمية.
- ✓ الابتكار في ترتيبات الدفع من خلال توسيع منطقة اليورو لتشمل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط و الدول العربية في الشرق الأوسط.

في حين أثبتت دراسة قام بها صندوق النقد العربي من خلال مؤلفه "نظم و سياسات أسعار الصرف"، بحيث ابرز كل من الباحثين (د.جورج ت.عابد و د.س.نوري ارياس و د.بهروز غويرامي،

¹: د. رولاند مكدونالد، نفس المرجع، ص23.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

(2002)، أن ضرورة اختيار عملة الربط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على عنصرين هامين:¹

أولاً: الاستقرار الخارجي ، ثانياً: العمل على تنشيط القدرة التنافسية باستمرار، و لهذا تم الاعتماد على دراسة قياسية تأخذ بعين الاعتبار هذين العاملين و ذلك بطرح التساؤل التالي: هل يمكن للإتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي تحقيق مكاسب استقرار خارجي كبيرة كافية؟ و كيفية العمل على تحقيق قدرة تنافسية و هذا لتبرير التحول من الربط بالدولار إلى الربط بسلة عملات تتكون من الدولار و اليورو؟.

و في خضم هذه التجربة تم التطرق إلى دراسة قام بها(أرياس أكيال و سيرس، 2001)، و الذي أظهر أن ربط كل عملة من عملات مجلس التعاون الخليجي على حدى بوحدات السحب الخاصة عوضاً عن الربط بالدولار، من شأنه أن يحسن الاستقرار الخارجي. الأمر الذي يؤكد حجة الجاذبية ألا و هي أن الربط الاسمي بوحدات السحب الخاصة قد يؤدي إلى سعر صرف أكثر استقراراً.

و لهذا الغرض تم في دراسة كل من (بهروز غويرامي و آخرون)، استخدام عامل الاستقرار الخارجي على أنه عنصر جد مهم في تحديد اختيار عملة الربط لم يف بالشكل المرغوب فيه، و هذا لأنه ضيق نوعاً ما على الرغم من فاعليته التي يوجد ما يبررها في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي و التي تعتمد صادراتها على النفط المقوم بالدولار، و لهذا فإن الاعتماد على الدولار كعملة ربط لا يختلف كثيراً عن سلة العملات المكونة من الدولار و الأورو.

كما أكدت الدراسة على أن القدرة على المنافسة سيكون لها الأثر البالغ في الانتقال أو الحد من تبعية الربط بالدولار، ما سهل الأمر على الإقتصادات الخليجية الاعتماد على مكوناتها الاقتصادية بخلق نوع من المرونة، الأمر الذي شجعها على الانتقال إلى سلة عملات(الكويت).

كما دعي الباحث (براد ستر)، دول مجلس التعاون إلى اتخاذ سعر صرف يتسم بقدر من المرونة، بعد أن ناقش عيوب النظام الحالي (براد ستر 2007)، وقد سبقه البروفسور (فرانكل) الذي طور نظام سعر صرف جديد سمي ب (ربط سعر الصادرات أو ربط السعر التصديري)، و هذا الاقتراح موجه إلى الدول التي تعتمد اقتصادياتها كثيراً على إنتاج سلعة أولية سواء معدنية أو زراعية.²

¹د.علي صادق توفيق و آخرون، مرجع سابق، ص96.
²أ.د. زايري بلقاسم " العملة الخليجية الموحدة" مرجع سابق، ص10.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

و ذلك بتثبيت قيمة العملة المحلية بسعر السلعة، فالدول التي تعتمد على إنتاج النفط يمكنها أن تربط عملتها بسعر النفط، و هذا التثبيت يمكن أن يكون كلياً أو جزئياً، عبر سلة تتكون من النفط و عملات أخرى، ترتفع و تنخفض قيمة العملة تبعاً لحركة سعر النفط بالدولار.

في حين يرى كل من (السينابارو، و تنروي 2002)، أن الدول المرشحة أكثر من غيرها للاستفادة من الربط القوي لأسعار صرفها بعملة أجنبية هي: (أ) الدول العاجزة عن تحقيق الاستقرار المالي و النقدي و ضمان استقرار الأسعار بمفردها، (ب) الدول التي تربط أزماتها الاقتصادية بشكل كبير بأزمات الدولة أو الكتلة الاقتصادية صاحبة عملة الربط، (ج) الدول الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، و (د) الدول القريبة جغرافياً و لغوياً و حدودياً من البلدان صاحبة عملات الربط¹.

و حسب الباحثين فإنه يمكن تبرير الربط بعملة أجنبية و الحكم على مزاياها، انطلاقاً من مجموعة من المعايير الواجب توافرها بالنسبة للدول المعنية و هو ما سنتطرق إليه لاحقاً. كذلك من بين الاقتراحات ما جاء في ملحق تقرير صندوق النقد الدولي (قضايا مختارة)، أن تركيبة وحدة حقوق السحب الخاصة كتركيب لسلة الربط يبدو مناسباً... إن الميزة الأساسية لمرجعية سلة عملات هو قدرتها على تثبيت سعر الصرف الاسمي الفعال، و بالتالي عزل الاقتصاد عن الاضطرابات الناشئة عن التقلبات في الأسعار المتقاطعة بين العملات الرئيسية، فمرجعية سلة عملات يعد بالفعل اختياراً طبيعياً تحت تقويم مدار، فالهدف الأساسي لهذا النظام هو الحد من انحراف السعر الحقيقي الفعال، حيث تتمتع سلة وحدة حقوق السحب الخاصة بقدر كبير من الاستقرار لا تتمتع به أية عملة أخرى لكونها لا تتبع دولة محددة، بالتالي لا تتأثر بالأداء الاقتصادي لهذه الدولة أو وضع ميزانها التجاري، بل على العكس فإن التقلبات بين العملات الأساسية التي غالباً ما تكون متقابلة لا تعكس قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة.

المطلب الثاني: دراسة تجريبية حول اختيار عملة الربط

إن التمعن في التجارب و الدراسات التي تطرق إليها الباحثين أو حتى السياسات الاقتصادية التي استخدمت، يظهر جلياً أن ما تم الإشارة إليه من قبل أليسينا و بارو (2002)، و بناء على ما حققته الدول الخليجية من تكامل مالي و اقتصادي من خلال تأسيس اتحاد جمركي و سوق مشتركة و مكاملة أنظمة أسعار الصرف، و التوصل إلى اتفاق حول معايير التقارب الاقتصادي، كل هذا تم التطرق

¹: أ.د. زايري بلقاسم، نفس المرجع، ص08.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

إليه في الفصل الثالث. و هذا بغية تحقيق الدرجة المثلى من التكامل و ذلك بإنشاء عملة خليجية موحدة، و في هذا الإطار ظهرت العديد من التساؤلات و الاستفسارات التي نحددها في ما يلي:

على أي أساس أو معايير يتم اختيار عملة الربط؟ و أي عملة ربط يجب على دول مجلس التعاون الخليجي اختيارها؟ هل الدولار كافي كعملة ربط أم ماذا؟.

بناء على ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الإقتصاد السعودية، و من خلال الدراسة التجريبية لكل من (د.ناصر السعيد، د.فابيو سكاتشيا فيلاني وفهدعلي). فإن المعايير المتخذة لاختيار عملة الربط المثلى كانت بالنسبة لدراستنا النظرية كأسس فعالة حاليا من خلال الإعتماد على الصادرات النفطية و مستقبلا عن تنوعها.

إن المعايير المتخذة في هذه الورقة كانت بناء على ما قدمه أليسينا وبارو و تنزيرو (2002)، إذ تعتبر منهجية لدولة تسعى إلى اعتماد عملة أجنبية، و يتناول المؤلفون في بحثهم ثلاثة معايير مهمة لتقييم منافع عملة الربط:

- (1) التوسع في التجارة الدولية الذي قد ينتج عن منطقة عملة.
- (2) تأثير اختيار عملة الربط على مستوى الحركة التزامنية للأسعار و الإنتاج.
- (3) خفض التضخم الناجم عن الإرتباط بعملة تتمتع بمعدل تضخم منخفض.

و حسب الباحث ناصر السعيد فإن الجدل الدائر حول مؤهلات اعتبار الخليج العربي "منطقة عملة مثلى" لا يتعدى حدود البحث الأكاديمي، فقرار إطلاق عملة موحدة في الخليج قد تم اتخاذه فعلا و الخطة الآن في طريقها للتنفيذ و هذا بتقديم قاعدة عملية تبني مدى استقاء دول مجلس التعاون الخليجي شروط منطقة العملة المثلى، و هذا بتطبيق المنهجية المقترحة من طرف أليسينا وبارو و تنزيرو (2003)، وذلك بتحديد الدولة المؤهلة لتكون منطقة عملة مثلى، إذ أنه كلما تكاملت الأقطار فيما بينها مع الدول صاحبة عملة الربط من خلال المعاملات التجارية. و مسايرتها في معدلات التضخم و تشابهها من حيث الأزمات و الصدمات، ما يعطيها ثمار الإتحاد النقدي أو تبني عملة منخفضة التضخم و اعتمادها كعملة ربط.

إن الإقتناع بدراسة أليسينا وبارو و تنزيرو (2003)، بالإعتماد على المعايير الثلاثة السابق ذكرها أسهمت في إقناعنا بالتوافق مع طرح الدكتور ناصر السعيد من خلال وضع خطة مؤلفة من خطوتين :

- تقييم عملة الربط المثلى لكل واحدة من العملات الخليجية.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

• تقييم عملة الربط المثلى للاتحاد النقدي الخليجي و ذلك بغية تحسين وظيفة الاتحاد النقدي الخليجي، من خلال الوقوف على قدرة المصرف المركزي الخليجي مع اختيار سلة تضم عملات الربط المثلى لكل دولة على حدى.

خصوصا أن منطقة الخليج العربي في حد ذاته و تاريخيا ذات ارتباط بالدولار الأمريكي، و لهذا الغرض سنتطرق إلى كل من المعايير التالية:

❖ معيار التجارة.

❖ معيار السعر.

❖ معيار الناتج.

1- معيار التجارة

قبل التطرق إلى نتائج اختيار عملة الربط عن طريق معيار التجارة، ننوه إلى أن الإحصائيات المعتمدة في هذا المعيار و المتعلقة بالتجارة البينية بين دول المجلس التعاون الخليجي في ما بينها، وبين بقية الشركاء التجاريين (الدول العربية، الدول الإسلامية، دول الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، و بقية دول العالم)، حيث قمنا باستخلاص القيم عن طريق حساب المتوسط لمدة أربع سنوات من 2006 إلى 2009، و هذا بناء على ما جاءت به النشرة الإحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، و التي تستمد إحصائياتها من عديد المراكز الإحصائية لدول المجلس إضافة للاعتماد على هيئات إحصائية عالمية بما فيها صندوق النقد الدولي.

و في خضم هذه المجريات أشرنا من خلال معيار التجارة تحديد الصادرات دون أن تشمل النفط و ذلك بغية إعطاء نظرة واضحة عن مدى دول الخليج في قدرتها التنافسية كما أظهرت الواردات، و هذا لإبراز درجة ارتباط إقتصادات هذه الدول مع بقية الشركاء، من أجل إعطاء البحث مصداقية من حيث تحديد و اختيار عملة الربط المناسبة لدول مجلس التعاون الخليجي.

لقد تم التركيز على معيار التجارة في اختيار عملة الربط و هذا بناء على التجارة البينية ما بين دول مجلس التعاون الخليجي و باقي دول العالم خصوصا (الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان)، و التي تعتبر ذات عملات رئيسية التي يمكن اتخاذها كعملات ربط، إذن من خلال الجدولين رقم (24) و (25)، يظهر أن واردات و الصادرات التي لا تشمل النفط، بأن الإتحاد الأوربي يشغل الحيز الأكبر من المعاملات التجارية بينه و بين دول المجلس التعاون الخليجي، بحيث سجلت الإمارات قيمة 29831.3 مليون دولار، في حين تلي (وم أ) ب 9581.71 مليون دولار، وثالثا اليابان 8210.82 مليون دولار، و يعمم هذا على كافة الدول الأعضاء في المجلس.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الجدول رقم(24): يمثل الواردات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مع أهم الشركاء التجاريين¹

المبلغ(مليون دولار)

الإمارات العربية	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
2599.5	90.64	2946.2	764.01	403.07	584.127	د.عربية
10038.05	400.46	4412.73	809.65	1266.22	4679.42	د.إسلامية
29831.3	1912.13	28417.25	3051.6	5194.49	76182.48	إ.أوروبي
9581.41	574.27	12917.33	988.99	2457.75	2309.55	و م أ
8210.82	744.967	7765.13	2663.29	2209.31	23353.84	اليابان
49326.13	2677.1	31983.4	4039.72	5718.02	7497.66	د.العالم

المصدر: معطيات مستخرجة بناء على: مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)،"النشرة الاحصائية الخليجية" الرياض، ط 2010-ط 2011،ص104.

الجدول رقم(25): صادرات وطنية المنشأ لا تشمل النفط خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي مع

المبلغ(مليون دولار)

باقي الشركاء التجاريين

الإمارات العربية	بحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
1348.27	266.09	3969.26	321.85	123.6	220.25	د.عربية
1450.6	132.81	1622.3	210.5	225.85	491.32	د.إسلامية
648.56	284.04	2490.8	258.5	354.13	87.16	إ.أوروبي
171.9	280.64	497.9	102.52	106.19	178.22	و م أ
39.77	50.07	248.59	48.62	1307.2	2.5	اليابان
6439.02	619.87	7265.85	1117.3	3844.15	941.54	د.العالم

المصدر: مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)، النشرة الاحصائية، نفس المرجع.ص98.

✓ التجارة البينية في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي:

يظهر من خلال الجدولين رقم (26) و(27)، و الخاص بالواردات و الصادرات خارج النفط، إذن من الوهلة الأولى تبين لنا أن سنة 2009 كانت الاستثناء لجميع الدول، حيث سجلت نسبة الواردات انخفاضا في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، و يكون السبب وراء ذلك في الأساس آثار الأزمة

¹تم حساب المتوسط عدد السنوات لكل من الواردات و الصادرات.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

المالية العالمية و التي لها آثار كبيرة على معدلات نمو التجارة البينية، في حين سجلت نسب متزايدة من سنة 2006 إلى غاية 2008، و هذا في إطار تشجيع التجارة البينية الذي تدعو إليها دول مجلس التعاون الخليجي، في إطار تشكيل مؤسسات و هياكل الإتحاد النقدي، و في ظل الاتفاقية الاقتصادية التي ساهمت في إنشاء الإتحاد الجمركي و السوق الخليجية المشتركة.

**الجدول رقم(26): التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها(واردات)
(مليون دولار)**

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات العربية	
17012.38	2467.89	2159.51	3342.16	3269.09	975.8	4797.9	2006
20241.76	2280.3	3320.2	4821.55	3852.5	1111.8	4855.38	2007
27414.22	2666.9	3995.7	7175.42	4973.5	1606.2	6996.33	2008
23249.35	2281.26	3894.7	5337.82	4678.56	1192.32	5864.56	2009

المصدر: مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)، النشرة الاحصائية، 2011. نفس المرجع.ص103.

**الجدول رقم(27): التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها(صادرات خارج
النفط)
(الوحدة: مليون دولار)**

المجموع	الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات العربية	
11553.14	549.14	1556.02	1103.00	5321.06	1023.44	2000.58	2006
13914.35	688.25	1448.91	1715.2	6546.4	1483.24	2032.36	2007
18501.35	913.25	620.68	2459.4	8018.6	2027.17	4461.59	2008
15518.09	853.38	1484.27	1870.5	6721.06	1431.7	3157.11	2009

المصدر: مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)، النشرة الاحصائية، 2011. نفس المرجع. ص103.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

و من خلال الجدول رقم (28) تشكل صادرات النفط و الغاز تزايدا مستمرا من عام 2006 إلى غاية 2008، بعدها في عام 2009، نلاحظ تراجعها و هذا يكون للسبب السالف ذكره ألا و هو الأزمة المالية العالمية.

من خلال الملاحظات و بعض الحقائق المؤكد عليها كالأزمة المالية و غيرها، يتبين من خلال معيار التجارة (البينية) أن دول مجلس التعاون الخليجي في الطريق السليم من خلال تطبيق قواعد الاتفاقية الاقتصادية، و التي تهدف إلى تكامل اقتصادي أكبر في حين أن اختيار عملة الربط الملازمة تؤكد التجارة تجاه الشركاء الأساسيين السالف ذكرهم، بحيث يشكل الاتحاد الأوروبي و اليابان صدارة الشركاء التجاريين لدول المجلس، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية شريكا تجاريا مهما لاقتصاديات البحرين و السعودية و التي تبقى في المرتبة الثانية بعد الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (28): صادرات النفط و الغاز لدول مجلس التعاون الخليجي

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
70099.9	9517.6	188216.3	17478.0	27827.3	38442.6	2006
73826.5	10795.7	205315.5	18725.4	33977.8	40408.3	2007
102087.1	13788.8	281029.3	28671.5	48291.4	60339.6	2008
67866.3	8878.0	163066.4	18070.0	40099.8	31212.9	2009

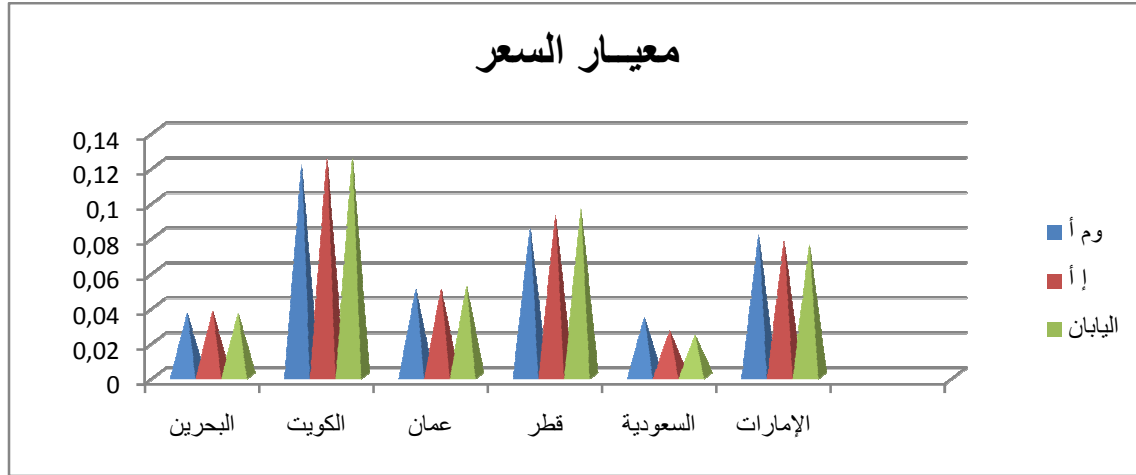
المصدر: مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)، النشرة الاحصائية، 2011. نفس المرجع ص.81.

2- معيار التضخم

يركز هذا المعيار على الاختلاف في معدلات التضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي كل قطر على حدى في مقابل (و م أ، الاتحاد الأوروبي، اليابان). فيظهر من خلال الشكل رقم(17) ما يلي: إن الفارق بين هذه الدول فيما بينها لا يعدو أن يكون جد متقارب، خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل ارتباطا متلازما للأسعار مع دول مجلس التعاون الخليجي، و التي تدل على أن هذه الأخيرة اقترنت إلى حد كبير بالولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي 1980 و 2007¹.

¹:د.ناصر السعيدى و آخرون، مرجع سابق، ص24.

الشكل رقم (17): يمثل معيار السعر



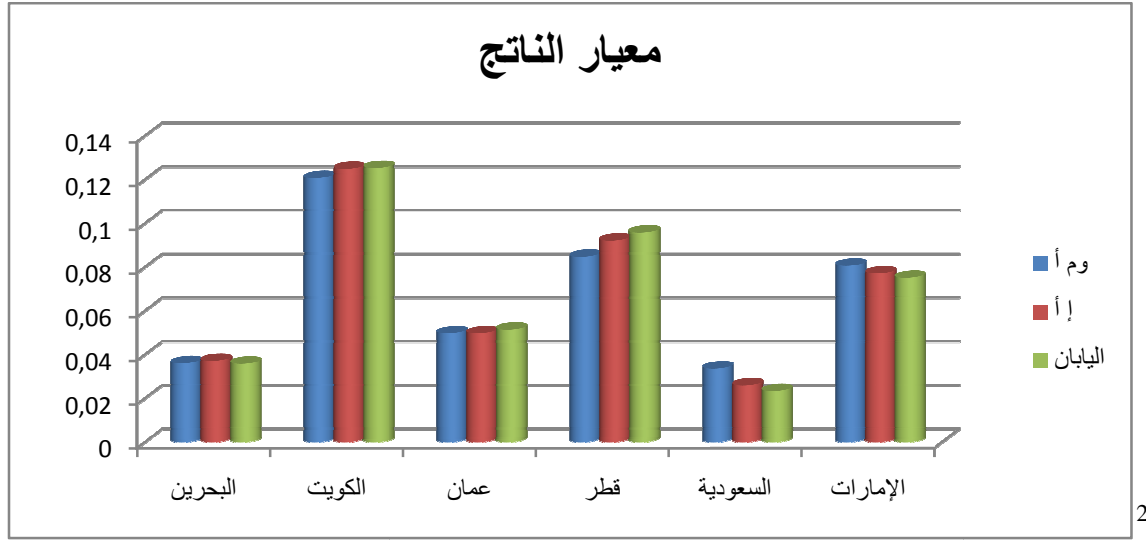
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات د.ناصر السعيد و آخرون، مرجع سابق، ص25.

و الهدف من هذا التحليل هو إثبات حقيقة أن مستوى الارتباط المتلازم مع المناطق الأخرى جدير بالملاحظة و إن كان أدنى منه مع الولايات المتحدة، و ذلك على الرغم من ارتباط العملات الخليجية بالدولار.

3- معيار الناتج

هناك تشابه بين معيار الناتج إلى حد كبير مع معيار السعر، فالبلدان التي ترتبط هزاتها الإقتصادية/الفعلية بالبلد صاحب عملة الربط تكون مستفيدة بالاندماج في "منطقة عملة مثلى"، و من الشكل رقم(18) و المبني على معطيات (الباحث ناصر السابق) تبين لنا أن دولة قطر تأتي في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث ارتباط ناتجها مع (و م أ). أما ناتج البحرين، السعودية والإمارات فهو أكثر ارتباطا باليابان، و آسيا و الإتحاد الأوروبي، في حين تتساوى في كل من الكويت و عمان مقارنة مع الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة على حد سواء. و من هنا يمكن القول أن دور اليورو لا يقل أهمية عن الدولار دون التناسي عن قوة الين الياباني.

الشكل رقم(18)¹: يمثل معيار الناتج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات د.ناصر السعيدى و آخرون، مرجع سابق،ص26.

الجدول رقم (29) يلخص نتائج تجريبية لدراسات سابقة و كذا ما تم الإشارة إليه من معايير (التجارة،السعر، الناتج) في ما يلي:

- إذا كانت التجارة هي المعيار الوحيد، سيتم اختيار اليورو كعملة ارتكاز أفضل لدول الخليج، و الخيار بين اليورو و الين ليس واضحاً لعمان و الإمارات ، نظراً لأهمية التجارة مع اليابان.
- سيتم اعتماد اليورو والين كعمليتي ربط للاقتصاديات الأقوى على الساحة الخليجية، السعودية والإمارات بالإضافة إلى مملكة البحرين في حال كان الارتباط المتلازم للناتج هو المعيار المعتمد،بينما تميل عمان إلى اختيار اليورو و أما قطر و الكويت فتبدوان أقرب إلى الارتباط بالدولار الأمريكي.

- إذا كان المعيار على أساس من تضخم الأسعار، فقد يكون الدولار الأمريكي هو الخيار المفضل لدول الخليج. بينما تميل عمان إلى اختيار اليورو و أما قطر و الكويت فتبدوان أقرب إلى الارتباط بالدولار الأمريكي.

- إذا كان المعيار على أساس من تضخم الأسعار، فقد يكون الدولار الأمريكي هو الخيار المفضل لدول الخليج.

¹:الجدول في ملحق المذكرة بحيث تشير الأرقام الواردة فيه إلى متوسط الجذر التربيعي للانحراف المعياري للتراجع التلقائي في البيانات السنوية لمؤشر أداء الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد، لذا نجد أنه كلما تدنت القيمة المسجلة، ارتفع ارتباط الناتج بين البلدين.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الجدول رقم (29): عملة الربط المثلى للدول الخليجية وفقا للمعايير الثلاثة

الدولة	التجارة	السعر	الناتج
البحرين	الأورو	الدولار	الين
الكويت	الأورو	الدولار	الدولار
عمان	الين	الدولار	الدولار/الأورو
قطر	الين	الدولار	الدولار
السعودية	الأورو	الدولار	الين
الإمارات	الين	الدولار	الين

المصدر: أ.د. زابري بلقاسم "العملة الخليجية الموحدة" ورقة مقدمة للملتقى السابع عشر، الرياض، مرجع سابق. ص16.

من خلال الدراسات السابقة و اعتمادا للنتائج المتوصل إليها يمكن استخلاص استنتاجات و نتائج بينت لنا ثلاث تيارات رئيسية:

المطلب الثالث: التيارات و التوجهات لاختيار عملة الربط المناسبة

1- التيار الأول

و الذي دافع فيه الكثير من المحللين عن استمرار ارتباط العملات الخليجية بالدولار على أساس أن الدولار هو حجر الزاوية في علاقات الخليج مع العالم، و القائمة على تسعير النفط (السلعة الخليجية الأهم) بالدولار، كما يرون أن فك الارتباط بالنسبة للعملات الخليجية بالدولار ليس بالقرار الهين و أنه يحتاج إلى دراسة معمقة لكيلا تظهر تأثيرات سلبية في اقتصاد المنطقة، خصوصا في الظروف التي مرت بها من آثار و تداعيات الأزمة المالية العالمية و تدهور الدولار الذي نجم عنه تعميق مشكلة التضخم، هذا خلافا لما قامت به الكويت من الانتقال بالربط بالدولار إلى سلة العملات، و هو أمر ميسر بالنسبة لها لأنها كانت تعمل به ما قبل عام 2005 عكس الدول الخليجية الأخرى. في حين أن فك الارتباط مبني على قرار استراتيجي له ارتباطات سياسية متشعبة و غير مقتصرة على الجوانب الاقتصادية.

إذن يمكن القول أن سياسة ربط العملات الخليجية بالدولار أسهمت في توفير الاستقرار الاقتصادي الذي كان يحتاجه الاقتصاد الخليجي الذي كان يمر بمرحلة البناء، و لكن مع تغير الكثير من الظروف سواء الدولية أو ظروف إقتصادات دول الخليج، التي تحولت من مرحلة البناء إلى مرحلة الاستدامة و التي تتطلب درجة معينة من التنوع، فإن تكاليف هذه السياسة قد تكون وصلت إلى

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

مرحلة تعادل التكلفة و العائد إن لم تكن التكلفة قد تجاوزت العائد بالفعل، و لعل تبني العملة الخليجية الموحدة تمثل الفرصة المواتية لتكون دول الخليج عملتها الموحدة، بل و الأهم سياستها النقدية المستقلة هذا ما يرجح الكفة للتيار الثاني.

2- التيار الثاني

و هو التيار المؤيد لفك الارتباط بالدولار، و تعد تجربة الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي كمعيار يتم أخذه بعين الاعتبار، و لذا نجد العديد من الدراسات و الأبحاث و الآراء التي طرحت بخصوص التوجه المعتمد من طرف دولة الكويت و كذا الانعكاسات التي تخلفها على باقي دول المجلس. و في هذا السياق نطرح التساؤل التالي:

هل فك الارتباط بالدولار مبرر اقتصادي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي؟ و ما أثره على الاتحاد النقدي الخليجي(العملة الخليجية)؟.

للإجابة عن هذا التساؤل سنعرض تجربة الكويت في سطور، و التي اعتمدت على سلة من العملات في تحديد قيمة عملتها (الدينار الكويتي)، و هذا بغية إعطاء نظرة واضحة عن هذا التوجه.

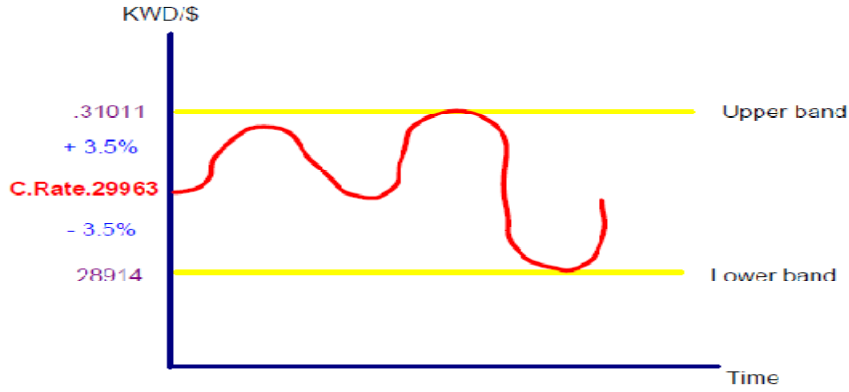
لقد اتبعت الكويت ربط عملتها بسلة من العملات منذ سنة 1975، إلى غاية أن تعهدت بمقتضى اتفاقية مسقط في 2002 بربط عملتها بالدولار الأمريكي، كخطوة أولى لتبني نظام المثبت المشترك لتسهيل عملية إطلاق العملة الخليجية الموحدة، في 2003/01/05 تم البدء بعمل الربط بمعدل الصرف الدينار بالدولار الأمريكي وفقا للقواعد التالية:¹

- أن معدل الصرف المركزي للدولار هو 0.29953 دك.
- سوف يسمح للدينار الكويتي بالتقلب في مقابل الدولار في نطاق تغير يساوي 7% أي بين هامشي نطاق أعلى و أدنى و هذا حسب الشكل رقم (19).

¹:أ.د.محمد السقا"ندوة حول ربط الدينار الكويتي بالدولار و العودة إلى نظام سلة العملات"، لمزيد من المعلومات اطلع على www.cba.edu.kw/elsakkatننظر بتاريخ 2009/04/12

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

الشكل رقم(19): نظام صرف الدينار الكويتي قبل اعتماد سلة العملات.



المصدر: أ.د.محمد السقا "ندوة حول ربط الدينار الكويتي بالدولار و العودة إلى نظام سلة العملات"، لمزيد من اطلع على الرابط التالي: www.cba.edu.kw/elsakkat المعلومات نظر بتاريخ 2009/04/12.

و في 2007/05/20 قرر مجلس الوزراء فك ربط الدينار بالدولار و العودة مرة أخرى لنظام سلة العملات، التي يكون فيها الدولار عاملا أساسيا في تحديد معدل الصرف.

من خلال ما تم التطرق إليه يظهر جليا مدى التوجه الذي يحث على فك الارتباط، و ذلك بالاعتماد على سلة عملات في تحديد سعر الصرف بالنسبة لدول الخليج، و هذا له مدلولاته و مبرراته التي يمكن إيجازها كما يلي:

- انخفاض الدولار في مقابل العملات الأجنبية بصفة خاصة اليورو و الين أدى إلى رفع فاتورة الواردات.

- إن سياسة ربط العملات الخليجية لا تسمح لمؤسسات النقد تنفيذ سياساتها النقدية المستقلة، حيث يمثل ذلك قيودا كبيرا على مقدرة مؤسسات النقد في تغيير (رفع أو خفض) سعر الفائدة على العملات الخليجية، التي تتواءم مع التغيرات و التطورات التي تحدث في هذه الاقتصاديات.

- في ظل نظام سعر صرف ثابت فإنه لا يمكن استخدام أسعار الصرف كأحدى أدوات السياسة المالية لمواجهة الاختلالات في الموازين الخارجية (الميزان الجاري و ميزان رأس المال).

- الربط بالدولار بالنسبة لدول الخليج يشجع على المضاربة بالعملة المحلية. فعلى سبيل المثال في عام 1997 حدثت موجة مضارب على الريال السعودي، و التي تزامنت مع تراجع أسعار النفط والأزمة الاقتصادية في آسيا، التي نتج عنها انخفاض كبير في أسعار صرف معظم العملات في المنطقة.

- التكلفة السياسية و المالية لاستمرار معدل التضخم في ظل الوفرة المالية، حيث لن تستطيع الحكومات الخليجية مقاومة المطالب الشعبية في ظل ارتفاع معدل التضخم و تزايد الوفرة النفطية.

الفصل الرابع: أثر فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

إن هذه المبررات لفك الربط بالدولار بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي سيكون له الأثر البارز على الاتحاد النقدي و العملة الخليجية الموحدة من خلال مايلي:

✓ فك الربط يعد خرقا واضحا لالتزامات دول الخليج قبل اتفاقية المثبت المشترك الموقعة في مسقط في 2002.

✓ فك الربط يهدد بشكل جدي مشروع العملة الخليجية الموحدة، إذ أن نجاحها يعتمد على سياسة نقدية موحدة و التي لم تعد كذلك بالنسبة لبعض الدول الأعضاء كالكويت.

✓ يبرز فك الارتباط هشاشة الهيكل المؤسسي لمنظمة مجلس التعاون الخليجي من خلال أخذ خطوات مناقضة لتعهدات المجلس من طرف الدول الأعضاء، هذا في ظل عدم وجود آلية لضبط التزام الدول الأعضاء بالاتفاقيات الموقعة ما يجعلها تغلب مصالحها الخاصة على الاتحاد ككل.¹

3- التيار الثالث

هو تيار وسط بين الاتجاهين و يدعو إلى إيجاد بدائل أخرى و عدم الانجرار وراء البنك المركزي الأمريكي في أسعار الفائدة، و النظر في إعادة تقييم أسعار العملات الخليجية مقابل الدولار لتلافي التدايعات المتعلقة بالدولار نفسه. كما كان من الممكن أن تستمر الدول الأعضاء في الالتزام بتعهداتها أمام منظمة مجلس التعاون الخليجي، و في ذات الوقت المحافظة على شكل من أشكال الربط بالدولار للاستمرار في انتهاج سياسة المثبت المشترك من خلال الربط المتحرك أو الربط الزاحف.

¹د.محمد السقا"ندوة حول ربط الدينار الكويتي بالدولار و العودة إلى نظام سلة العملات"نفس المرجع، على الرابط
www.cba.edu.kw/elsakkat

الخاتمة:

إن إنشاء اتحاد نقدي خليجي بعملة مشتركة يعد انجازا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، كما يعتبر في حد ذاته تحديا يواجه هذه الدول، خصوصا في ظل اختيار عملة الربط المناسبة، و هذا تحت طائلة التكتلات الاقتصادية و المالية الدولية و كذا في ظل تحديات الأزمات المالية العالمية. إن الاعتماد على الدولار كعملة ربط بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يشكل استقرارا و نوع من الثقة بالنسبة للمتعاملين بالعملات الخليجية و كذا العملة المقترح إنشاؤها، إلا أن هذا البند الذي اعتمده قمة مسقط لم يكن يعدو أن يكون برتوكولا فقط، نظرا للخطوة التي قامت بها دولة الكويت، بربط عملتها بسلة عملات و الخاصة بشركائها التجاريين ما أعطى انطبعا بصعوبة الالتزام بمبادئ الاتفاقية.

إن التطرق إلى اختيار عملة ربط مناسبة من خلال دراستنا بناء على معايير تم الاعتماد عليها من قبل (الناتج، التجارة، التضخم)، أظهرت مدى نجاعة الاعتماد على الدولار كعملة تثبيت مناسبة و ملائمة، في نفس الوقت ظهر أن ارتباط الكويت بسلة من العملات أيضا أثبت مصداقية و قبولاً.

يمكن القول أن الاعتماد على سلة من العملات من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، و التي يكون الدولار العملة الرئيسية فيها إلى جانب العملات الأخرى، يعد بمثابة الحل الأنسب و الأمثل لهذه الدول، للحد من الصدمات الخارجية بالخصوص و لإعطاء العملات الخليجية القوة و المصداقية، في ظل اعتبارها التزاما آخر و كحل توافقي يرضي جميع الأطراف و يسرع من وتيرة إطلاق العملة الخليجية الموحدة.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

إن المتغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، أسهمت وبشكل لا مثيل له في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية المتواترة، في الدفع بالدول إلى تكاملات اقتصادية و نقدية على المستوى الإقليمي و الجهوي، وتعتبر منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من أهم التكتلات الإقليمية التي تشكل منطقة عملة مثلى، وهذا بناء على معايير نقدية و مالية استلهمت من تجربة الاتحاد الأوروبي، خصوصاً أن دول مجلس التعاون الخليجي تتميز بنفس المؤهلات و التركيبة المتشابهة في جميع الهياكل الاقتصادية و المالية من جهة، ومن حيث الطبيعة البشرية و الثقافية و الدينية من جهة أخرى.

كل هذا مهد لإنشاء كتل اقتصادي و نقدي على مبادئ الاتفاقية الاقتصادية، والتي من بين أهدافها هو تكوين عملة خليجية موحدة. و في هذا الإطار ظهرت الإشكالية التي ركزت على الأسس التي ستقوم عليها هذه العملة في ظل البحث عن عملة ربط مناسبة، تجعل منها قوة تشبه تلك التي تتميز بها العملات الرئيسية (الدولار، الين و الجنيه الإسترليني،...).

و على خلفية الأزمات المالية العالمية خصوصاً أزمة (و م أ) الأخيرة، التي أعطت عدة انطباعات ايجابية و سلبية حول ارتباط العملات الخليجية بالدولار، كما شكلت دولة الكويت الاستثناء بربط عملتها بسلة من العملات التي تشكل أحد أهم شركائها التجاريين.

و بناء على نظريات و دراسات تجريبية، كانت تحليلاتنا الوصفية مركزة و بصفة أساسية على أهمية اختيار عملة الربط بالنسبة لدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، يمكن القول أن هذه الأخيرة و خلال المرحلة القادمة ستصل إلى مفترق الطرق، والذي سيشكل منعطف بالغ الأهمية في تاريخها الاقتصادي و المالي مع انجازها الاتحاد النقدي و المصرف الخليجي المركزي و العملة الخليجية، هذا في إطار تحديات يمكن إيجازها كمايلي:

■ **الارادة و الالتزام السياسيان:** وهو تحد تكويني أساسي، يقع الربط بينه و بين المكاسب الاستراتيجية بعيدة المدى، فإذا أرادت دول المجلس أن يكون لها موضع في هذا الاقتصاد الكوني فيجب أن تنجح في تكوين منطقة عملة موحدة بسياسة نقدية مستقلة، و أن تنطلق العملة قوية، وبأدنى معدل تضخم ممكن، و أن تكتسب قوة متنامية خلال فترة وجيزة نسبياً، بحيث تحتل مكانتها كعملة احتياطي رئيسية.

السيادة المؤسسية (سياسات اقتصادية): و هي ذات صلة باستقرار العملة الموحدة و استمرارها.

الخاتمة العامة

■ **متطلبات فنية تأسيسية:** تتمثل في توافر البنى البحثية و الاحصائية، و الكفاءات البشرية، و التي يمثل عدم توفرها بالقدر و الجودة المطلوبين تحديا آخر، و نخص بالذكر منها منظومة الأبحاث العلمية اللازمة التي تبنى عليها إستراتيجية السياسة النقدية الموحدة و إدارتها.

إن التركيز على اختيار عملة الربط المناسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي يعد من أهم التحديات التي تواجه هذه الكيانات و التي شكلت محور هذه الدراسة التي أثمرت عنها مجموعة من الاستنتاجات و التي نحددها في مايلي:

- يمكن اعتبار أن تجربة مجلس التعاون الخليجي من أحد أهم تجارب التكامل و التنظيم الدولي، فهي تمتاز عن التجارب الوجودية العربية السابقة بأنها "أكثر واقعية".

- إن دول مجلس التعاون الخليجي لا تستوفي كثير من الشروط الأساسية لإطلاق عملة موحدة وفقا لنظرية منطقة العملة المثلى. حيث تحتاج دول المجلس إلى تنويع الهياكل الاقتصادية، و توسيع نطاق التجارة البينية، كذلك تحتاج إلى إزالة كافة القيود التي تحول دون التدفق الحر للتجارة والاستثمار الأجنبي.

- على الرغم من التطورات التي شهدتها الاقتصاديات الخليجية خلال نصف القرن الماضي، إلا أنها لا زالت تشكل كيانات سياسية و اقتصادية صغيرة لا يستطيع أي منها مواجهة المخاطر والصدمات الخارجية.

- إن تشابه دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأوضاع الاقتصادية، والتي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لمواردها المالية، الأمر الذي يجعلها رهينة للأوضاع الاقتصادية الخارجية كتقلب حركات الأسعار، ما يحد من استقلال اقتصاداتها الوطنية من حيث مستوى نشاطاتها و فعالية سياساتها الاقتصادية و المالية و النقدية.

- إن ضعف السياسات النقدية في دول مجلس التعاون، و خاصة ما تعلق منها بسعر الصرف الأجنبي فيها، و تماثل سياساتها المالية يجعلان الاتفاق على تنسيقها أو توحيدها ثم التخلي عنها لصالح سياسة موحدة و مركزية، كما وردت عند مناقشة نظرية منطقة العملة المثلى، أمرا سهلا ولا يفرض عليها تكاليف باهظة، و إذا ما أضيف إلي ذلك انتفاء حاجة دول المجلس إلى سياسات اقتصادية متعارضة لتحقيق أهدافها المحلية، و عدم ظهور تزواج سلبي بين التضخم و البطالة يتضح جليا أن هذه العوامل قد أكسبت الدول المذكورة ميزة مرجحة للتكامل النقدي بينها.

الخاتمة العامة

إن التغيرات الهيكلية للأنظمة الاقتصادية الخليجية وارتباطها مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي ودول آسيا و في ظل التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية، يحتم على دول مجلس التعاون التفكير وبجدية في استعادة استقلالها المالي في ظل إنشاء عملة خليجية موحدة، الأمر الذي يجعل الدولار في خانة المكاسب و التكاليف التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي و التي سنحددها في مايلي:

المكاسب:

1. ربط العملات الخليجية بالدولار لمدة زمنية طويلة حافظ على استقرارها ما عدا فترات محدودة، كما تجاوز العديد من هزات العملات الأخرى.
2. يعتبر نظام سعر الصرف الثابت مرساة لسياسة مالية مستقرة و ذات مصداقية، إذ أنه يحصد من التوسع العشوائي للكتلة النقدية، و يساعد على تقليص الضغوط التضخمية المقترنة بتخفيض سعر صرف العملة.
3. تلاشي مخاطر سعر الصرف و المحافظة على ثقة المستثمرين بالعملة المحلية، الأمر الذي ساهم في تدفق رؤوس الأموال من الخارج مما شجع الاستثمارات و الادخار في دول المجلس.

التكاليف:

1. فوارق الدورة الاقتصادية بين دول المجلس و الولايات المتحدة، و تبعاتها على الدورة الاقتصادية المحلية للدول الأعضاء، و خلق اختلالات في الاقتصاد الكلي بحيث تعتمد دول الخليج على النفط، بالإضافة إلى ربط عملاتها بالدولار، فكل تقلص لحجم الاقتصاد الأمريكي، سيوسع الهوة بين الدورات الاقتصادية بين هاتين المنطقتين.
2. تآكل قيم الأصول المقومة بعملة الاحتياطي. و هو يعد نتيجة طبيعية لاستمرار تدهور سعر صرف الدولار الأمريكي، مقابل العملات الرئيسية الأخرى. و هو مرشح للمزيد من التراجع مستقبلا.
3. أثر التضخم الناتج من خلال قناة سعر الصرف، و هذا التضخم ينتج بسبب تدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي أمام العملات غير الدولارية للشركاء التجاريين.

الخاتمة العامة

من المهم الإشارة إلى أن تفضيل نظام سعر صرف معين على آخر يعتمد بشكل مهم على مرونة الصادرات و الواردات من دول المجلس و إلى باقي الشركاء التجاريين، وبما أن النفط يلعب دورا بارزا في مكونات موازينها التجارية، تجعل مكاسب الاستقرار الخارجي الناجمة عن الربط بالدولار تفوق مكاسب الاستقرار الناجمة عن الربط بسلة العملات، خصوصا وأن النفط يجري تقويمه بالدولار الأمر الذي يستدعي اختيار الدولار كعملة ربط ولكن هذا في المدى المتوسط. أما من ناحية إصدار عملة موحدة و بمواصفات عملة احتياطية فهنا يجب النظر في نظم سعر صرف أكثر مرونة، لأن أسعار صرف الاسمية المرنة تعزز قدرة الناتج الكلي عن تخفيف آثار الصدمات الخارجية الحقيقية، كما أن المرونة في أسعار الصرف تمنح الدول الخليجية درجة من الاستقلال النقدي.

التوصيات:

لمتابعة تنفيذ هدف التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل اختيار عملة الربط المناسبة للعملات الخليجية من جهة و العملة الموحدة من جهة أخرى و أثارها المرتقبة، ارتأينا أن نطرح التوصيات التالية، و التي من شأنها أن تساهم في إعطاء دفع نحو التوجه السليم لهذا الاتحاد و التي نلخصها في مايلي:

- توحيد السياسة الاقتصادية على مستوى الاتحاد النقدي، و يتطلب الأمر هنا أن تقوم "مؤسسة النقد الخليجي" بتحديد حجم عرض النقد و الائتمان و معدل النمو فيها و سعر الفائدة لكل دولة و على مستوى الاتحاد النقدي.
- إنشاء جهاز(صندوق) على مستوى منطقة العملة الموحدة، تكون مهمته التدخل بالتمويل والرقابة في حالة حدوث أزمات في إحدى الدول الأعضاء، قد ينتج عنها إخلال بحالات التوازن الكلي في بقية دول الاتحاد، و تهدد استقرار العملة الموحدة.
- الاعتماد على اختيار نظام معين لسعر الصرف لا يضمن و حدة الاستقرار الخارجي و تحقيق القدرة التنافسية الخارجية معا، بل إن ذلك يتطلب أدوات سياسية أخرى إضافية و مهمة تتمثل في سياسات أجور و أسعار متناسبة و استيعاب أعداد متزايدة من قوة العمل الوطنية تستطيع منافسة العمالة الأجنبية، مما قد يتطلب درجة عالية من مرونة الأجور، و إستراتيجية استثمار تدعم الإنتاجية بهدف ضمان القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية في الأسواق الأجنبية، و زيادة اندماج الاقتصاديات الخليجية في هذه الأسواق.
- مما سبق يوجد مفاضلة بين نظام سعر صرف ثابت و آخر مرن فمن وجهتنا و من أجل ضمان الاستقرار بالنسبة للعملات الخليجية و العملة الموحدة المنتظرة، يعد الارتباط بالدولار في المدى

الخاتمة العامة

المتوسط كصمام أمان للحد من مخاطر سعر الصرف المحتملة، أما على المدى الطويل فمن الأفضل التوجه نحو سياسة سعر صرف أكثر مرونة بالاعتماد على سلة عملات يكون فيها الدولار بنسب كبيرة.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أ/قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متطلبات المراحل المختلفة للتكامل الاقتصادي	15
02	موقف دول الاتحاد الأوروبي من استيفاء شروط الانضمام إلى الأورو	36
03	الخصائص الرئيسية للاتحادات النقدية	47
04	المراحل التاريخية التي مرت عليها أنظمة سعر الصرف	52
05	أنظمة سعر الصرف	69
06	تأثيرات السياسات المالية و النقدية من خلال أسعار الصرف المرنة و الثابتة	78
07	نسب ارتفاع/انخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار	83
08	الأزمات التوأمية(1990-1997)	87
09	ميزان الحساب الجاري	90
10	توزيع أزمات سعر الصرف حسب الأنظمة ما بين 1990 و 2001	96
11	أنظمة سعر الصرف و التضخم	104
12	محددات أنظمة سعر الصرف	106
13	إختيار أنظمة سعر الصرف المثلى	107
14	نظم سعر الصرف لدول مجلس التعاون الخليجي(2007)	128
15	معدلات التضخم السنوية في دول المجلس	140
16	معيار سعر الفائدة	141
17	معيار سعر الفائدة	142
18	عدد أشهر تغطية الاحتياطيات من النقد الأجنبي للواردات السلعية بدول المجلس	143
19	نسبة الدين العام على الحكومة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	144
20	الدين على الحكومة المركزية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	145
21	ملخص معايير الأداء الاقتصادي في دول المجلس لعام 2009	146
22	أنظمة أسعار الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي.	155
23	أسعار صرف وحدات العملات الخليجية مقابل الدولار، اليورو و حقوق السحب الخاصة(*)	157
24	يمثل الواردات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مع اهم الشركاء التجاريين	168
25	صادرات وطنية المنشأ لا تشمل النفط خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي مع باقي الشركاء التجاريين	168
26	التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها(واردات)	169
27	التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينها(صادرات خارج النفط)	169
28	صادرات النفط و الغاز لدول مجلس التعاون الخليجي	170
29	عملة الربط المثلى للدول الخليجية وفقا للمعايير الثلاثة	173

قائمة الجداول والأشكال

ب/ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأنظمة الأكثر ارتباطاً بالدولار	65
02	الحالات المتطرفة لميزان المدفوعات	72
03	أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركية تامة لرأس المال	73
04	أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت مع حركية غير تامة لرأس المال	74
05	أثر السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف ثابت	74
06	أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركية غير تامة لرأس المال	76
07	أثر السياسة المالية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرن مع حركية تامة لرأس المال	77
08	أثر السياسة النقدية التوسعية في نموذج مندل فلمنج في ظل نظام سعر صرف مرن	78
09	يمثل عناصر الثالوث المستحيل	79
10	فئات أنظمة سعر الصرف الحالية	97
11	تطور أنظمة سعر الصرف، 1990-2001	100
12	الموجودات و المطلوبات الأجنبية لدول مجلس التعاون لدى البنوك التجارية	123
13	متوسط سعر صرف المتبادل بين الأورو و الدولار (1999-2010)	153
14	نصيب الدولار و الأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للإحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2010)	154
15	تصنيف التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب العملات	159
16	يمثل الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	160
17	يمثل معيار السعر	171
18	يمثل معيار الناتج	172
19	نظام صرف الدينار الكويتي قبل اعتماد سلة العملات	175

المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا - الكتب

- 1- أحمد المنذور "مقدمة في الإقتصاد الدولي" الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990.
- 2- أحمد رمضان نعمه الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد "النظرية الإقتصادية الكلية" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 3- أحمد فريد مصطفى، دة)سهير محمد السيد حسن "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 4- أحمد يوسف الشحات "الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا" دار النيل للطباعة و النشر، المنصورة، 2001.
- 5- إسماعيل إبراهيم الطراد "إدارة العملات الأجنبية" الروزنا، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.
- 6- إكرام عبد الرحيم "التحديات المستقبلية للتكامل الإقتصادي العربي" مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002.
- 7- بسام الحجار "العلاقات الاقتصادية الدولية" الطبعة الأولى، مجد للمؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 8- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
- 9- بول أسامويلسون "العلاقات التجارية و المالية الدولية" طبعة مترجمة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 10- جاسم بن محمد القاسمي "التكامل الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، انجازاته و تحدياته" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 11- جون وليامسون و آخرون "التكامل النقدي العربي(المبررات، المشاكل، الوسائل)" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986.
- 12- حسين عمر "التكامل الإقتصادي أنشودة العالم المعاصر" دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.
- 13- زينب حسن عوض الله "الإقتصاد الدولي" الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998.
- 14- سمير محمد عبد العزيز "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006.

المراجع

- 15- سميرة إبراهيم أيوب "صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الإقتصادي والمالي" مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- 16- سي بول هالود، رونالد ماكدونالد "النقود والتمويل الدولي" دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
- 17- عاطف وليم أندرواس "السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 18- عبد الحميد عبد المطلب "السوق العربية المشتركة" مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.
- 19- عبد السلام عرفة "المنظمات الدولية و الإقليمية" دار الجماهيرية، ليبيا، 1993.
- 20- عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 21- عبد المنعم السيد علي "الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية الموحدة" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- 22- عماد الليثي "بعد نصف قرن التكامل الإقتصادي العربي" دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 23- فليح حسن خلف "اقتصاديات الوطن العربي" الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
- 24- مايكل بوردو "نظم و سياسات أسعار الصرف"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2002.
- 25- مجدى محمود شهاب "الوحدة النقدية الأوروبية" دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
- 26- محمد بوعشة "التكامل الإقتصادي و التنازع في العلاقات الدولية الراهنة" دار الجيل، الطبعة الأولى، 1999.
- 27- محمد دويدار، د.أسامة الفولى "مبادئ الإقتصاد النقدي" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- 28- محمد عبد العزيز عجيمية "الإقتصاد الدولي" بدون دار نشر، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 29- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى "الإقتصاد الدولي" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

المراجع

- 30- محمد محمود الإمام "التكامل الإقتصادي: الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي" في "الإعتماد المتبادل :مقاربات نظرية" مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1990.
- 31- محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 32- مدحت صادق "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي" دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،1997.
- 33- نبيل حشاد "الجات و منظمة التجارة العالمية" دار إيجي، الطبعة الثانية، مصر، 1999.
- 34- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي "مقدمة في المالية الدولية" دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن،2007.
- 35- هيل عجمي جميل "إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2006.

ثانيا- المذكرات و الرسائل الجامعية

- 1- أ.د.زايري بلقاسم"الاثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي" أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، 2003-2004.
- 2- بن يوب لطيفة،" التكتل النقدي الخليجي...تحديات و مهمات الفرصة الأخيرة"، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، دفعة2007.
- 3- جبوري محمد "أنظمة أسعار الصرف و النمو الإقتصادي" مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، دفعة 2006.
- 4- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري "تأثير الإقليمية في الدول المقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر" رسالة الماجستير، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2000.
- 5- فضيل رابح "التكامل الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية" أطروحة دكتوراه دولة، جوان2004.
- 6- قحايريةآمال "الوحدة النقدية الأوروبية (الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب)" رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، دفعة 2005/2006.
- 7- ماجدة بنت مطيع العاشور "تأثير أنظمة أسعار الصرف على النمو الإقتصادي :دراسة تطبيقية على مجموعة دول نامية للفترة من 1974-2006" مذكرة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2009.
- 8- نور الدين دلال"رؤوس الأموال العربية كأداة التكامل الإقتصادي العربي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2006.

ثالثا- المجالات، الدوريات، الملتقيات و مقالات

- 1- أ.د. زايري بلقاسم "تحليل إمكانيات التكامل العربي الاقليمي في ضوء نظريات التكامل الاقتصادي" مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد6، العدد1، فبراير2009.
- 2- أ.د.زايري بلقاسم،"العملة الخليجية الموحدة" المجلة الاقتصادية السعودية، العدد الثالث والثلاثون،الرياض 2009.
- 3- أ.د. زيدان محمد، "سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي"، الملتقى السنوي السابع عشر، جمعية الاقتصاد السعودية، 2009.
- 4- أنور هاقان قوناش "أزمة شرق آسيا:عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي" مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية،2001.
- 5- أيمن عبد الكاظم جبار الكريطي"العملة الخليجية الموحدة الفرص و التحديات" كلية الادارة والاقتصاد، الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، جامعة العراق.
- 6- إيهان كوزى، إسوار براساد،كنيث روجوف،وشانج جن وى "العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم" مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007.
- 7- إتحاد المصارف العربية "الفورة النفطية الجديدة"، قطر، 2006.
- 8- آي ميديا "العملة الخليجية الموحدة و معايير التقارب" التقرير السنوي،وحدة البحوث و الدراسات المالية.
- 9- بوابة الخليج الاقتصادية "الفورة النفطية الجديدة"، إتحاد المصارف العربية، قطر، 2006.
- 10- دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة)"مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عقده الثالث، التكامل و الوحدة" الطبعة الثانية، الرياض، 2010.
- 11- دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة) "السوق الخليجية المشتركة(حقائق و أرقام)" العدد الثالث، الرياض 2010.
- 12- دول مجلس التعاون الخليجي(الأمانة العامة) "مسيرة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية(2002-2010)" الرياض.
- 13- دول مجلس التعاون الخليجي (الأمانة العامة) "نظرة دورية على معايير التقارب للاتحاد النقدي الخليجي" نشرة مستجدات التقارب،العدد الأول،2009.

المراجع

- 14- روبا، وغيلدا وسيم "التحرك نحو مرونة سعر الصرف، كيف، ومتى وبأي سرعة؟" صندوق النقد الدولي، 2006.
- 15- رولاند مكدونالد "محاضرة سياسة اسعار الصرف و حروب العملات" مجلس دبي الإقتصادي.
- 16- صباح جاسم "إعصار التضخم يضرب دول الخليج، مقالة اقتصادية.
- 17- صديقي أحمد "مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2011.
- 18- طلفاح "الأزمات المالية" سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- 19- عباس بلفاطمي "هل تشكل دول المجلس منطقة عملة مثلى" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد10، جامعة سطيف، 2011.
- 20- عبد العزيز حمد العويشق "السوق الخليجية المشتركة من الحلم على الواقع" مجلة التعاون، العدد66، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، الرياض، 2008.
- 21- عيسى محمد الغزالي "التجارة الخارجية و التكامل الإقتصادي الإقليمي" مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، مارس 2009.
- 22- ف، اسكشاقيلاني، دن، السعيد، أفهد عبد العزيز محمد علي، (التكامل الإقتصادي الخليجي: الواقع و المأمول)، ورقة مقدمة للملتقى السابع عشر، الجمعية الاقتصادية السعودية 2009.
- 23- فرج عبد الفتاح "البنك المركزي الأوروبي" الملتقى الدولي حول اليورو، الأغواط، افريل 2005.
- 24- كتاف شافية، علقمة مليكة "التمويل المهيكل و أدواته المالية الحديثة و دورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة"، الملتقى العلمي الدولي "الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، 2009.
- 25- لقمان معروز، شريف بودري "المنافسة بين الدولار و الأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
- 26- مبارك بوعشة "السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"، مجلة الباحث، العدد12، الجزائر، 1999.
- 27- محمد السقا "ندوة حول ربط الدينار الكويتي بالدولار و العودة إلى نظام سلة العملات" الكويت.
- 28- محمد بن سليمان الجاسر، "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام (2020م)" وزارة التخطيط، الرياض، 2002.
- 29- محمد راتول "تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات" ملتقى " المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية (الواقع و المأمول)".

المراجع

- 30-مصطفى كامل" العملة الأوروبية الموحدة و انعكاساتها على واقع المصارف العربية" المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،السنة السابعة،العدد الثالث والعشرون، 2009.
- 31-مغاوري شلبي علي،" العرب والاتحاد الأوربي من التعاون إلى المشاركة"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العشرون للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1997.
- 32-ماجدة فنديل "أنظمة وسياسات سعر الصرف" محاضرة، معهد صندوق النقد الدولي، قسم الشرق الأوسط.
- 33- نجيب الشامسي، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دور قطاع النقل فيه" الأمانة العامة لدول مجلس التعاون [الخليجي](#)، إدارة البحوث و الدراسات،2009.
- 34-نورة عبد الرحمان يوسف "مسيرة العمل الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون" مقالة اقتصادية.مجلة التعاون، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي.

OUVRAGES

- 1- Bernaed.Guillochon, Annie.Kawecki « économie internationale » dunod, 4^{ème} édition, paris, 2003.
- 2- David.B, Satnley.F, Rudiger.D « macroéconomie » dunod , 2^{ème} édition, paris, 2002.
- 3- Dominique.Plihon « Les taux de change » 3^{ème} édition, paris, 2001.
- 4- J.Peyrard, G.Soulawe « Risque de change et gestion de l'entreprise » libraire vuibert, paris, 1986.
- 5- Jean-pierre. Allégret « les régimes de changes dans les marchés émergents » librairie V uibert, Paris, 2005.
- 6-Larbi.Dohni, Carol.Hainaut « Les taux de changes (determinants, opportunités et risques) » 1^{er} édition, paris, 2004.
- 7 Michael.Burda , Charles.Wyplosz « Macroéconomie (A l'échelle européenne) » de boeck , 4^{ème} edition, Bruxelles, 2006.
- 8- Sophie.Brana, Marie-claude Bergouignan « Macroéconomie » dunod, 4^{ème} édition, paris , 2007.

REVUES, PERIODIQUES ET COLLOQUES

- 1-Guermazi-bouassida « Choix du régime de change : défis et orientation nouvelles pour l'économie tunisienne » ECOFI, institut des hautes études commerciales, tunisies.
- 2- Gérard- bossuat, « L'union économique et monétaire un défi pour l'identité européenne » conférence, université de cergy-pontoise, septembre 2009.
- 3- Baptiste-Venet, « Système monétaire européen et union économique et monétaire » université paris, Avril 2001.

- 4- Christian.Bials, article, [http://www.christian-bials.net/document/taux de change1.pdf](http://www.christian-bials.net/document/taux_de_change1.pdf).
- 5- Sopenha-S, Julia-G « Les progrès de l'intégration monétaire et financière en asie » revue de stabilité financière, N8, banque de France, Mais2006.
- 6- Rupa.D, Gilda.F, Cem.K « Adopter un taux de change flexible (comment, quand et dans quel délais?) » fonds monétaire international, 2006.
- 7- Sfia.Mohamed. « Daly Le choix du régime de change pour les économies émergentes » MPRA , 2007.
- 8- Mondher. cherif « les taux de change » revue banque, paris, juin2002.
- 9-Jerome-C.Jacky-F« La banque centrale et l'union monétaire européenne(les tribulations de la crédibilité) » mars2002.
- 10- Elhammas.Hanene, Salem.Slah « Choix d'un régime de change optimal et croissance économique :cas de la tunisie » conference, Italy, 2006.
- 11-D.Adel ben youcef « Cours de macroéconomie approfondie, mundell-fleming » paris , 2007.
- 12- Mohamed-Lemine « Articulation du déficit budgétaire, du déficit extérieur et de la dette publique » Seminaire doctoral du GDRI.
- 13- André Cartapanis « Le déclenchement des crises de change :Qu avons-nous appris depuis dix ans ? » Economie international 97, 2004.
- 14- Amina lahrech –revil « L'économie mondial » edition la découverte collection repérés, paris, 1999.
- 15- « Les tribulations de la parité euro/dollar » Lettre de L'OFCE, N° 252, 2004.
- 16- Philippe.Gilles « Histoire des crises et des cycles économiques » Armand colin, paris, 2004.

LES THESES

1-Jord-Oppermann « Rapport werner/Rapport delors » mémoire, université du Québec à montréal, Juin1997.

SITES INTERNET

- www.gcc-sg.org/prief4.html.
- Bahraineab.com/bica/asp.
- www.josephmotorbay/com.
- www.menafn.com/updats/kamco.doc
- www.Allroya.com/files/pdf.130110pdf
- [http ;//www.fgccc.org/indesc.php/post/791](http://www.fgccc.org/indesc.php/post/791).
- www.dec.org.ae.

الملاحق

الملحق رقم (01): جداول إحصائية خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي
جدول صافي أرباح بنوك دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2004 (مليون دولار)

مليون دولار	2004	2005	2006	2007	2008	التسعة أشهر 30.09.2008	التسعة أشهر 30.09.2009
السعودية	4.491	7.171	9.426	8.075	7.021	6.370	6.063
الكويت	1.619	2.223	2.799	3.614	1.079	3.123	1.153
أبو ظبي	882	2.120	1.916	2.375	2.287	2.142	1.824
دبي	426	926	1.562	2.272	2.239	2.227	1.716
البحرين	264	360	500	680	604	667	414
عمان	172	283	366	466	509	449	383
قطر	552	1.159	1.473	2.232	2.715	2.227	2.104
إجمالي الأرباح	8.405	14.242	18.042	19.697	16.453	17.206	13.657

المصدر: البيانات المالية لبنوك و بحوث كامكو لمزيد من المعلومات اطلع على الرابط التالي:
www.menafn.com/updat/kamco.doc

جدول يمثل معيار السعر الوحدة:نسب مئوية.

دول مجلس التعاون الخليجي	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	اليابان
البحرين	0.075	0.130	0.136
الكويت	0.117	0.151	0.171
عمان	0.082	0.133	0.152
قطر	0.144	0.159	0.195
السعودية	0.068	0.122	0.134
الامارات	0.064	0.110	0.120

المصدر: د.ن، السعيدي و آخرون بناءا عن معطيات صندوق النقد الدولي، ومكتب الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي.

الوحدة:نسب مئوية

جدول يمثل معيار الناتج

اليابان	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	بلدان مجلس التعاون الخليجي
0.0358	0.0371	0.0360	البحرين
0.1253	0.1249	0.1207	الكويت
0.0514	0.0497	0.0497	عمان
0.0958	0.0921	0.0748	قطر
0.0233	0.0259	0.0332	السعودية
0.0751	0.0771	0.0706	الامارات

المصدر: مكتب الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي.

جدول حساب توضيحي لكميات العملات في سلة العملات الخليجية.

العملة	الوزن	الكمية	سعر الصرف بتاريخ 2008/10/15	القيمة المكافئة بالدولار الأمريكي
الدولار	45	0.1163	1.00000	\$0.116349
اليورو	30	0.1254	0.73394	\$0.092057
الين	20	0.8170	0.00986	\$0.057367
الأسترليني	5	0.332	0.56935	\$0.018914
الخليجي**				\$0.284687

تستند كميات العملات التوضيحية على معدل أسعار الصرف ضمن الفترة 1 أكتوبر-31 ديسمبر 2007

** تم حساب قيمة العملة الخليجية الموحدة كمتوسط مراجع لكل عملة خليجية مع ناتجها المحلي الإجمالي لعام 2007 وتساوي 0.270579 دولار أمريكي

المصدر: دين، السعيد و آخرون بناءً عن معطيات صندوق النقد الدولي، ومكتب الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي.

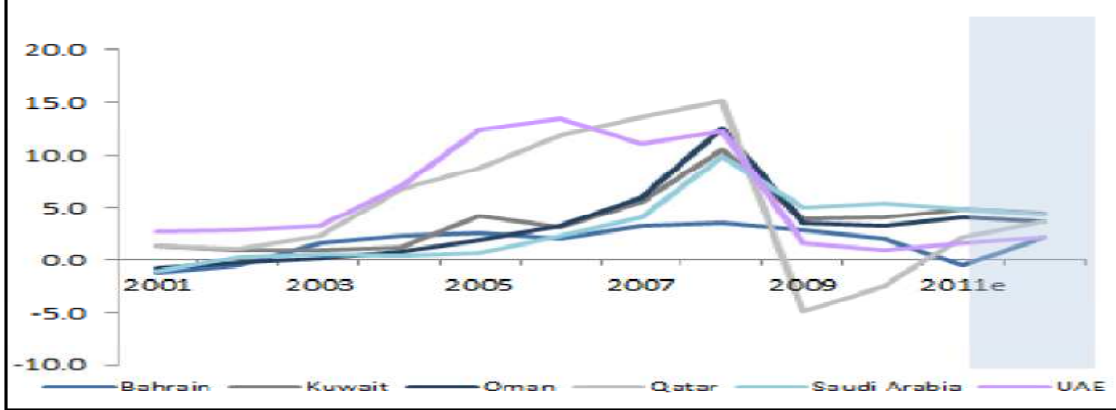
جدول يمثل تصنيف التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي حسب العملات (نسب مئوية)

العملة/السنة	2003	2004	2005	2006	2007	المعدل
ين ياباني	16.65	15.75	15.64	16.37	15.05	15.68
يورو	14.98	15.10	15.51	14.31	14.60	14.90
دولار	14.73	14.47	14.67	14.24	14.03	14.39
وان كوري	8.43	7.88	7.30	7.16	7.45	7.52
يوان صيني	5.21	6.01	6.13	6.71	7.66	6.59
روبية هندية	2.70	3.91	3.64	3.83	4.12	3.76
جنيه استرليني	3.22	3.40	3.96	2.76	2.75	3.15

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات اتجاهات التجارة، مكتب الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي.

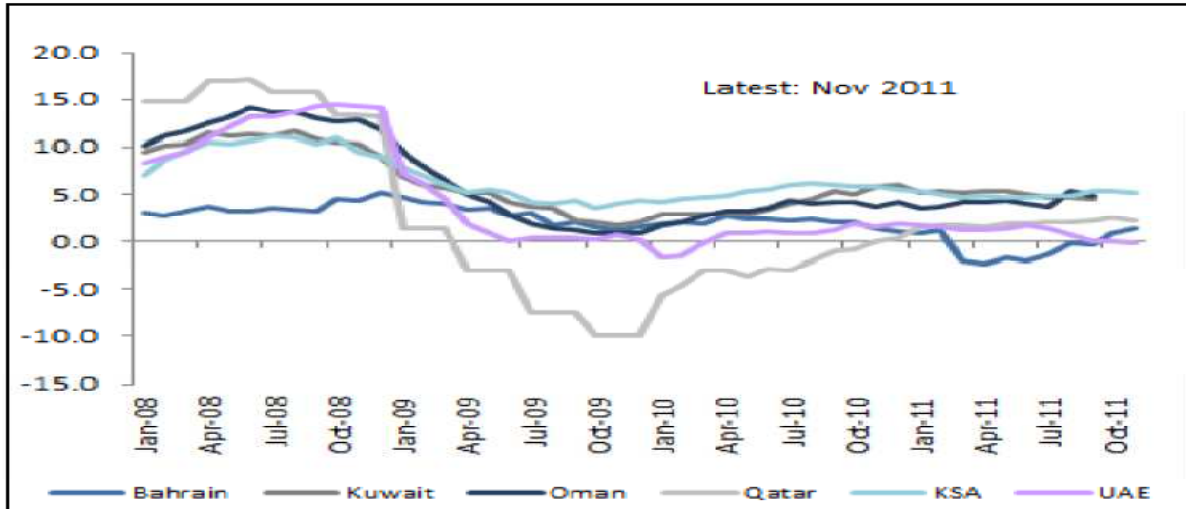
الملحق رقم (02): أشكال إحصائية خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي
 للإشارة الأشكال التالية مأخوذة من الموقع الالكتروني لمركز دبي المالي العالمي:

Inflation Rates across the GCC Percent YoY



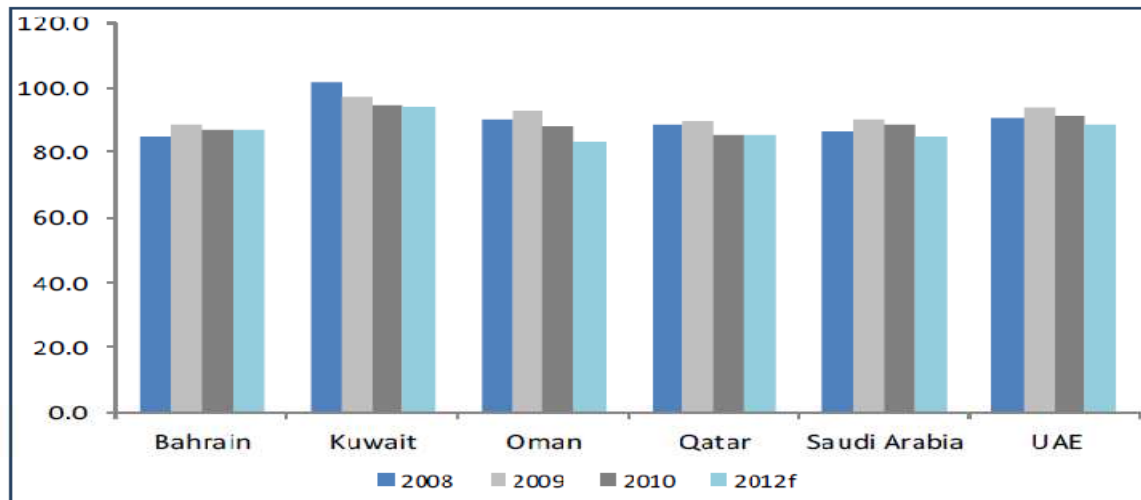
Source: IMF, IIF, Reuters 3000Xtra, Country authorities

Inflation has dropped sharply from 2008 highs Percent YoY



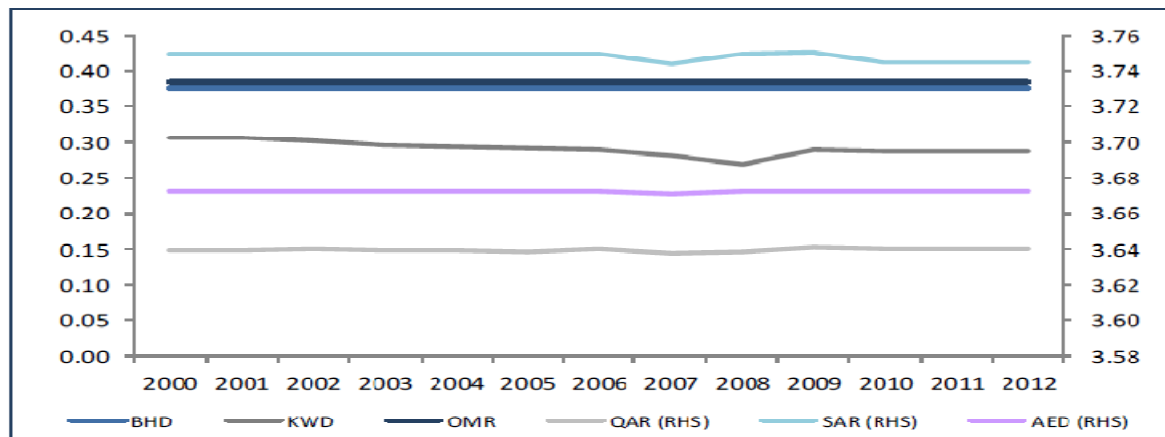
Source: IMF, IIF, Reuters 3000Xtra, Country authorities

Nominal Effective Exchange Rate Changes in the GCC



Source: IMF, IIF, Reuters 3000Xtra, Country authorities

Exchange rates unchanged with USD peg (except KWD)

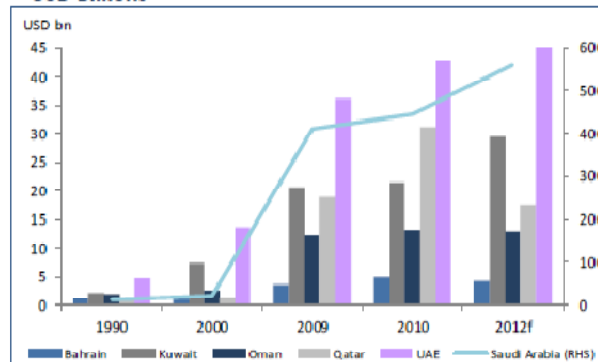


Source: IMF, IIF, Reuters 3000Xtra, Country authorities

FX Reserves and External Debt

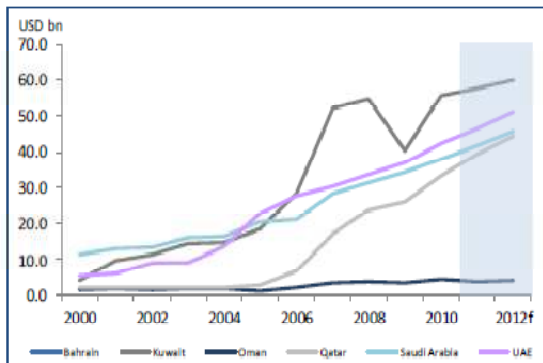
International Reserves

USD Billions



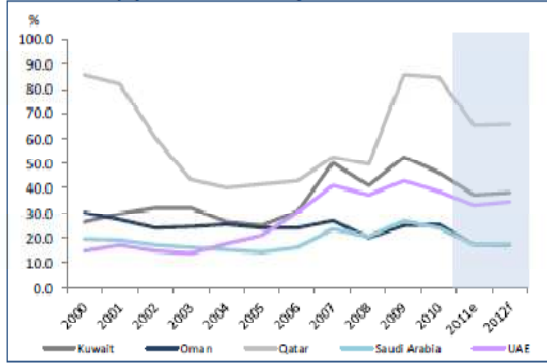
Short-term External Debt

USD Billions (updated Dec 2011)



Total External Debt

% of GDP (updated Dec 2011)

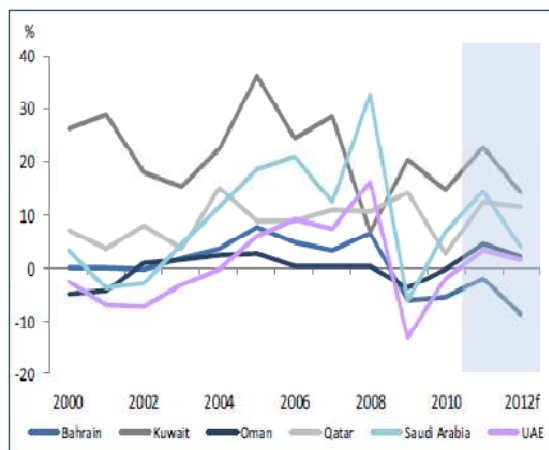


Source: SWF Institute (updated Dec 2011)

Budget Components

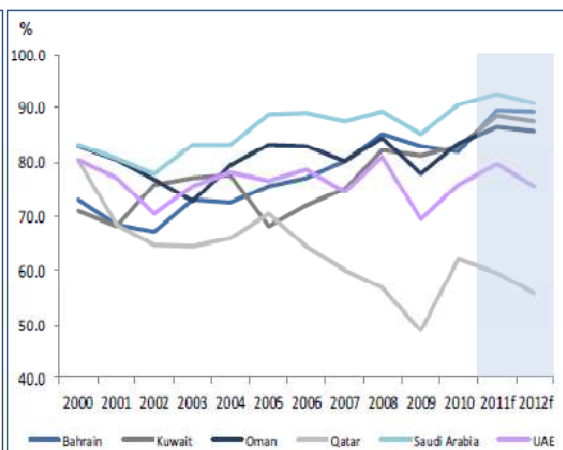
Budget Balance

% of GDP



Oil and Gas Revenue

% of Total Revenue (last update: Dec 2011)

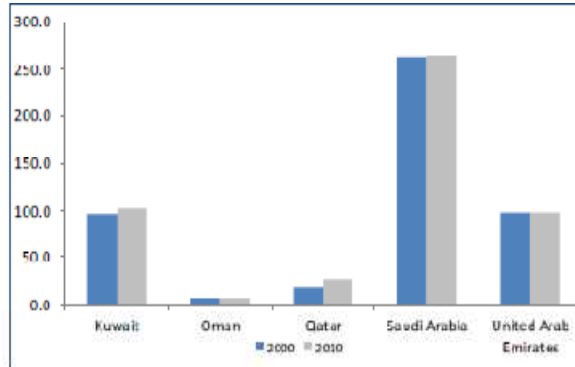


Source: Central Bank/Ministry websites, IIF, DIFC Economics

Oil and Gas Reserves

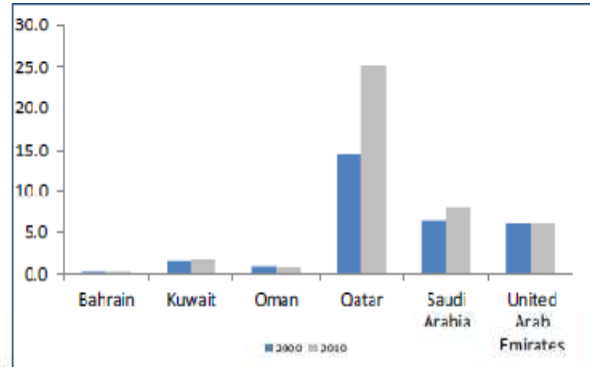
Oil Reserves

Thousand Millions Barrels



Natural Gas Reserves

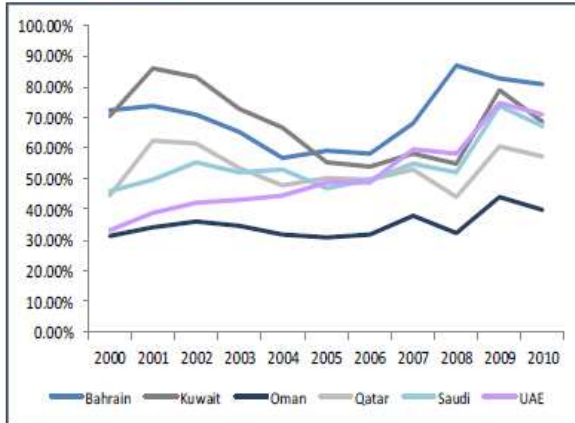
Trillion Cubic Meters



Source: BP Statistical Review of World Energy 2011, IMF REO, DIFC Economics

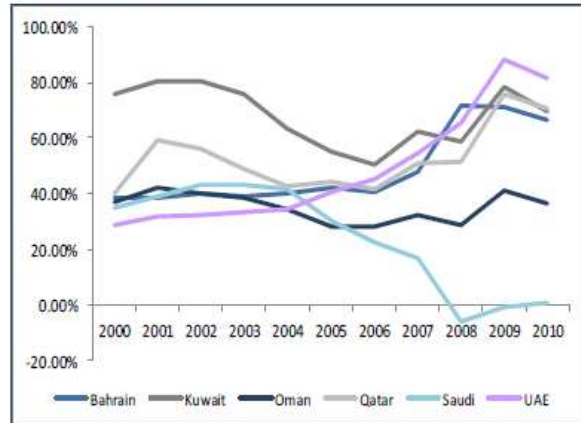
Broad Money Growth

Percentage of GDP



Domestic Credit Growth

Percentage of GDP



Source: IIF

الملخص

إن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة تعتبر ظاهرة صحية تمر بها الدول، و التي تشكلت في مجموعة من التكتلات الاقتصادية و النقدية، إقليمية كانت أو عالمية. الغرض الرئيسي منها هو مواجهة خطر الأزمات الاقتصادية و المالية المتكررة الحدوث دون سابق إنذار، في ظل ترابط الأسواق المالية و النقدية العالمية فيما بينها.

إن هذه الأوضاع المعقدة و المخيفة في آن واحد، ألزمت الدول على مختلف ميولاتها وتوجهاتها الاقتصادية إلى البحث عن أساليب و ميكانيزمات تعد جدار صد لكل صدمات محتملة. إن الارتكاز على فكر التكتلات الاقتصادية و النقدية نابع من مبادئ التعاون الدولي في ظل الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، و بغية إنشاء الهدف الأسمى للتكامل الا و هو الاتحاد النقدي بعملة موحدة.

و لقد ارتأينا أن نسلط الضوء على منطقة العملة المثلى و مدى نجاح معاييرها، في توحيد الجهود الاقتصادية و الدفع بها في مأمّن عن الهزات العنيفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، و الحديث هنا يطول عن مجموع الاتحادات النقدية التي برزت منذ عقود سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، و يبرز من خلال ما سننتطرق إليه الاتحاد النقدي الخليجي، الذي أسس بناء على ما جاءت به مبادئ الاتفاقية الاقتصادية الخليجية.

يعتبر قرار رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماع لقمة مسقط في نهاية عام 2001 اتحاد نقدي بعملة واحدة مشتركة و هذا بطول أول يناير 2010 في ضوء ما يعرف بمنطقة العملة المثلى. لا يهدف بالضرورة إلى إقامة عملة خليجية موحدة بل تعداه إلى أكثر من ذلك في مدى التزام دول مجلس التعاون الخليجي بالمراحل التي يجب اتخاذها.

الكلمات المفتاحية:

التكامل النقدي نظرية العملة المثلى الاتحاد النقدي الخليجي الاتحاد الأوروبي الدولار؛ سعر الصرف؛ العملة الخليجية دول مجلس التعاون الخليجي فك الربط؛ الاتفاقية الاقتصادية.

نوقشت يوم 23 سبتمبر 2013